

إقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

"الموقف الإسرائيلي من التحولات السياسية في مصر وأثرها على المشهد السياسي الإقليمي"

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

كما أقر بحق أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا في حقوق النشر لهذه الرسالة وأنه لا يجوز النشر إلا بموافقة رسمية مكتوبة من الأكاديمية.

والله خير الشاهدين

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

I also acknowledged the right of the **Management and Politics Academy for Postgraduate Studies** to the copyright of this thesis and that its publication is admissible only through a formal, written consent by the Academy.

Student's name:

adham ibraheem abu salmeya

اسم الطالب: أدهم إبراهيم حسن أبو سلمية

Date:

2016-10-31

٣٠ محرم، ١٤٣٨ هـ

التاريخ:

Signature:

التوقيع: أدهم إبراهيم سلمية



برنامج الدراسات العليا المشترك بين

أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا وجامعة الأقصى



تخصص دبلوماسية وعلاقات دولية

الموقف الإسرائيلي من التحولات السياسية في مصر

وأثرها على المشهد السياسي الإقليمي

(2011 – 2015)

إعداد الباحث:

أدهم إبراهيم أبو سلمية

إشراف الدكتور

عدنان عبد الرحمن أبو عامر

بحث مقدم استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الدبلوماسية والعلاقات الدولية

1437هـ - 2016م



نتيجة الحكم على أطروحة الماجستير

بناءً على موافقة المجلس الأكاديمي بأكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ أدهم إبراهيم حسن أبو سلمية، لنيل درجة الماجستير في تخصص الدبلوماسية والعلاقات الدولية، وموضوعها:

"الموقف الاسرائيلي من التحولات السياسية في مصر

وأثرها على المشهد السياسي الإقليمي"

وبعد المناقشة التي تمت اليوم الأربعاء 29 شوال 1437 هـ، الموافق 2016/08/03م الساعة الحادية عشرة صباحاً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

عبد الرحمن أبو عامر
ناجي صادق شراب
أحمد جواد الوادية

د. عدنان عبد الرحمن أبو عامر
أ. د. ناجي صادق شراب
د. أحمد جواد الوادية
مشرفاً ورئيساً
مناقشاً خارجياً
مناقشاً داخلياً

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في تخصص الدبلوماسية والعلاقات الدولية. واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق،،،

رئيس الأكاديمية
محمد إبراهيم المدهون
أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا
رئاسة الأكاديمية



قال تعالى:

﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ ۚ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا
كَثِيرًا ۚ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾

(البقرة: 269)

الإهداء

إلى خير البشر والأنام إلى معلمنا الأول ونبراس هدانا للإسلام إلى حبيبنا ورسولنا محمد

عليه الصلاة وأفضل السلام

إلى ملهم الروح الذي يحنو لأكون مرحيماً، وقد يقسو لأخرج سليماً إلى قائد مسيرة حياتي، وإلى صاحب الوجه الذي غطته تجاعيد تحاكي كده لأصل مسطراً مرواياتي إلى تلك القطرات المتصبية من عرق وجنتك تسقيني لأغدو أفضل غرس الدنا إليك يا تاج النفس والدي الحبيب . .

إلى اعظم امرأة خلق حبها منذ أن رمقت شعاع الحياة . . إلى السفينة التي حملت همومي دون تعب أو كلال حتى أوصلتني بر الأمان إلى من سكنت الروح والقلب والفؤاد حتى باتت الحياة دونها بلا معنى إليك يا أنهار الحب والدة القلب أُمي الغالية . .

إلى سندي بعد الله عز وجل، إلى الروح التي شاققتني كل لحظاتي وساعاتي . . إلى ثاني امرأة استوطنت القلب وأقفلت بمرمرة الفؤاد، إلى من أكملت معها نصف ديني وباتت وتد يقيني وسنيني نروجتي الغالية . . دولت . .

إلى من نذرهم لله عز وجل بلا تراجع أو زلل إلى الطفولة التي لن تشيب أو تكبر والتي تملأ أركان حياتي وأتلقفها بكل نراوية في أحضاني إلى ضحكات عمرت بحياتي وأيقظتني لأتحمل أعباء الحياة ولا أكثرث لأجلهم إلى النبض الذي يعطي لحياتي حياة إلى الأوسمة التي ستر فرف باسمي عالياً وتحلق به آفاق الأرض والسماء إلى نجوم حياتي الصاعدة أبنائني شبان المستقبل وفتية التحرر للأمة الإسلامية بعون

الباري (إبراهيم وأحمد ومحمد)

إلى إخواني وأخواتي (ألفت وإيمان وأنور ومحمد ومصعب وبراءة) أهدي هذا الإنجاز هذا البحث

شكر وتقدير

قال تعالى:

﴿قَالَ رَبِّ اَوْزِعْنِي اَنْ اَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي اَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ﴾

(الاحقاف:15)

أشكرُ اللهَ العليَّ القديرَ الذي أنعمَ عليَّ بنعمةِ العقلِ والدينِ، القائلِ في محكمِ التَّنْزِيلِ ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ (يوسف:76) صدق الله العظيم.

وقال رسول الله (ﷺ): "من صنعَ إليكم معروفاً فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه به فادعوا له حتى تروا أنكم كافأتموه" (رواه أبو داوود).

وفاءً وتقديرًا واعترافًا مني بالجميل أتقدم بجزيلِ الشكرِ والعرفان لأولئك المُخلصين الذين لم يألوا جهدًا في مُساعدتي في إنجاز هذا البحث المتواضع وأخص بالشكر الدكتور الحبيب/ عدنان أبو عامر والذي كان بالنسبة لي أكثر من مشرف على الرسالة، والشكرُ موصولٌ إلى اللذين تفضلا بالموافقة على مناقشة رسالتي وتقديم التوجيه والنصح، وإثراء الدراسة من غزير علمهما. ولأنهم ما بخلوا عليَّ بما حباهم الله من علم ومعرفة أشكر كل من كان له فضل علي بعد الله خلال فترة دراسة الماجستير في أكاديمية الإدارة والسياسة وأخص بالذكر الدكتور/ محمد المدهون والمدرسين كافة. كما أشكر أخي الحبيب/ محمد مصطفى كالي والذي وقف معي حتى اللحظة الأخيرة لإنجاز هذا العمل بهذا الشكل. كما أرسل شكرًا خاصًا إلى أخي الحبيب الدكتور/ خالد العتيبي من دولة الكويت الشقيق والذي صمم إلا أن يساعدني حتى إنهاء دراسة الماجستير. كما أشكر الأخت/ ياسمين محمود عنبر، على التدقيق اللغوي للرسالة.

الباحث

أدهم إبراهيم أبو سلمية

فهرس المحتويات

ب.....	الآية القرآنية.....
ت.....	الإهداء.....
ث.....	شكر وتقدير.....
ج.....	فهرس المحتويات.....
خ.....	ملخص الدراسة.....
ذ.....	Abstract.....
1.....	الفصل التمهيدي: الإطار العام للدراسة.....
3.....	المبحث الأول: خلفية الدراسة.....
3.....	أولاً: المقدمة.....
5.....	ثانياً: مشكلة الدراسة.....
6.....	ثالثاً: أهداف الدراسة.....
6.....	رابعاً: أهمية الدراسة.....
6.....	خامساً: منهج الدراسة.....
7.....	سادساً: مصادر الدراسة.....
7.....	سابعاً: حدود الدراسة.....
7.....	ثامناً: مُصطلحات الدراسة.....
11.....	المبحث الثاني: الدراسات السابقة.....
11.....	أولاً: الدراسات السابقة.....
12.....	ثانياً: التعقيب على الدراسات السابقة.....
15.....	الفصل الأول: الثورة المصرية.....
15.....	أولاً: مفاهيم عامة ونماذج تاريخية للثورات.....
19.....	ثانياً: مفهوم الثورة المصرية وأسبابها.....
23.....	ثالثاً: يوميات الثورة المصرية وأبرز محطاتها.....
29.....	رابعاً: انتصار الثورة.....
33.....	خامساً: المجلس العسكري يتولى الحكم.....
39.....	سادساً: الموقف الإسرائيلي من ثورة 25 يناير وتحتي الرئيس مبارك.....
50.....	الفصل الثاني: الموقف الإسرائيلي إبان حكم الرئيس مرسي.....
50.....	أولاً: الموقف الإسرائيلي إزاء فوز مرسي.....
56.....	ثانياً: الموقف الإسرائيلي من الإطاحة بالرئيس مرسي.....

65	الفصل الثالث: الموقف المصري من الحرب على غزة (2014-2012) وتداعياته على السلوك الإسرائيلي
66	أولاً: الموقف المصري من الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة (نوفمبر 2012):
71	ثانياً: الموقف المصري من الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة (يوليو 2014)
82	الفصل الرابع: الموقف المصري من التطورات السياسية الإقليمية وتداعياته على السلوك الإسرائيلي
82	أولاً: الموقف المصري من الثورة السورية والسلوك الإسرائيلي إزاءها
92	ثانياً: الموقف الإسرائيلي من قيادة مصر لمحور الاعتدال
108	النتائج والتوصيات
108	أولاً: نتائج الدراسة
111	ثانياً: توصيات الدراسة
115	المصادر والمراجع
115	أولاً: المصادر
115	ثانياً: المراجع العربية:
117	ثالثاً: المراجع المترجمة:
117	رابعاً: المراجع الأجنبية
118	خامساً: المراجع العبرية
118	سادساً: المجالات والصحف
120	سابعاً: لقاءات تلفزيونية
120	سابعاً: المواقع الإلكترونية
130	الملاحق
131	ملحق رقم (1): نص خطاب الرئيس محمد حسني مبارك يوم 28 يناير 2011
134	ملحق رقم (2): نص خطاب الرئيس مبارك يوم 1 فبراير 2011
137	ملحق رقم (3): نص خطاب الرئيس مبارك يوم 10 فبراير 2011
141	ملحق رقم (4): البيان رقم 1 للمجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية
142	ملحق رقم (5): البيان رقم 3 للمجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية
143	ملحق رقم (6): البيان رقم 4 للمجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية
144	ملحق رقم (7): البيان رقم 5 للمجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية

ملخص الدراسة

تبحث هذه الدراسة في ماهية الموقف الإسرائيلي من التحولات السياسية في مصر وأثرها على المشهد السياسي الإقليمي، حيث سعت الدراسة إلى الإجابة عن السؤال الرئيس: ما طبيعة الموقف الإسرائيلي من التحولات السياسية في مصر وأثرها على المشهد السياسي الإقليمي، خاصة وأن "إسرائيل" كانت تنتظر لمصر على أنها أهم كنوزها في الشرق الأوسط، وأهم حلفائها الاستراتيجيين في المنطقة وبالتالي فإن أي تغيير في المشهد المصري سيكون له انعكاسات على المشهد السياسي الإقليمي برمته.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي حيث تتبعت المعلومات حول الموقف الإسرائيلي من التحولات السياسية في مصر في الفترة بين عام 2011 و2015م، وعملت على وصفها وتحليلها بشكل موضوعي، كما استخدمت منهج تحليل النظم لتحليل المحتوى السياسي ووضع محتويات الدراسة في دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي مع التفاعلات السياسية الموجهة، حيث تبدأ هذه التفاعلات بالمدخلات وتنتهي بالمخرجات وتقوم عملية التغذية الاسترجاعية بالربط بين نقطتي البداية والنهاية.

وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج التي أظهرت كيف تنتظر "إسرائيل" لمصر على أنها قوة مهمة وذات ثقل استراتيجي في المنطقة العربية وأن أي تحول فيها يؤثر بشكل مباشر على موقع "إسرائيل" ومكانتها الإقليمية ولذلك أصيبت المؤسسات الإسرائيلية بالصدمة من الثورة المصرية وتفاعلاتها.

بالإضافة لذلك فقد أظهرت الدراسة أن واحدة من الأمور المهمة التي تشغل البال فيما يتعلق بالتطورات في مصر تكمن في كيفية الحفاظ على اتفاقية السلام كنقطة أساسية وعنصر مركزي في استراتيجية "إسرائيل"، كما سعت "إسرائيل" إلى منع وصول الإسلاميين للحكم، ثم ساهمت لاحقاً في إسقاط نظامهم، بالإضافة إلى سعيها الدائم إلى إبقاء مصر ضمن دائرة محور الاعتدال العربي لما في ذلك من مصلحة لضمان أمن "إسرائيل" واستقرارها.

وبين النتائج أن ثورة 25 يناير المصرية جاءت لتصب بشكل مباشر في صالح القضية الفلسطينية وحركات المقاومة فيها، والتي وجدت أن الثورة نجحت في إعادة تصويب البوصلة رسمياً وشعبياً في مصر تجاه دعم القضية الفلسطينية وضرورة رفع الحصار عن غزة من جهة مصر.

وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات، حيث دعت القوى والأحزاب المصرية إلى إجراء حوار شامل حول الأوضاع في مصر لإنقاذ حالة الانهيار الحاصل في مكونات الدولة سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، من أجل إعادة الاعتبار إلى مصر وموقعها الإقليمي لأن ضعف الدولة المصرية فيه مصلحة مباشرة لإسرائيل، مع ضرورة العمل على بناء تحالف عربي إسلامي يضع مصالح المنطقة وشعوبها على سلم أولوياته، ويعمل على وقف حالة التغول الغربي في المنطقة، وإنهاء حالة التفرد والهيمنة من قبل الإدارة الأمريكية في مصير الشعوب العربية والإسلامية.

كما قدمت الدراسة توصيات تتعلق بالوضع الفلسطيني أهمها إنهاء حالة الانقسام السياسي بشكل فوري، والذهاب إلى حوار وطني شامل على قاعدة حماية القضية الفلسطينية في ظل حالة التشتت العربي، وعدم التدخل في الشأن الداخلي لأي بلد عربي، كذلك عدم الدخول في التحالفات والمحاور التي تتشكل في المنطقة اليوم لأنها تحالفات ومحاور غير مستقرة، ولما لهذا الأمر من انعكاس سلبي على القضية الفلسطينية والتي هي نقطة إجماع وتجميع.

Abstract

This study examines the Israeli position of the Egyptian revolution and its impact on the regional political scene, where the study seeks to answer a key question: what is the nature of the Israeli position of the Egyptian revolution and its impact on the regional political scene, particularly that "Israel" was seeing in Egypt the most important treasures in the Middle East, and one the most important strategic allies in the region. So, any change in Egyptian scene would have repercussions on the entire situation in the regional landscape.

The study uses descriptive analytical approach to track information about Israeli position of the Egyptian revolution, works on an objective analysis and description of it and uses the systems analysis approach to analyze the political content and to put the contents of study in integrated dynamic circuit along with directed political interactions. These interactions start with input and end with output where the feedback process draws linkage between start and end points.

The study concludes a set finding, the most important of which are:

- "Israel" considers Egypt as an important force of a strategic weight in the Arab region; they also see that any shift in Egypt will directly affect the status of "Israel" and its regional position. Therefore, the Israeli institutions were at shock of the Egyptian revolution and its interactions.
- Some of the Important matters of concern to Israel concerning developments in Egyptian scene is how to maintain the Camp David peace agreement as a fundamental and central element of the strategy of "Israel". "Israel is also seeking to prevent Islamists from ruling, and contributed later in toppling their regime, in addition to ongoing quest to keep Egypt within the Arab moderation axis for that interest in that to secure" Israel ".
- The Egyptian revolution came directly in favor of the Palestinian cause and the resistance movements, which found that the revolution has succeeded in restoring the correct compass formally and publically in Egypt to support the Palestinian cause and the need to lift the siege on Gaza by Egypt.

The study provides a set of recommendations including:

- To call Egyptian parties to have a comprehensive dialogue on the situation in Egypt to stop the status of collapse at the political, economic and social levels, for the rehabilitation of Egypt and its regional status as the weakness of Egypt is a benefit to Israel.
- Building Arab-Islamic Alliance that prioritizes the interests of the region and its peoples, works to stop the Western intrusion in the region, and ending exclusivity and dominance by the American administration on the fate of Arab and Islamic people.
- To End the political divide, and organize a comprehensive national dialogue on the grounds of the protection of the Palestinian cause under the Arab state of dispersion.
- Non-interference in the internal affairs of any Arab country, as well as not to enter into unstable alliances and axes that are formed in the region today for their negative implications on the Palestinian cause that is the point of a consensus and grouping.

الفصل التمهيدي

الإطار العام للدراسة

خلفية الدراسة
الدراسات السابقة



الفصل التمهيدي

الإطار العام للدراسة

المبحث الأول: خلفية الدراسة

أولاً: المقدمة

ثانياً: مشكلة الدراسة

ثالثاً: أهداف الدراسة

رابعاً: أهمية الدراسة

خامساً: منهج الدراسة

سادساً: أدوات الدراسة

سابعاً: حدود الدراسة

ثامناً: مصطلحات الدراسة

المبحث الأول: خلفية الدراسة

أولاً: المقدمة

شكلت الثورات العربية التي اشتعلت شرارتها مع انطلاق الثورة التونسية في ديسمبر كانون أول من العام 2010، بداية لتحول استراتيجي مهم تعبره المنطقة العربية برمتها، وهو تحول يأتي بعد مرور مائة عام على تقسيم المنطقة العربية منذ اتفاقية سايكس-بيكو عام 1916.

بدأت الثورات العربية في تونس، وانتقلت من قطر عربي إلى آخر، فلحقت ليبيا واليمن ومصر وسوريا بقطاره، وتنوعت الأسباب والدوافع، لكنها جميعاً انققت على شعار واحد "الشعب يريد إسقاط النظام"، كلمات كانت أكثر من شعار، لأنها تعني في جوهرها تغييراً استراتيجياً لشكل المنطقة، أثر بشكل أو بآخر في السياسيات والمواقف الإقليمية والدولية، يقول المفكر الإسلامي المعاصر فهمي هويدي: "الربيع العربي حقيقة وليس وهمًا ولا حملاً كاذباً، لكنها حقيقة محاصرة في محيط الشعوب، ولا سبيل إلى تحويلها من مشاعر فياضة وأمنيات إلى واقع يمشي على الأرض، إلا من خلال ثلاثة عناصر هي: إرادة حرة، وديمقراطية حقيقية، ومشروع نهضة يهتدي به الجميع، لكن الأمر في العالم العربي ليس سهلاً على الإطلاق، وهو بالنسبة لمصر خاصة مليء بالألغام والتحديات". (هويدي، 2011: نت)

ورغم أهمية الثورة في الدول العربية، إلا أن الثورة المصرية كان لها وقع خاص محلياً وإقليمياً ودولياً، بالنظر إلى موقع مصر الجغرافي والسياسي والأمني والاستراتيجي، ولما لها من حضور فاعل في قضايا المنطقة الأمر الذي يجعل أي تغيير فيها محط أنظار صناع القرار في العالم، يقول الرئيس الأمريكي بارك أوباما في تعقيبه على الثورة المصرية خلال خطاب له بتاريخ 2011/2/12م "هناك لحظات نادرة في حياتنا، نتمكن فيها من مشاهدة التاريخ أثناء صياغته، وثورة مصر إحدى هذه اللحظات، فالناس في مصر تحدثوا، وصوتهم سمع، ومصر لن تكون أبداً كما كانت". (نظمي، 2011: نت) أما بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة فقال: "أنتيت إلى مصر لتحية الشعب المصري، وتأكيد عون ومساندة الأمم المتحدة للشعب المصري ولثورته السلمية والتي استطاعت أن تجني ثمارها من خلال التعديلات الدستورية". (نظمي، 2011: نت)

ورغم أن العالم كله تابع تفاعلات الثورات العربية، إلا أن "إسرائيل"⁽¹⁾ كانت الأكثر تركيزاً وقلقاً وخوفاً، لأن تقديرات الأمور لديها لم تكن تؤشر إلى إمكانية اندلاع الثورات في تلك الدول، وهو ما

¹ لأن الباحث لا يعترف بالوجود الشرعي والقانوني للكيان الإسرائيلي، فقد تم وضع اسم إسرائيل في هذه الفقرة بين قوسين هلالين، ولعدم تشويه الصورة الجمالية لبقيّة صفحات الدراسة، فسيتم استخدام اسم إسرائيل دون أقواس.

دفع الجنرال الإسرائيلي "عاموس يدلين" إلى التعبير عن تشاؤمه أمام معهد واشنطن خلال محاضرة له في 2011/3/2م قال: "إن الربيع العربي أهم حدث في المشرق العربي بعد حرب 1973م. وإن نتائجه سوف تظهر في إسرائيل في المدى المتوسط وليس الآن، وعلى إسرائيل أن تستعد لتغييرات جوهرية في نمط التفاعلات بالمنطقة" (برهان، 2011: نت)، وبقدر قلق إسرائيل من الثورات، كان قلقها أشد من تطورات المشهد في مصر التي تشترك معها في الحدود البرية، وبينهما اتفاقية السلام "كامب ديفيد" الموقعة في مارس عام 1979.

كل ذلك جعل إسرائيل في قلق شديد من إمكانية تجميد الاتفاقية، أو تعطيلها، مع صعود الإسلاميين لسدة الحكم في مصر، ما يعني أن 250 كيلو مترًا طول الحدود بين مصر وإسرائيل ستتحول إلى خاصرة ضعيفة، الأمر الذي دفع برئيس هيئة الأركان العامة السابق للجيش الإسرائيلي "غابي أشكنازي" أي القول خلال مؤتمر هرتسليا عام 2011 "إن التغييرات في المنطقة العربية خاصة مصر تتطلب من الجيش الاستعداد لخوض الحرب في جبهات متعددة".

وقد بدا القلق الإسرائيلي من الثورة المصرية مبررًا، فالعلاقات السياسية والأمنية والاقتصادية بين البلدين في عهد الرئيس المخلوع مبارك شهدت قفزات نوعية كان أهمها في الجانب الاقتصادي "اتفاقية تصدير الغاز المصري لإسرائيل عام 2005م وتقضي بتصدير مصر لإسرائيل 1.7 مليار متر مكعب سنويًا من الغاز الطبيعي لمدة 20 عامًا، بثمان يتراوح بين 70 سنتًا و1.5 دولار للمليون وحدة حرارية" (المصري، 2015: نت)، مما جعل إسرائيل قلقة من إمكانية فقدان هذه العلاقات المميزة، مع تزايد عمليات تفجير خط أنابيب الغاز التي تصلها من مصر بأقل الأثمان، وتصاعد حملات الاحتجاج ضد سفارتها في القاهرة، بل واقتحامها، وتدمير محتوياتها، حتى بات الوجود الإسرائيلي على أرض مصر مغامرة غير محسوبة العواقب.

وتُذكر إسرائيل أن مصر في عهد مبارك كانت اللاعب الأبرز في الصراع العربي الإسرائيلي، وأظهر نظامه تقهّمًا لفرض الحصار الظالم على غزة، وإعلان الحرب عليها انطلاقًا من القاهرة على لسان وزيرة الخارجية السابقة "تسيبي ليفني" عام 2008، وفي المقابل رأت كيف أن الثورة مكنت المقاومة الفلسطينية من إعلان "انتصارها" من ذات المكان بعد الإطاحة بنظام مبارك عام 2012.

وأمام تطورات المشهد في مصر، وجدت إسرائيل نفسها أمام تحديات تفرض نفسها على محيطها الإقليمي، فتابعت بكثير من الارتباك حالة التحول التي تعبرها المنطقة العربية، لكن مواقفها التي بدأت مرتبكة أول الأمر أصبحت أكثر وضوحًا مع ارتفاع مستوى الخطر، وتمدد الثورة من مصر إلى سوريا.

ورأت إسرائيل نفسها أمام مشهد إقليمي يتطلب منها العمل مع الغرب، وتحديدًا الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل بكل الوسائل لإيقاف هذه الحالة الثورية من جانب، وإيقاف الصعود الإسلامي من جانب آخر، وخاصة في دول الطوق، ونجحت الأدوات الإسرائيلية والغربية في نقل الثورة من حالة الإجماع الشعبي إلى حالة التشكيك والتخوين مع نجاح الخيار الديمقراطي في مصر، مرورًا بالانقلاب على النظام المنتخب على يد الجيش في 30 يونيو 2013، وصولًا لإعلان إسرائيل خلال حرب غزة في يوليو 2014 عن تشكيل تحالف استراتيجي في المنطقة تقوده مصر، في إشارة إلى عودة محور الاعتدال بصورة أكثر تطرفًا بانحيازه للاحتلال الإسرائيلي.

ولذلك فإن الموقف الإسرائيلي من الثورات العربية، وتحديدًا الثورة المصرية، ابتداءً من حالة الارتباك والقلق، مرورًا بحالة صناعة رأي عام رافض للإرادة الشعبية وصعود الإسلاميين، وصولًا لتشكيل تحالف استراتيجي مع قوى الاعتدال في المنطقة، كل ذلك يعطي الدراسة أهمية كبيرة من خلال البحث والتحليل عن حيثيات هذا الموقف، وأثره على المشهد السياسي الإقليمي، خاصة القضية الفلسطينية والثورة السورية لارتباطهم الجغرافي والاستراتيجي بإسرائيل.

ثانيًا: مُشكلةُ الدراسة

تعتبر المنطقة العربية اليوم حالة من التحول الاستراتيجي المهم للغاية، بدأ مع انطلاق التحولات السياسية التي فاجأت الجميع، وأربكت كل الحسابات، وأسقطت محوري الاعتدال والممانعة، ثم تواصلت مع صعود الإسلاميين إلى سدة الحكم، وما تلاها من تعثر في الثورات العربية، وانقلاب في مصر، وإعادة تشكل التحالفات العربية من جديد.

هذه الحالة من التحول السريع الذي تعبره المنطقة جعل الموقف الإسرائيلي مرتبكًا وقلقًا، ويميل إلى الضبابية وعدم حسم الأمور من المشهد السياسي الإقليمي برمته.

ولبحث هذه المشكلة سيجيب الباحث عن السؤال الرئيس الآتي:

ما طبيعة الموقف الإسرائيلي من التحولات السياسية في مصر وأثرها على المشهد السياسي الإقليمي؟

ويتفرع عنه الأسئلة التالية:

1. ما معالم الموقف الإسرائيلي من التحولات السياسية في مصر؟
2. ما انعكاسات الموقف الإسرائيلي من التحولات السياسية في مصر على المشهد السياسي الإقليمي؟
3. ما الموقف الإسرائيلي من انعكاسات التحولات السياسية في مصر على المشهد السياسي الإقليمي؟
4. ما مستقبل العلاقات المصرية الإسرائيلية، بعد إعادة تشكل التحالفات في المنطقة؟

ثالثاً: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. تحديد معالم الموقف الإسرائيلي من التحولات السياسية في مصر.
2. تقدير الدور الإسرائيلي من التحولات السياسية في مصر.
3. معرفة انعكاسات التحولات السياسية في مصر على المشهد السياسي الإقليمي.
4. التعرف على الموقف الإسرائيلي من انعكاسات التحولات السياسية في مصر على المشهد السياسي الإقليمي.
5. تحديد معالم مستقبل العلاقات المصرية الإسرائيلية، بعد إعادة تشكل التحالفات العربية من جديد.

رابعاً: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في كونها تناقش قضية حيوية وحديثة ومستمرة، فحالة التحول السياسي في المنطقة العربية لا تزال مستمرة، ولا يمكن التنبؤ بما ستكون عليه الأحداث غداً، كما أن الدراسة سعت إلى الوقوف على الأسباب التي أدت إلى نشوب هذه التحولات السياسية، وأيضاً الوقوف على زاوية من زوايا المشهد وهو الموقف الإسرائيلي من التحولات السياسية في مصر، كما تسعى إلى البحث عن أثر هذا الموقف على المشهد السياسي الإقليمي.

كما تسعى الدراسة إلى تحليل الموقف الإسرائيلي من بداية الثورة المصرية وحتى الإطاحة بالرئيس مرسي، وإعادة تشكل محور الاعتدال، مما سيعطي فرصة لفهم طبيعة السلوك والتفكير الإسرائيلي إزاء قضايا المنطقة العربية، وهذا سيعطي فرصة للنخب السياسية الفلسطينية والمحليين وصناع القرار لفهم الشامل لطبيعة التفكير الإسرائيلي.

خامساً: منهج الدراسة

يحاول الباحث في هذه الدراسة اتباع منهجين علميين في إنجاز هذا البحث المتواضع:
أولاً: المنهج الوصفي التحليلي: من خلال تتبع المعلومات التي تم جمعها في هذا السياق، حول الموقف الإسرائيلي من الثورة المصرية، وتقديم وصف موضوعي عنه وتحليل هذه المعلومات والعمل على نقدها بناءً على أسس علمية، وأثر هذا الموقف على المشهد السياسي في المنطقة، والدور الذي تقوم به إسرائيل لتعطيل مسار الثورة في المنطقة وإحياء محور الاعتدال.

ثانياً: منهج تحليل النظم: ضمن هذا المنهج سيستخدم الباحث أسلوب تحليل المحتوى السياسي ووضع محتويات الدراسة في دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي من التفاعلات السياسية الموجهة بصفة أساسية نحو التخصيص السلطوي للقيم في المجتمع. تبدأ هذه الدائرة الديناميكية بالمدخلات وتنتهي بالمخرجات، وتقوم عملية التغذية الاسترجاعية بالربط بين نقطتي البداية والنهاية.

سادساً: مصادر الدراسة

سيعتمد الباحث على المصادر الأولية للحصول على المعلومات، كالبيانات والمنشورات واللقاءات التلفزيونية والمؤتمرات العلمية، وأوراق العمل، والتقارير الإخبارية، والأبحاث الدراسية. ونظراً لحداثة موضوع الدراسة فقد اعتمد الباحث بشكل كبير على ما توفر له من مصادر للحصول على المعلومات عبر شبكة الانترنت، وأبرز ما كُتبت حول الموضوع في مواقع رسمية.

سابعاً: حدود الدراسة

تم حصر الحدود الزمانية في الفترة ما بين كانون الثاني/ يناير 2011م وحتى منتصف العام 2015م، أما فيما يتعلق بالحدود المكانية فقد تناول البحث فضاءً واسعاً وهو يتحدث عن المشهد الإقليمي، ومن هنا فقد ركز الباحث على التحولات السياسية في مصر وانعكاساتها على المشهد السياسي الإقليمي، كما عمل البحث على تحليل المحتوى السياسي لعينة من الوثائق والمواقف والدراسات التي تناولت بالرصد طبيعة المشهد المصري والإسرائيلي بعد هذه التحولات السياسية وتحليلها وما تبع هذه التحولات من أحداث وانعكاسات.

ثامناً: مُصطلحات الدراسة

1. الثورة:

كلمة ثورة في اللغة العربية جاءت من الفعل يثور، ثار، ثورة، وتعني في الأصل الهيجان، أو اشتداد الغضب والاندفاع العنيف.

ولعل استخدام المصطلح في المجال السياسي والاجتماعي، أكسبه معاني جديدة، تقيد التطور والنمو متضمناً الحركة والنشاط Evolution وإضافة Re إلى Evolution، جعلها تشير إلى تجدد النمو والتطور والنشاط والحركة وهذا يعني أن المصطلح صار يشير إلى حالة تحدث ضد السكون وتوقف الحركة. (بودبوس، 2011: 27)

كما تعرف الموسوعة العربية الثورة بأنها "تغير جوهري في الأوضاع السياسية والاجتماعية في بلد معين، لا يتبع في أحداثه الوسائل المقررة لذلك في النظام الدستوري لذلك البلد".

والثورة كما يتم تعريفها في قاموس "شامبر" الموسوعي للغة الإنجليزية هي "تغيير شامل وجذري بعيد المدى في طرق التفكير وفعل الأشياء". (ولد ابراهيم، 2012: نت)

2. الانقلاب:

إزاحة مفاجئة للحكومة بفعل مجموعة تنتمي لمؤسسة الدولة، عادة ما تكون الجيش، وتنصيب سلطة غيرها مدنية أو عسكرية، ومن سمات الانقلابات العسكرية، أن القوى التي تقوم بها، بما

تشمله من مجموعات ووحدات وأفراد عسكريين، يتحركون بآلاتهم وأجهزتهم الحربية للسيطرة على الأوضاع المادية والإحاطة بها والتمكن منها.

هؤلاء الانقلابيون يفعلون ذلك وهم لا يعرفون أي أهداف سياسية ستتحقق بسبب حركتهم، ولا يعرفون أنهم يقومون بانقلاب عسكري يستهدف الإطاحة بالنظام السياسي في الدولة، أو يستبدلون به نظاماً آخر وسيطرة أخرى، ولا يدرون عنها شيئاً، ولا يعرفون المجموعة السياسية التي سيتاح لها بصنيعهم أن تتولى السيطرة على الدولة. (البشري، 2013: 25)

3. المعارضة:

لغة هي: "المقابلة على سبيل: المعارضة الممانعة". (صليبا، 1973: ج2:390).
اصطلاحاً هي الاختلاف حول المثالية السياسية والاجتماعية التي ينبغي أن تسود المجتمع. (عبد الخالق، 1985: 26)
وتتضمن المعارضة الأشخاص والجماعات والأحزاب المعادية، كلياً أو جزئياً، للحكومة. (الموسوعة السياسية: ج6: 231)

4. الأيديولوجية:

وهي ناتج عملية تكوين نسق فكري عام يفسر الطبيعة والمجتمع والفرد، مما يحدد موقفاً فكرياً وعملياً معيناً لمعتقد هذا النسق الذي يربط ويكامل بين الأفكار في مختلف الميادين الفكرية السياسية والأخلاقية والفلسفية، ولا يعني ذلك اتخاذ موقف مطلق وجامد من الظواهر الاجتماعية التي هي بطبيعتها متحركة ومتطورة. (الموسوعة السياسية: ج1: 422)

5. مصطلح الربيع العربي:

استخدم المصطلح لأول مرة في العالم العربي بعيد اشتعال الثورات العربية في بعض الأقطار العربية، أي مع انطلاق الثورة في تونس بداية عام 2011، وهناك من ادعى أن هذا المصطلح تم استخدامه أسوةً بربيع الثورات والشعوب الأوروبية التي نقلت البلاد الغربية إلى الديمقراطية والبرالية في القرن التاسع عشر.

كان الصحفي الأمريكي مارك (Marc Lynch) أو من استخدم مصطلح الربيع العربي، حينما نشر مقاله الذي حمل عنوان "ربيع أوباما العربي" في صحيفة (Christian Science Monitor) يوم 2011/1/6، وتلاه الصحفي الفرنسي دومنيك موزي (Dominique Moisi) الذي كتب مقالاً بعنوان "أهو ربيع العرب" يوم 2011/1/26 في صحيفة (Project-syndicate)، وفي نفس اليوم في مقابلة له مع مجلة (Der Spiegel) استخدم محمد البرادعي المدير السابق للوكالة

الذرية المصطلح، وكان أول مستخدم له في الوطن العربي. وهناك من يعتبر أن هذا الربيع العربي هو ربيع عربي خالص حركته الشعوب العربية، وهناك من يعتبره من صنع الغرب وتحديداً أمريكا. وينوه الباحث إلى أنه سيقوم باستخدام المصطلح في متن الدراسة، للتعبير عن الثورات العربية الحديثة. (سلامة، 2013: 13)

6. جمعة الغضب:

هو الاسم الذي أطلقه الثوار على الجمعة الأولى لثورة 25 يناير، وهذه التسميات هي واحدة من الأمور التي ميزت الثورات العربية حيث يطلق على الجمعة أسماء محددة تحمل رمزية ذات علاقة بالثورة وسياق الأحداث فيها.

7. موقعة الجمل:

هي هجوم بالجمال والبغال والخيول يشبه معارك العصور الوسطى بتاريخ 2 فبراير 2011 للانقضاض على المتظاهرين في ميدان التحرير في القاهرة أثناء ثورة 25 يناير وذلك لإرغامهم على إخلاء الميدان حيث كانوا يعتصمون، وكان من بين المهاجمين مجرمون خطرون تم إخراجهم من السجون للتخريب ولمهاجمة المتظاهرين، ويطلق عليهم اسم البلطجية.

8. ائتلاف شباب الثورة:

هو ائتلاف شكلته خمس منظمات شبابية رئيسة من المجموعات المعتصمة في ميدان التحرير وسط العاصمة المصرية القاهرة يوم 6 فبراير/ شباط 2010، ويهدف إلى الاستمرار في الثورة التي أطلقها شباب مصر منذ 25 يناير/ كانون الثاني الماضي من أجل إسقاط نظام الرئيس مبارك.

9. محور الاعتدال العربي:

هو تسمية أطلقت قبل موجة الثورات العربية على أربع دول عربية تتسم سياساتها بالاعتدال والمرونة والتواصل مع إسرائيل والولايات المتحدة وهي مصر والأردن والسعودية والإمارات العربية المتحدة ومعظم دول الخليج العربي والسلطة الفلسطينية وهو معادل لمحور الممانعة الذي تتصدره سوريا وإلى جانبها بعد الفصائل المسلحة في لبنان وفلسطين، بعد ثورات الربيع العربي وصعود الإسلاميين للسلطة في مصر انهار محور الاعتدال العربي وانحسر نشاطه، لكنه سرعان ما عاد مع بدء موجة الثورات المضادة في الدول العربية وتحديداً مصر. (الزيات، 2013: نت)

الفصل التمهيدي

الإطار العام للدراسة

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات السابقة
ثانياً: التعقيب على الدراسات

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات السابقة

يعتبر موضوع الدراسة من المواضيع المعاصرة والحيوية، وهناك ندرة في الدراسات والكتب التي تناولته، رغم أن أهمية الموضوع دفعت عديداً من الكتاب والمختصين في الشأن الإسرائيلي إلى تحليل الموقف، ودراسة أثره على المشهد السياسي في مصر والإقليم، ونشره في المجلات والصحف والأبحاث المحكمة والمواقع الإلكترونية.

كما أن بعض مراكز الدراسات اهتمت بتقديم تحليل للموقف الإسرائيلي من الثورات العربية خاصة الثورة المصرية، وفيما يلي عرض لبعض الدراسات والأبحاث التي ناقشت الموضوع، وقد كانت محل اهتمام الباحث في دراسته.

1. سلامة، لبنى (2013): الموقف الإسرائيلي من التحول الثوري في جمهورية مصر العربية، جامعة النجاح، فلسطين.

استعرضت الدراسة الموقف الإسرائيلي من الثورة المصرية، الذي بدأ مرتبكاً وقلماً عقب إسقاط مبارك، وهو النظام الذي وصفه قادة إسرائيليون بأنه أهم كنوز إسرائيل في الشرق الأوسط، وأهم أصدقائها وحلفائها الاستراتيجيين في المنطقة.

وتمحورت إشكالية الدراسة حول طبيعة الموقف الإسرائيلي من ثورة مصر، هذا الموقف الذي تم تقصيه بدقة وحذر، وخلصت الدراسة إلى أن العلاقات المصرية الإسرائيلية ستتأثر بشكل سلبي، في حال تأثرت العلاقات المصرية الأمريكية، وتخلص مصر من التبعية لأمريكا.

2. نصار، آية وآخرون (2012): الثورة المصرية الدوافع والاتجاهات والتحديات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة. قطر.

تحدث الكتاب عن الثورة المصرية وحاول قراءة الثورة من مختلف أبعادها السياسية والاجتماعية والحزبية، كما وقف الكتاب على دور الإعلام في الثورة المصرية وحاول إيجاد مقارنة في الأداء الإعلامي بين إعلام السلطة وإعلام المعارضة.

وتناول الكتاب دور المجلس العسكري في المرحلة الانتقالية، كما حاول الوقوف على الواقع الاقتصادي لمصر في أعقاب الثورة.

وفي النهاية استعرض الكتاب اتجاهات السياسة الإسرائيلية إزاء الثورة المصرية ومستقبل العلاقات المصرية الإسرائيلية في ضوء ذلك.

3. ميليتشاين، ميخائيل (2011): شرق أوسط قديم جديد: الثورات في الشرق الأوسط وانعكاساتها على إسرائيل، مجلة الدراسات الفلسطينية.

شملت الدراسة التحديات التي تواجهها إسرائيل، والمخاطر المحيطة بها جراء اندلاع الثورة المصرية وسقوط نظام صديق؛ فمطالب المتظاهرين لا تقف عند الديمقراطية والحريات، بل تتخطى ذلك إلى مطالب أخرى قد يكون من بينها إنهاء العلاقات مع إسرائيل.

وتتطرق الدراسة إلى تفهقر معسكر الاعتدال، وصعود معسكر المقاومة، وإمكانية تزايد نفوذه في الشرق الأوسط، كما تتحدث عن قضية أخرى تتمثل في إمكانية استمرار أو انهيار اتفاقية السلام الموقعة مع إسرائيل منذ أواخر سبعينيات القرن الماضي، خصوصاً عند الحديث عن دور الإخوان المسلمين، ووزنهم في النظام الجديد، وإمكانية تغير السياسة الخارجية للنظام المصري تجاه إيران وحماس، مما سيعزز التحديات الأمنية على إسرائيل.

4. لوز، ياسر (2013): دور المؤسسة العسكرية المصرية في ثورة 25 يناير 2011، جامعة الأزهر، فلسطين.

تناولت الدراسة دور المؤسسة العسكرية في ثورة 25 يناير، من خلال رصد سلوك المؤسسة العسكرية خلال فترة الثورة وما بعدها، وكيف ساهمت المؤسسة العسكرية في استقرار البلاد في أعقاب الثورة وسقوط النظام، كما تناولت دورها في عملية الانتقال الديمقراطي.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن القضاء على النظام السياسي ليس فقط بالقضاء على رأس النظام ورموزه، بل هناك أحزاب ومؤسسات حكومية وأهلية وإعلامية وأصحاب مصالح، قد تشكل ثورة مضادة لعودة النظام، ورغم مغادر مبارك للمشهد السياسي إلا أن تركيبة النظام التي أرساها ما زالت قائمة.

ثانياً: التعقيب على الدراسات السابقة

تناولت الدراسات السابقة الموقف الإسرائيلي من الثورات العربية، وتحديدًا الثورة المصرية، وتحدثت عن الحالة والمزاج العام الذي ساد الأوساط الرسمية والنخب السياسية في إسرائيل من حالة التحول الاستراتيجي الذي تشهده المنطقة العربية، وركزت على الحالة المصرية نظرًا لموقعها السياسي والاستراتيجي والجغرافي وعلاقتها مع إسرائيل، دون إغفال أهمية الدول الأخرى التي شهدت تحولات سياسية.

وانتقدت الدراسات أن الموقف الإسرائيلي بدأ مرتبطًا وقلقًا إزاء تقجر الأحداث في الدول العربية وخاصة مصر، وأن الأوساط الأمنية فيها لم تتوقع هذه الموجة من الثورات، مما زاد من القلق والارتباك، وأجمعت أن إسرائيل خشيت من صعود الإسلاميين إلى سدة الحكم، وتعطل اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل، وخطورة ذلك من الناحية الأمنية على إسرائيل التي تقف على الحدود مع مصر.

حاولت الدراسات السابقة أن تقدم رؤية للتعامل مع المشهد العربي الجديد، لكنها انتقدت على أن إسرائيل ستعمل على منع وصول الإسلاميين إلى الحكم، وهذا الاتفاق نجد أثره الواضح في الانقلاب الذي حدث في يوليو 2013، حين أطاح السيسي بنظام الرئيس مرسي، كما نجد أن معظم الدراسات وخاصة التي كانت لكتاب إسرائيليين خرجت بتوصية مفادها ضرورة العمل مع الدول العربية المناهضة للثورات العربية، كما أوصت بضرورة العمل على إيجاد تسوية للقضية الفلسطينية وإعادة الاعتبار إلى محور الاعتدال العربي.

أما التعقيب الأساسي على الدراسات السابقة، فهو أن الدراسة التي بين أيدينا مكملة لها، مع تناولها لجوانب أخرى يرى الباحث أن المكتبة العربية بحاجة إليها، حيث يتناول الباحث في الدراسة انعكاسات الموقف الإسرائيلي من الثورة المصرية على المشهد السياسي الإقليمي، والدور الذي لعبته إسرائيل لإبقاء المشهد السياسي موالٍ لها، أو على الأقل غير مُعادٍ!

الفصل الأول

الثورة المصرية

(مفهومها ويومياتها وانتصارها والتقييم الإسرائيلي لها)

أولاً: مفاهيم عامة ونماذج تاريخية للثورات

ثانياً: مفهوم الثورة المصرية وأسبابها

ثالثاً: يوميات الثورة المصرية وأبرز محطاتها

رابعاً: انتصار الثورة

خامساً: حقبة المجلس العسكري

سادساً: التقييم الإسرائيلي لثورة 25 يناير وتنحي مبارك

الفصل الأول

الثورة المصرية

مقدمة:

يتطرق هذا المحور للحديث عن مفهوم الثورة المصرية ويتطرق للأسباب التي أدت إلى اندلاعها وأبرز المحطات التي مرت بها هذه الثورة منذ انطلاقتها وحتى لحظة سقوط نظام مبارك وإعلان انتصار الثورة، كما يتابع المحور التقييم الإسرائيلي لهذه المرحلة من الثورة وكيف تابعت القيادة الإسرائيلية يوميات الثورة المصرية.

أولاً: مفاهيم عامة ونماذج تاريخية للثورات:

الثورة (Revolution) في اللغة، كما جاء في معجم لسان العرب:

ثور: ثَارَ الشيءُ ثَوْرًا وَثَوْرَانًا، وَتَثَوَّرَ: هَاجَ، وَثَوْرُ الْعَصَبِ: حَدَّتُهُ. وَالثَّأْرُ: الْغَضَبَانِ، وَيُقَالُ لِلْغَضَبَانِ حِينَ يَكُونُ أَهْيَجَ مَا يَكُونُ: قَدْ ثَارَ ثَائِرُهُ وَفَارَ فَائِرُهُ إِذَا غَضِبَ وَهَاجَ غَضْبَهُ. (ابن منظور، 1968: 108)

أما التعريف اللغوي للثورة حسب المعجم الوسيط:

تأتي من الفعل "ثار" ثوراً، وثوراً، وثورة: هاج وانتشر، ويقال ثار الدخان والغبار، وثار به الحسبة، وثار به الشر والغضب. (هارون، 1960: 102)

الثورة اصطلاحاً:

لعل استخدام الثورة كمصطلح في المجال السياسي والاجتماعي، أكسبه معاني جديدة وكثيرة، تفيد التطور والنمو متضمناً الحركة والنشاط Evolution، وبإضافة Re إلى Evolution، جعلها تشير إلى تجدد النمو والتطور والنشاط والحركة، وهذا يعني أن المصطلح صار يشير إلى حالة تحدث ضد السكون وتوقف الحركة والتطوير، (بودبوس، 2011: 27).

والثورة كمصطلح سياسي:

هي الخروج من الوضع الراهن وتغييره، سواء إلى وضع أفضل أو أسوأ، باندفاع يحركه عدم الرضا، والتطلع إلى الأفضل أو حتى الغضب (هارون، 1960: 102).

ويستخدم معظم المفكرين المعاصرين مصطلح "الثورة" للدلالة على: " تغييرات فجائية وجذرية، تتم في الظروف الاجتماعية والسياسية، أي عندما يتم تغيير حكم قائم – والنظام الاجتماعي والقانوني المصاحب له – بصورة فجائية، وأحياناً عنيفة بحكم آخر. (الكياي، 1900: 870)

وذكرت "الموسوعة العربية الميسرة"، أن الثورة تغيير جوهري في الأوضاع السياسية والاجتماعية لدولة معينة، لا تتبع في أحداثه الوسائل المقررة لذلك، في النظام الدستوري لتلك الدولة، ويفرق بعضهم بين الثورة وبين قلب نظام الحكم، على أساس أن الأولى يقوم بها الشعب بنفسه، بينما يقوم بالانقلاب بعض رجال الحكم. (غريال، 1965: 583)

تعريفات أخرى للثورة:

للثورة تعريفات أخرى متعددة تناولت مفهوم الثورة من جوانب مختلفة فمنها العلمية والاجتماعية والأيدولوجية والاقتصادية، كذلك المفاهيم القديمة والحديثة للثورة.

- حاول علماء الاجتماع والسياسة المعاصرون تناول مفهوم الثورة بتقديم تعريفات خالية من أحكام القيمة، فذهب "كارل مانهايم" 1957م للقول " إنه في وقت الثورة لا تكون هناك حكومة فعلية، لأنه لا يمكن الحديث عن وجود دولة إذا كانت هناك "مجموعة إيطارية" تحتكر " القسر الشرعي". بينما عرف "بيتيريم سوروكين" التغيير الثوري بأنه تغيير مفاجئ وسريع وعنيف نسبياً، للقانون الرسمي البالي للجماعة أو المؤسسات، ولنظام القيم التي تمثلها. (غريال، 1965: 583)
- وتعرف موسوعة علم الاجتماع "الثورة" بأنها: "التغييرات الجذرية في البنى المؤسسية للمجتمع، تلك التغييرات التي تعمل على تبديل المجتمع ظاهرياً وجوهرياً من نمط سائد إلى نمط جديد يتوافق مع مبادئ وقيم وأيدولوجية وأهداف الثورة، وقد تكون الثورة عنيفة دموية، كما قد تكون سلمية، وتكون فجائية سريعة أو بطيئة تدريجية". (الأسود، 2003: 47)
- ويرى المفكر العربي عزمي بشارة الثورة بأنها "تحرك شعبي واسع خارج البنية الدستورية القائمة، أو خارج الشرعية، يتمثل هدفه في تغيير نظام الحكم القائم في الدولة، والثورة بهذا المعنى هي حركة تغيير لشرعية سياسية قائمة لا تعترف بها وتستبدلها بشرعية جديدة". (بشارة، 2011: 22)
- أما المفكر القومي خير الدين حسيب، فقد عرف الثورة بأنها: "قيام عمل اجتماعي شعبي يهدف إلى التغيير" (حسيب، 2012: نت)
- وتعرف ناهد عز الدين الثورة أنها: "مقدمة لعملية تغيير جذرية شاملة، تستتبع إعادة صياغة كاملة لكل العلاقات والتوازنات التي سادت بين فئات المجتمع وطبقاته وشرائحه، بما يسفر عن صعود جماعات وهبوط أخرى، وإعادة رسم الخرائط المجتمعية وتصحيح الاختلالات لمصلحة بعض الذين قامت الثورة من أجل إنصافهم واسترداد حقوقهم، أو حتى فرز خريطة ومساحات جديدة تمامًا لانتشار القوة السياسية، وإعادة توزيع مصادرها وركائزها على نحو مختلف". (عز الدين، 2012: نت)
- وتعرف الباحثة لبنى سلامة الثورة بأنها: "انتفاض الشعب على النظام الحاكم من أجل تغييره، بحيث يكون هذا التغيير كلياً وشاملاً، يتم من خلاله تغيير الوضع القائم والإتيان بوضع جديد

مختلف تمامًا عن سابقه، فالثورة لا تكون بإجراء بعض التعديلات أو التجديدات أو التغييرات في وضع معين، وإنما تكون بإحداث نقلة كلية من حال إلى حال، بحيث تطل كل مؤسسات الحكم من دون استثناء، وفي حال كان التغيير جزئيًا فإن هذا يُفرغ الثورة من معناها". (سلامة، 2013: نت)

ومما سبق يعرف الباحث الثورة على أنها "عملية تغيير شاملة تهدف إلى إعادة صياغة النظام السياسي والأمني والاجتماعي والاقتصادي في المجتمع بنظام جديد يحقق للمجتمع آماله وطموحاته في حياة كريمة قائمة على الحرية والعدالة الاجتماعية دون تمييز أو محاباة".

أهم الثورات التي عرفها العالم:

شهدت المجتمعات على امتداد تاريخها ثورات كثيرة لا يمكن حصرها بشكل دقيق، إلا أن عديدًا منها كانت بمثابة تحولات مهمة في تاريخ الشعوب فأعادت تشكيل مصائر دول وشعوب وغيّرت في محطات فارقة وجه العالم، ودون التقليل أو التمييز بينها نقف على بعض هذه الثورات التي عاشها العالم لفهم أسبابها وتداعياتها:

1. الثورة الفرنسية:

اندلعت في الرابع عشر من يوليو عام 1789م وامتدت عشر سنوات، انهار خلالها النظام الملكي المطلق الذي كان قد حكم فرنسا لعدة قرون في غضون الثلاثة سنوات الأولى، وجرى خلالها الإعلان عن الجمهورية الفرنسية الأولى عام 1792م، وأعدم الملك لويس السادس، وصدر إعلان حقوق الإنسان والمواطنة واستمرت الثورة حتى وصل نابليون الأول للحكم، وأعقب ذلك إعادة النظام الملكي تحت إمرته وعودة الاستقرار إلى فرنسا، استمر عودة الحكم الملكي واستبداله بنظام جمهوري لفترات ممتدة خلال القرن التاسع عشر، وبعد خلع نابليون قامت الجمهورية الثانية (1848-1852) تلتها عودة الملكية (1852-1870).

خضع المجتمع الفرنسي لعملية تحوّل مع إلغاء الامتيازات الإقطاعية والأرستقراطية والدينية وبروز الجماعات السياسيّة اليساريّة الراديكالية إلى جانب بروز دور عموم الجماهير وفلاحى الريف في تحديد مصير المجتمع، كما تم خلالها رفع ما عرف باسم مبادئ التنوير وهي المساواة في الحقوق والمواطنة والحرية ومحو الأفكار السائدة عن التقاليد والتسلسل الهرمي والطبقة الأرستقراطية والسلطتين الملكية والدينية. كما أثرت الثورة بشكل بالغ العمق على جميع أوروبا، بل والعالم، بنمو الجمهوريات والديمقراطيات الليبرالية وتطوير عدد من الأيديولوجيات المعاصرة. (البشبيشي، 2014: نت)

2. الثورة الانجليزية:

كانت في نهاية القرن السابع عشر عام 1688، وشكلت هذه الثورة فتحًا مهمًا لإنجلترا في مجال التطور الصناعي، وبروز الطبقة البرجوازية مبكرًا عن بقية الدول الأوروبية، وكان لهذه الثورة أثر واضح على النظام السياسي من خلال الديمقراطية البرلمانية، وانعكاساتها السياسية والاجتماعية على القارة الأوروبية، عندما رفعت شعارًا "لا ضريبة بدون صوت". (بودبوس، 2011: 13)

3. الثورة الأمريكية:

اندلعت عام 1775م واستمرت ثمانية أعوام، وانتهت بميلاد دولة جديدة باسم الولايات المتحدة، وكانت قد اندلعت بين بريطانيا والولايات الثلاث عشرة الممتدة على الساحل الأطلسي في أمريكا الشمالية، وكانت أهم أسباب هذه الثورات انتشار المستعمرات البريطانية هناك والسياسة الاقتصادية التي اتبعتها بريطانيا تجاه المستعمرات الأمريكية. (الميناوي، 2011: 48)

4. ثورة الخبز في مصر عام 1977م:

مع إعلان رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية عبد المنعم القيسوني في بيان له أمام مجلس الشعب، يوم 17 / 1 / 1977م، مجموعة من القرارات الاقتصادية الصادمة، ومنها رفع الدعم عن مجموعة من السلع الأساسية، وذلك برفع أسعار الخبز والسكر والشاي والأرز والزيت وغيرها بنسب تتراوح بين 25 إلى 50% عم الغضب الشعبي كل أرجاء مصر. (محرم، 2011: نت)

في اليوم الثاني نزل المتظاهرون إلى الشوارع رفضًا لهذه القرارات ورددوا شعارات ضد نظام السادات ووعوده، وقد شهدت مصر في تلك اللحظات أعنف وأوسع مواجهة من المواجهات لم تشهدها منذ حريق القاهرة عام 1952م، أسفرت عن مقتل 79 شخصًا وإصابة ما بين 800 إلى 1000 آخرين بجراح، وألقي القبض على نحو 6500 شخص، ونزلت قوات الجيش إلى الشوارع، وكانت النتيجة لهذه المواجهة الثورية ذات المطالب الاقتصادية قرار السادات بإلغاء القرارات الاقتصادية الصادرة عن رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية. (الجمال، 1900: 103)

مما سبق نلاحظ أن أغلب الثورات تحدث نتيجة استياء عام بين أفراد الشعب بسبب الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية فالظلم والفقر والفساد السياسي والأنظمة المستبدة كلها عوامل تؤدي إلى الثورة التي تسعى إلى إحداث تغيير جذري في بيئة الأوضاع السائدة في المجتمع، ويحاول أفراد تلك المجتمعات والشعوب البحث عن حياة أفضل عبر شعارات يرفعونها ويسعون إلى تحقيقها.

ثانياً: مفهوم الثورة المصرية وأسبابها:

مفهوم الثورة المصرية:

1. ثورة 25 يناير هي ثورة شعبية سلمية بدأت يوم الثلاثاء 25 يناير 2011 وهو اليوم المحدد من قبل عدة جهات من المعارضة المصرية والمستقلين، وهو يوم عيد الشرطة في مصر، وذلك احتجاجاً على الأوضاع المعيشية والسياسية والاقتصادية السيئة وكذلك على ما اعتبر فساداً في ظل حكم الرئيس محمد حسني مبارك، وأسفرت تلك الثورة عن تنحي مبارك عن الحكم في 11 فبراير من ذات العام وتكليف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شؤون البلاد. (حمودة، 2011: نت)
2. الثورة المصرية ربما تكون واحدة من الثورات الكبرى على صعيد مصر، فتاريخ القاهرة لم يشهد وقوع ثورة شعبية بسلمييتها وحجمها، ومطالبها كثرة 25 يناير. لقد جاءت هذه الثورة نتيجة طبيعية للظلم الواقع على المواطن المصري طوال عقود مديدة، وكذلك نتيجة لمصادرة الحقوق والحريات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. (سلامة، 2013: 30)
3. ثورة 25 يناير هي انتفاضة شبابية رائعة وهي حلقة جديدة من حلقات الثورة الوطنية الديمقراطية في مصر، بدءاً من حركة عرابي في القرن التاسع عشر، مروراً بثورة 1919، وثورة 1952، وجاءت هذه الثورة بعد 40 عاماً من الموت والركود السياسي، لذلك كانت بمنزلة "عودة الروح" إلى الشعب المصري بعد سبات طويل، وحملت هذه الانتفاضة التي قادها الشباب شعار (الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية) وهو شعار يلخص مطالب الشعب المصري بالحياة الكريمة، والعدالة في توزيع الدخل. وقد جاءت تلك الانتفاضة على خلفية الاحتقان الشديد الذي عاشه المجتمع المصري غداة تزوير الانتخابات النيابية عام 2010م وإخراج برلمان صوري خالٍ من المعارضة، ولعل أهم نتائج هذه الانتفاضة كسر حاجز الخوف لدى كل فئات الشعب المصري. (نصر وآخرون، 2012: 16)

وترى الدراسة أن الثورة المصرية يمكن فهمها على أنها "إرادة شعبية شبابية نجحت في المزاجية بين العالم الافتراضي الذي منح الشباب مساحة من الحرية في ترسيخ مفاهيم الثورة ومنطلقاتها ودوافعها وبين العالم الحقيقي الذي استطاعوا من خلاله كسر عقدة الخوف وإعلاء الصوت ورفع شعارات كانت محل إجماع الشعب المصري وهي (الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية)، وتميزت الثورة المصرية بأنها حافظت على السلمية رغم كل محاولات قمعها حتى الإعلان عن تنحي الرئيس المصري محمد حسني مبارك في الحادي عشر من فبراير".

أسباب الثورة المصرية:

مصر قبل 25 يناير 2011م

لا شك أن الثورة المصرية لم تكن وليدة الصدفة بل إن هناك أسباباً ودوافع كانت وراء تلك الثورة ومثيلاتها في العالم العربي فالواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي ساد الدول العربية وتحديداً مصر قبيل الثورات متشابه إلى حد كبير، فالواقع السياسي المتأزم بفعل سيطرة الحزب الواحد على الحكم، والتزوير في الانتخابات، وإقصاء المعارضة وملاحقتها وعدم السماح لها بالمشاركة في الحياة السياسية كانت من الأسباب التي ساهمت في إشعال الثورات العربية.

كما أن الواقع الاقتصادي والاجتماعي من نهب للثروات، وتقشي البطالة والفقر في المجتمع، وغياب العدالة في توزيع الدخل وفرص العمل وظهور طبقات اجتماعية متفاوتة وغياب أفق التنمية وتدني الخدمات الاجتماعية وانهيار البنية التحتية وسوء الخدمات في القطاع الصحي والتعليمي وتدني مستوى التعليم كلها عوامل لا يمكن إغفالها عند الحديث عن أسباب ودوافع الثورات العربية ومنها الثورة المصرية.

لقد رصد الباحث من خلال مطالعته لعدد كبير من الكتب والدراسات والأبحاث والمقالات المتعلقة بالثورة المصرية أن جميع الكُتاب مع اختلاف توجهاتهم وأفكارهم السياسية والأيدلوجية متفقين على أن الواقع المصري قبيل الثورة كان بمثابة بركان يغلي بانتظار لحظة الانفجار، وأن الجميع كان يعلم أن الانفجار قادم لا محالة غير أن البعض لم يكن يعلم بالضبط متى ستكون لحظة الصفر لهذا الانفجار.

إن حالة الغضب المزوجة بالإحباط لدى الشباب المصري الذي تحولت حياته وطموحاته من الاهتمام في العلم والإبداع، إلى متابعة كرة القدم والفضائيات والأفلام التي أراد من خلالها النظام أن يشغله في نفسه وأن يبعده عن الشؤون السياسية، رغم أن الشباب هم الفريق الأكبر في تعداد السكان في مصر لكنهم لا يمثلون في الحياة السياسية، ويمارس بحقهم كل أشكال القمع والترهيب والملاحقة الفكرية وتلفيق التهم والتي وصلت لحد القتل، مثل: الشاب خالد سعيد، وسيد بلال بعد تعرضهم للتعذيب من قبل أجهزة الأمن. (عبد السميع، 2011: 73)

وهنا تحاول الدراسة الوقوف على أهم الأسباب التي أدت إلى قيام الثورة 25 يناير:

1. **حكم مبارك ومحاولة التوريث:** ظل الرئيس مبارك في الحكم لمدة ثلاثين عاماً، وفي السنوات الأخيرة بدأت الإشارات تظهر رغبته والعائلة في توريث الحكم لابنه جمال مبارك، الذي انضم إلى الحزب الوطني في عام 2000، وفي عام 2007 في المؤتمر العام التاسع للحزب الوطني شغل

جمال مبارك منصب الأمين العام المساعد للحزب وأمين لجنة السياسات. وفي نفس العام قرر مجلس الشعب تعديل 34 مادة من الدستور، وهو ما رفضته القوى السياسية وقتها مؤكدة أنه استكمال لخطوات مشروع "التوريث" وتلك المواد كانت حسب مراقبين يتم تهيئتها لخدمة جمال مبارك، كما رأى البعض أن تزوير انتخابات مجلس الشعب في نهاية عام 2010 جاء ليخدم فكرة التوريث. (صلاح، 2014: نت)

2. **انتخابات مجلس الشعب:** أجريت انتخابات مجلس الشعب قبل شهرين من اندلاع الثورة وحصل الحزب الوطني الحاكم على 97% من مقاعد المجلس، أي أن المجلس خلا من أي معارضة تذكر؛ مما أصاب المواطنين بالإحباط. ووصفت تلك الانتخابات بالمزورة نظرًا لأنها تناقض الواقع في الشارع المصري، وذكرت منظمة "فريدم هاوس freedom house" (في تقرير لها بعد تلك الانتخابات أن مصر ليست ديمقراطية، لاعتمادها على انتخابات غير ديمقراطية، وأنها من الدول الأكثر عنفًا في التعامل مع أحزاب المعارضة. (ناصف، 2011: 20)

3. **مقتل "خالد سعيد" في قسم الشرطة:** خالد محمد سعيد قتل في الإسكندرية في 6 يونيو عام 2010 بعد أن جرى تعذيبه حتى الموت على أيدي اثنين من مخبري قسم شرطة سيدي جابر، ولم يتم البت في قضيته أو إثبات الاتهام بالقتل عليهما حيث جاء تقرير الصفة التشريحية الثاني موافقًا للأول بعدما أمر النائب العام المصري بإعادة تشريح الجثة، مما أثار احتجاجات واسعة دون أن يصدر الحكم في القضية التي أثارت جدلاً كبيرًا وشكلت دورًا تمهيدياً مهماً لاندلاع الثورة. (ويكيبيديا، 2014: نت)

4. **الفقر وتردي الوضع الاجتماعي:** فقد شهدت الفترة الأخيرة تزايدًا متصاعدًا لمعدلات الفقر في المجتمع المصري، حيث بلغ عدد السكان تحت خط الفقر نحو 35 مليون نسمة بنسبة 43% من السكان، وتحت خط الفقر المدقع نحو 6% من عدد السكان، أي نحو 4.56 مليون نسمة؛ ونجد أن نسبة الفقر بين الشباب بلغت نحو 85% من العدد الكلي للفقراء، وهو الأمر الذي يشير إلى أن الفقر أصبح ظاهرة شبابية في الأساس. (نصار وآخرون، 2012: 34)

كما انتشرت البطالة داخل مصر بشكل كبير، حيث يذكر مركز الدراسات الاستراتيجية بصحيفة الأهرام أن نسبة البطالة في بداية الثمانينات كانت 3% بينما وصلت عام 2006 إلى 29% وهذا الرقم تضاعف مع مرور الأعوام. (ناصف، 2011: 21)

كما تدنت الأجور مع ارتفاع ملحوظ في الأسعار، وتراجع في سعر العملة المحلية، وتراكم الديون الخارجية على مصر.

ومما زاد الوضع الاقتصادي تردياً زيادة الضرائب على السلع، خاصة في عهد وزير الاقتصاد "يوسف بطرس غالي"، والذي تمت محاكمته في قضايا فساد، والضرائب المتصاعدة، بالإضافة إلى بيع الأراضي بأسعار زهيدة للمستثمرين، وكذلك بين الشركات الحكومية الكبيرة. (ناصر، 2011: 102)

هذه الأرقام تشير بشكل واضح إلى الواقع الاجتماعي السائد في مصر قبيل ثورة 25 يناير.

5. **تصدير الغاز لإسرائيل:** اتفاقية تصدير الغاز التي وقعت بين مصر وإسرائيل عام 2005م بأسعار متدنية كانت إحدى مكامن الغضب في الشارع المصري على نظام الرئيس حسني مبارك، فالشارع المصري يرى أن تصدير الغاز لإسرائيل وفر على الخزينة الإسرائيلية مليارات الدولارات، بفضل الفرق في السعر، حيث تشتري إسرائيل الغاز المصري بثلاث دولارات للمتر المكعب في حين يبلغ سعره في السوق العالمي 12 دولار، وأن 37% من الطاقة الكهربائية التي تنتجها شركة الكهرباء الإسرائيلية، تعتمد على الغاز المصري. (المركز العربي للأبحاث، 2012: صحيفة)

كما تحولت وسائل الإعلام المصرية الرسمية إلى أداة بيد النظام يتحكم بها كيفما يشاء، ويسخرها لتحقيق أهدافه ومصالحه فيظهر النظام على أنه صاحب الإنجازات ويشوه صورة المعارضة وخاصة الإسلامية منها.

كما لعب تردّي الوضع الصحي وزيادة الأمراض دوراً في تقجر ثورة يناير حيث تضاعفت نسبة مرضى السرطان بمصر ثماني مرات، وهي تعد من أعلى النسب في العالم، كما تضاعف عدد مرضى السكر، حيث بلغ عددهم حوالي سبعة ملايين، وكذلك ارتفعت نسبة المدخنين إلى 80% من الشباب، وانتشر أيضاً مرض شلل الأطفال والتهاب الكبد الوبائي. (جاويش، 2011: 57)

وبالإضافة إلى فشل المنظومة الصحية في محاصرة الأمراض وعلاجها، كانت المنظومة التعليمية تعاني انهياراً حقيقياً في مصر إذ بلغت نسبة الأمية نحو 39.4 طبقاً لتقرير التنمية العالمية عام 2007 - 2008م.

هذه الأسباب وغيرها شكلت حافزاً مهماً لتقجر الأوضاع واندلاع الثورة المصرية في يناير 2011، تلك الثورة التي عكست شعاراتها رغبة الشباب المصري في التغيير على المستوى السياسي والاجتماعي والانتقال إلى حياة أفضل قائمة على توفر "العيش والحرية والعدالة الإنسانية".

انعكاسات الثورة التونسية على الحالة المصرية:

مثل نجاح الثورة التونسية التي اندلعت يوم 18 ديسمبر 2010، أي قبل 38 يومًا من الثورة المصرية، عاملاً محفزًا للشعب المصري، في قدرة الشعوب على إقصاء الأنظمة الديكتاتورية القمعية، فقد أثبتت الثورة الشعبية التونسية أن قوة الشعوب العربية تكمن في احتجاجها، وخروجها للتعبير عن رأيها في الشارع، وأن الجيش هو مساند قوي لتطلعات الشعوب، وليس أداة بيد النظام لقمع الشعب. (sis، 2011: نت)

حاولت الأنظمة العربية الرسمية تدارك الأمور وهي ترى حالة الغليان تموج في المنطقة، لكن روح الثورة التونسية التقت بالثورة المصرية عبر فضاء الإعلام الاجتماعي وصفحات "الفيس بوك"، حينها نزل الشباب بالثورة من مجتمعهم الافتراضي إلى المجتمع الواقعي. (نصار وآخرون، 2012: 26)، وقد حاول وزير الداخلية المصري حبيب العادلي أن يقلل من أهمية الثورة التونسية في تصريح للإعلامي مفيد فوزي، قال فيها "إن ما حدث في تونس دمار وخراب، لأنه خارج المدى المشروع، ومصر لم ترتعش مما حدث هناك، ولن يرتعش مسؤول فيها، وشدد على أنه لا يمكن قياس تونس بمصر، لأن العالم يشهد باستقرار مصر، وحرية الكلمة يجب أن تكون في إطار الحدود المقررة". (عبد الفتاح، 2011: 114)

وتعتقد الدراسة أن من أهم انعكاسات الثورة التونسية على باقي الثورات العربية ومنها الثورة المصرية، تكمن في قيادة الشباب لهذه الثورات والشكل السلمي والحضاري الذي صُغت به وغياب المركزية والمؤسسية في قيادة الحالة الثورية وهو الأمر الذي منحها قوة وديمومة فبالرغم من أنها كانت بلا رأس إلا أنها كانت نابضة بالحياة والتخطيط منسجمة مع ذاتها مترابطة تعرف طريقها وغايتها.

ثالثاً: يوميات الثورة المصرية وأبرز محطاتها:

يوم 25 يناير وهو اليوم الذي يصادف "عيد الشرطة المصرية"، حيث كان الهدف من اختيار هذا اليوم للمظاهرات لتذكير الشرطة المصرية بإخوانهم الشرفاء الذين قتلوا على يد الاحتلال البريطاني، ولم يشاركوا في تعذيب وإهانة الشعب المصري، وبالتالي أراد الثوار حرمانهم من إجازة هذا اليوم. (عز، 2011: نت)

كانت هذه المظاهرات السلمية احتجاجاً على تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ورفضاً للفقر والجوع والبطالة والغلاء وللمطالبة بإقالة الحكومة وحملت شعارات اجتماعية مثل (عيش - حرية - عدالة - إنسانية)، لكن هذه التظاهرات التي استمرت سلمية حتى ساعات

المساء تحولت إلى مواجهات شاملة مع أجهزة الأمن ومعها بدأت الدعوات لرحيل النظام، وبدأ الشباب يردد شعار (الشعب يريد إسقاط النظام).

ويتضح من خلال اختيار الشباب ليوم عيد الشرطة بداية لثورتهم أن الواقع الاجتماعي لم يكن هو السبب الوحيد في إشعال الثورة، فالشباب يرى أن الواقع المتردي في مصر سببه نظام بوليسي قمعي أفقد المجتمع قيمته الحقيقية فتردى معه كل شيء.

خلال اليوم الأول للثورة كسر الشباب حاجز الخوف من جديد، ولم ترهبهم قوى الأمن ولا المطاردات، وكانت بؤرة الحدث في ميدان التحرير الذي انتقل إليه المتظاهرون من أمام دار القضاء العالي حيث شارك النواب من جميع الاتجاهات في وقفاتهم، وبدأت تطورات جديدة لم تقتصر على مجرد الوقفات الاحتجاجية التي كانت تقوم بها حركة كفاية أو الاحتجاجات العمالية والوظيفية المطلوبة... إلخ. (العيان، 2011: نت)

ومن أبرز معالم اليوم لثورة 25 يناير المصرية أنها استطاعت أن تفاجئ الجميع من ناحية الشرائح الشعبية التي شاركت فيها والأعداد الكبيرة التي خرجت للشوارع، والتحرك من المناطق العشوائية والشعبية باتجاه الميادين الكبرى، وفيها أيضًا سقط أول شهداء الثورة من محافظة السويس وهو مصطفى رجب محمود، وبعدها سقط ثلاثة شهداء آخرين. (الجزيرة، 1900: نت)

يوم 28 يناير "جمعة الغضب"

جمعة الغضب، الجمعة الأولى في الثورة المصرية، وجاءت بعد ثلاثة أيام من اندلاع الثورة، كما أنها جاءت بعد تطورات مهمة حصلت في مسار الثورة خلال الثلاثة أيام الأولى تمثلت في العنف الذي تعرض له المتظاهرون من قبل الأجهزة الأمنية وسقوط نحو 7 شهداء، واعتقال العشرات من الناشطين، وقطع شبكة الإنترنت عن مصر. (مجلة السياسة الدولية، 2011: 5)

بدأت الأحداث في صباح "جمعة الغضب"، بقطع وسائل الاتصالات اللاسلكية، الهاتف المحمول والإنترنت في حدود الساعة العاشرة صباحًا لمنع تنظيم المظاهرات وتواصل الجماهير الغاضبة، ورغم ذلك خرجت مئات الآلاف من مختلف المساجد عقب صلاة الجمعة متجهين صوب ميدان التحرير فضلًا عن عديد من المدن المصرية منها الإسكندرية والسويس والمنصورة والإسماعيلية ودمياط والفيوم والمنيا ودمنهور ومحافظة الشرقية وبور سعيد ومحافظة شمال سيناء. (عبد البصير، 1900: نت)

قتل ما لا يقل عن 664 شخصًا وأصيب أكثر من ألف بعد قيام الشرطة المصرية بالاعتداء على المتظاهرين في شتى أنحاء الجمهورية، وهذا العدد من القتلى هو الأكبر خلال الثورة. (mohp، 1900: نت)

وتذكر صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية أنه: "حدث انسحاب مفاجئ للشرطة من المدن وبعض المتاحف والسفارات في القاهرة تركت بدون حراسة، حيث كان الهدف من ذلك خلق حالة من الفوضى وعمليات السلب والنهب والعنف على نطاق واسع. (DAVID, 2011: newspaper)

قرر الرئيس حسنى مبارك، حظر التجول في جميع أنحاء الجمهورية ابتداء من الساعة السادسة مساءً حتى الساعة صباحًا. كما نزلت وحدات الجيش المصري لأول مرة بمدركاتها إلى الشوارع (الجزيرة، 2012: نت)، حيث استقبلت من قبل الجماهير والشباب بهتافهم "الشعب والجيش إيد وحدة". (الباز، 2012: 63)

لم تكن الأزمة التي تعصف بمصر هي أزمة سياسية فقط بل كان لها تداعيات اقتصادية لا تقل خطورة حيث دفعت البورصة المصرية ضريبة الأزمة السياسية، فقد فقدت الأسهم المصرية ٦٨ مليار جنيه من قيمتها السوقية خلال أسبوع، وأغلقت محال الصرافة والذهب أبوابها في وسط البلد على خلفية تخوف أصحابها من تعرض المحال للتكسير على أيدي المتظاهرين حال تعرضهم للتعامل بقسوة من قوات الأمن. (عبد البصير، 2011: نت)

في الوقت الذي كانت فيه مصر تنتفض ضد نظام مبارك كان الأخير يحاول القيام بإجراءات تخفف حالة الاحتقان، حيث كلف عمر سليمان وزير المخابرات العامة ليكون نائبًا له. (بكري، 2011: 118)

بعد منتصف الليل خرج الرئيس المصري في أول خطاب تلفزيوني فجر يوم 29 يناير 2011م، وأعلن قبوله استقالة الحكومة وتشكيل حكومة جديدة، ووعده فيه بحل المشكلات الاقتصادية وتوفير فرص أكبر للشعب المصري للنمو والرخاء وترك مزيدًا من الفرص للحريات والإعلان عن تعيين اللواء عمر سليمان نائب لرئيس الجمهورية⁽²⁾. هذا الخطاب أثار حالة من الغضب والسخط لدى المتظاهرين وعاد الآلاف منهم إلى الشوارع والميادين وأعلنوا رفضهم القاطع لهذا الخطاب وطالبوا برحيل الرئيس وليس حل الحكومة وبدأت مواجهة ثورية أكثر زخمًا وقوة من تلك اللحظة. (الجزيرة مباشر، 2011: نت)

² لمزيد من التفاصيل، انظر الملاحق، خطاب الرئيس مبارك 28 يناير 2011، ص

ومع جمعة الغضب كان الشعب المصري بسلوكه الثوري قد بدأ عهدًا جديدًا في مسار الثورة، كسر من خلالها الشباب كل قيود الدولة البوليسية القمعية التي فُرضت عليهم لأكثر من 30 عامًا.

يوم 1 فبراير "خطاب مبارك الثاني":

بعد جمعة الغضب الأولى في 28 يناير وانسحاب الشرطة المصرية من المدن انتشرت أعمال الفوضى والسلب والنهب في كثير من المحافظات المصرية مما دفع الثوار إلى تشكيل "لجان شعبية" لحماية المدن والأماكن العامة والأحياء من البلطجية، وتواصلت المظاهرات في مختلف المدن المصرية وزاد أعداد المعتصمين في ميدان التحرير وظهرت مشاركة أكثر فاعلية من قبل الأحزاب السياسية المعارضة والتي شاركت في "مليونية رحيل النظام" في الأول من فبراير في مختلف المدن المصرية. (بكري، 2011: 118)

في مساء اليوم أعلن التلفزيون المصري عن خطاب مرتقب للرئيس المصري ليكون بذلك الخطاب الثاني منذ اندلاع ثورة 25 يناير، وما هي إلا ساعات حتى خرج الرئيس بخطاب استمر 11 دقيقة بالضبط حيث تنوعت الرسائل التي حاول الرئيس المصري توجيهها إلى الشعب المصري والأحزاب السياسية، واستخدم في الخطاب لغة العاطفة بشكل كبير وواضح وخاصة في النصف الثاني من الخطاب والدقيقة الأخيرة منه وكانت أبرز تلك العبارات "إنني لم أكن أنو الترشح لفترة رئاسية جديدة، وإنني لم أكن يومًا طالب سلطة أو جاه.. ويعلم الشعب ما قدمته للوطن حريًا وسلمًا.. كما أنني رجل من أبناء قواتنا المسلحة.. نعيش معًا أيامًا مؤلمة"

حمل خطاب الرئيس المصري الثاني تهديدًا مبطنًا للشعب المصري حين قال "إن على الشعب والقيادة أن تختار ما بين الفوضى والاستقرار"، كما حاول الربط بين أحداث النهب والسرقة والفوضى وبين المظاهرات التي خرجت للمطالبة بحقوقها وحريتها.

في الخطاب ظهر أن الرئيس المصري يسعى إلى تسويق الإجراءات التي اتخذها منذ مساء "جمعة الغضب" وأنه عازم على تطبيق إصلاحات شاملة وفتح حوار مع قوى المجتمع ووجه خطابه بشكل متكرر للمواطنين والشباب والشعب بلغة عاطفية⁽³⁾.

بعد الخطاب كان التأثير واضحًا على شريحة من المصريين الذين تعاطفوا مع خطاب الرئيس وبعضهم ترك الميدان فيما طالب البعض بإعطائه فرصة، وقد ظهر واضحًا أن النظام المصري يُدرك مكامن الضعف لدى المجتمع وهو الجانب العاطفي وقد سعى إلى اللعب على هذا الجانب من

³ لمزيد من التفاصيل، انظر الملاحق، خطاب الرئيس مبارك، 1/ فبراير 2011

خلال خطاب مبارك، لكن الغالبية من الشباب في ميدان التحرير وباقي ميادين مصر أعلنوا رفضهم للخطاب ورددوا شعارات "ارحل .. ارحل".

يوم 2 فبراير "موقعة الجمل":

بدأ اليوم التاسع للثورة المصرية مختلفًا إلى حد كبير بعد خطاب الرئيس المصري محمد حسني مبارك العاطفي، والذي نجح في إحداث انقسام حقيقي بين أوساط الثوار في ميادين مصر المختلفة فمنهم من غادر الميدان على أمل أن ينفذ مبارك وعوده ومنهم من بقي مترددًا غير قادر على حسم أموره، ومنهم من أعلن رفضه للخطاب وطالب الرئيس بالرحيل.

لكن الواضح أن النظام المصري بعد هذا الخطاب الذي أرسل من خلاله رسائل تهديد مبطنة بدأ في اليوم التالي 2 فبراير باستخدام الورقة الأخيرة في جعبته عبر إحداث حالة من الفوضى والاشتباك بين أنصار الرئيس مبارك والبلطجية من جهة وبين الثوار من جهة أخرى.

يتحدث أسامة ياسين المنسق الميداني لجماعة الإخوان المسلمين يتحدث عن موقعة الجمل فيقسمها إلى ثلاث مراحل المرحلة الأولى هو مرحلة الفجاءة والصدمة حيث دخل الميدان أعداد هائلة وهذه الأعداد استقادت من التوقيت بشكل جيد حيث وصلت الساعة 2:30 ظهرًا حتى 6:00 مساءً وهذا الوقت تكون أعداد الثوار في الميدان قليلة، وفي هذا اليوم تحديدًا كانت الأقل لأنه سبقها بيوم مليونية وكذلك سبقها الخطاب العاطفي للرئيس مبارك والذي بسببه غادر عدد كبير من الشباب الميدان على أمل الإصلاح من قبل النظام، وهذه المرحلة الأولى لموقعة الجمل دخل خلالها أعداد هائلة من المنافذ كافة نحو الميدان تحمل أعلام مصر وصور الرئيس وكان الهدف من دخولها إشغال الثوار عن منافذ الميدان تحضيرًا لبدء اقتحامه من قبل البلطجية بالخيول والجمال والعربات التي تجرها خيول، وعند السادسة مساءً اشتدت المواجهات لتصل لذروتها بين أنصار مبارك والثوار واستمرت حتى منتصف الليل، وبعد منتصف الليل بقليل حاول البلطجية وأنصار مبارك دخول الميدان مرة أخرى. (ياسين، 2011: نت)

وقد كان لافتًا في هذا اليوم عدم تدخل الجيش المصري لوقف هجوم بلطجية مبارك، حيث دخل معظم عناصره داخل العربات ووقف عمليًا على الحياد بين القاتل والمقتول، ولو أنه تدخل من البداية لمنع البلطجية الذين كانوا يحملون السيوف والسنج وغيرها لما كانت موقعة الجمل. (عز، 2011: نت)

وأكدت تقارير لجنة تقصي الحقائق التابعة للمجلس القومي المصري لحقوق الإنسان تورط الإعلام الرسمي المصري والمنظومة الإعلامية التابعة للنظام في التحريض على قتل الثوار وارتكاب أعمال عنف بحقهم، وأوصت اللجنة بمساءلة القيادات الإعلامية التي تورطت في التحريض المباشر ونشرت أخبارًا كاذبة،

كما طالبت بإنشاء مجلس وطني مستقل يشرف على الإرسال المرئي والمسموع، ويضم شخصيات تعبر عن مختلف التيارات الفكرية والثقافية.

وطالبت اللجنة كذلك بإنهاء سيطرة الحكومة على الصحف القومية، وإلغاء المجلس الأعلى للصحافة، وتعزيز دور نقابة الصحفيين في شأن الأداء المهني للصحفيين ومحاسبتهم، وإصدار قانون حرية الوصول للمعلومات وتداولها على نحو يتفق مع المعايير الدولية وإتاحة نقابة مستقلة للعاملين في الإعلام المرئي والمسموع والإلكتروني تتولى الارتقاء المهني وحماية مصالح أعضائها. (الجزيرة، 2012: نت)

يوم 10 فبراير "خطاب مبارك الثالث والأخير":

مضت سبعة عشر يوماً على ثورة الخامس والعشرين من يناير وما تزال ميادين مصر وخاصة ميدان التحرير تشهد احتجاجات ومظاهرات واعتصامات تطالب برحيل الرئيس المصري محمد حسني مبارك، الذي بذل نظامه وأجهزته الأمنية كل جهد ممكن لإخماد الثورة فقطع الاتصالات واشتبك مع المتظاهرين وأحدث الفوضى بعد إطلاق العنان للبلطجية ليعيثوا في مصر فساداً ونهباً، كما حاول إجراء حوارات مع قوى المعارضة وشباب الثورة عبر نائبه عمر سليمان لكن كل هذه المحاولات لم تقنع الشباب المصري وظل مطلب رحيل النظام وشعار "الشعب يريد إسقاط النظام" هو الشعار المسيطر على أجواء الثورة المصرية.

ومع نهاية يوم الخميس 10 فبراير مع العام 2011م وهو اليوم السابع عشر للثورة كانت الاستعدادات متواصلة في ميادين مصر للمشاركة في "جمعة الزحف" نحو القصر الرئاسي لإجبار الرئيس على الرحيل.

وقبل نهاية يوم الخميس خرج الرئيس المصري محمد حسني مبارك موجهاً خطابه الثالث والأخير خلال ثورة يناير، حيث فاجأ الجميع برفضه التنحي وأعلن تفويض سلطاته لنائبه عمر سليمان، كما أعلن أنه تقدم بطلب لتعديل خمس مواد دستورية مع تأكيده على الاستعداد للتقدم بأي تعديلات أخرى في وقت لاحق، وتهدف تلك التعديلات إلى تسهيل شروط الترشح للرئاسة وتعديل مدد الرئاسة والتمهيد لإلغاء قانون الطوارئ، وشدد الرئيس مبارك على أنه لم يخضع يوماً لضغوط أو إملاءات، وأنه عمل على أمن واستقرار مصر وشهد حروبها وأنها ستظل أرض المحيا والممات وبلداً عزيزاً لا يفارقه⁽⁴⁾.

⁴ لمزيد من التفاصيل، انظر الملاحق، خطاب الرئيس مبارك 10/ فبراير 2011م

لم ينه الرئيس المصري خطابه حتى قطع الثوار في ميدان التحرير بث الخطاب وأعلنوا رفضهم القاطع لما جاء في خطاب مبارك والذي خيب آمالهم حين رفض التنحي عن سدة الحكم، كما قام الثوار برفع "أحذيتهم" ولوحوا بها أمام الشاشة التي كانت تبث الخطاب تعبيراً عن غضبهم من عدم استجابة الرئيس لمطالبهم ورثائه لنفسه. (الجزيرة الوثائقية، 2012: يوتيوب)

وقد شهدت ميادين مصر حالة من الغضب وردد المتظاهرون شعارات "يسقط يسقط حسني مبارك"، "ارحل"، وقد حذر البرادعي من أن البلاد على وشك انفجار وعلى الجيش أن يتدخل.

ولم تهدأ هتافات الثوار في ميادين مصر المختلفة حتى ظهر نائب الرئيس المصري عمر سليمان بعد وقت قصير من خطاب مبارك الذي فوضه صلاحياته في كلمة متلفزة توجه بها إلى الشعب المصري طالب فيها المواطنون بالنظر إلى المستقبل وعدم السماع لأجندات التخريب والفوضى، وجدد تعهده بتنفيذ ما تم التوافق عليه في الحوار الوطني، وطالب الشباب بالعودة لديارهم، مؤكداً أن ما أعلنه مبارك في كلمته يؤكد حسه الوطني وانحيازه لمطالب الشعب، وأكد سليمان التزامه بإجراء كل ما يلزم لتحقيق الانتقال السلمي للسلطة وفقاً للدستور. (سليمان، 2011: نت)

لكن هذا الخطاب من قبل نائب الرئيس لم يقنع أيضاً الثوار في الميادين، حيث رفضوا ما جاء في الخطاب وطالبوا سليمان بالرحيل أيضاً وهتقوا "مش هنمشي - - هو يمشي"، "باطل"

رابعاً: انتصار الثورة:

في هذا المطلب تعرض الدراسة أهم المواقف التي سبقت ورافقت تنحي الرئيس المصري محمد مبارك عن سدة الحكم، وانعكاسات هذا القرار على الشارع المصري وشباب الثورة، كما تستعرض الدراسة أبرز ردود الأفعال العالمية على هذا الحدث المهم في تاريخ مصر ومنطقة الشرق الأوسط.

1. تنحي مبارك عن سدة الحكم:

"بسم الله الرحمن الرحيم.. "أيها المواطنون، في ظل هذه الظروف العصيبة التي تمر بها البلاد قرر الرئيس محمد حسني مبارك تخليه عن منصب رئيس الجمهورية، وكلف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شئون البلاد. والله موفق والمستعان." (يوتيوب، 2011: نت)

ثلاثون ثانية حملت معها تلك الكلمات صافرة الفرع للمصريين في جميع الميادين المصرية يوم تنحي الرئيس محمد حسنى مبارك، في يوم الجمعة 11 فبراير 2011م، بعد ثلاثين عامًا من الحكم وبعد ربع قرن تحت قانون الطوارئ وبعد ثمانية عشر يومًا من الثورة، وبعد أن وصلت مصر إلى حافة الهاوية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، تلك لحظة شعر معها المصريون بأولى نسمات الحرية مع هذه الكلمات التي خرجت من لسان نائب رئيس الجمهورية اللواء عمرو سليمان مساء يوم الجمعة الذي شهد مظاهرات غاضبة ومسيرات عارمة في كل ميادين مصر تنادي برحيل النظام.

وبينما كانت عائلة الرئيس مبارك تغادر القاهرة عبر طائرة عسكرية كان المشير حسين طنطاوي قائد الجيش ومعه الفريق أحمد شفيق واللواء عمر سليمان يصيغون بيان التنحي، الذي قرأه "عمر سليمان" على الرئيس مبارك عبر الهاتف وقد أجرى مبارك عليه تعديلًا واحدًا فقط على البيان حيث طلب تغيير كلمة "تنحي" إلى كلمة "تخلي" عن منصب رئيس الجمهورية، كما طالب بأن يكون موعد تلاوة البيان عندما يغادر آخر أفراد عائلته القاهرة باتجاه شرم الشيخ، وهذا ما تم بالفعل، وقد تلا البيان نائب الرئيس اللواء عمر سليمان. (شفيق، 2015/06/16: نت)

وما أن أذيع البيان حتى تدفق الملايين من الناس إلى شوارع القاهرة خاصةً في ميدان التحرير ومختلف المحافظات المصرية احتفالًا برحيله، وهتفت النساء بالزغاريد. وما هي إلا دقائق حتى عمّت الاحتفالات جميع أرجاء مدن الوطن العربي من المحيط إلى الخليج ابتهاجًا بانتصار ثورة 25 يناير وتنحي مبارك عن الحكم كما أدى ذلك إلى تجسيد أرصدة بعض الوزراء وكبار المسؤولين وبعض رجال الأعمال ومن أهمهم حبيب العادلي وزير الداخلية الأسبق وزهير جرانة وزير السياحة السابق ومحمد المغربي وزير الإسكان السابق وأحمد عز من كبار رجال الأعمال وأحمد نظيف رئيس الوزراء الأسبق وغيرهم وقد صدر قرار من النائب العام بمنعهم من السفر إلى حين التحقيق معهم في القضايا المنسوبة إليهم. (العربية، 2011: نت)

2. ردود الفعل العربية والدولية على تنحي مبارك

فور تنحي الرئيس المصري محمد حسنى مبارك عن سدة الحكم بعد ثلاثين عامًا توالى ردود الفعل العربية والدولية للتعليق على هذا الخبر الذي حرك السياسة الدولية وشغل الرأي العام العالمي لما تمثله مصر من مكانة استراتيجية في قلب الشرق الأوسط وبالنظر إلى الدور الكبير الذي لعبته طوال العقود الماضية وخاصة في الصراع العربي الإسرائيلي، وفيما يلي ترصد الدراسة أهم ردود الفعل العربية والدولية على تنحي مبارك.

الرئيس الأمريكي باراك أوباما في بيان متلفز عقب تنحي مبارك قال: "إن هناك لحظات قليلة في حياتنا التي نشهد فيها تشكل التاريخ وما حدث في مصر اليوم من بين هذه اللحظات، والشعب المصري تكلم وأصواته سمعت ولن تكون مصر أبدًا هي نفسها التي كانت من قبل، وإن تنحي الرئيس مبارك هو استجابة إلى تعطش الشعب المصري نحو التغيير لكن هذا ليس نهاية لعملية الانتقال في مصر بل هي البداية".

وتابع قائلاً: "إنني على يقين من أنه ستكون هناك أيام صعبة كما سيكون هناك عديد من التساؤلات دون إجابات لكنني على ثقة من أن بمقدور شعب مصر أن يجد تلك الإجابات بشكل سلمي وبناء وبروح الوحدة التي حددت الاسابيع القليلة الماضية، وإن المصريين أوضحوا بجلاء أنه ليس ثمة أقل من الديمقراطية الحقيقية ما يمكن أن تكون علامة بارزة اليوم، وأن هذا اليوم يخص شعب مصر ولقد تحركت مشاعر الأمريكيين بتلك المشاهد في القاهرة". (أوباما، 2011: نت)

الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون فقد جدد الدعوة "إلى انتقال منظم وسلمي وشفاف" للسلطة في مصر، عقب تنحي مبارك عن منصبه، وقال إنه يحترم "القرار الصعب" الذي اتخذته مبارك بالتخلي عن السلطة، بعد حكم استمر 30 عامًا، استجابة للمطالب "المشروعة" للمتظاهرين، وبما يصب في صالح البلاد، داعيًا إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة يمكن التعويل عليها، من أجل إقامة "مؤسسة حكم مدني سريعًا" وحوار حقيقي بين الحكومة المؤقتة والشعب حول مستقبل البلاد. (الجزيرة، 2011: نت)

وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف، أعرب عن أمله بأن تضمن السلطات المصرية عمل مؤسسات الدولة بشكل طبيعي وأن تظهر قوى المعارضة استعدادًا لإحلال الاستقرار، وقال: "نحن ننظر إلى الأنباء الأخيرة الواردة من مصر على أنها نتيجة للعملية الجارية داخل البلاد بين القوى السياسية الرئيسية، وأن هذا الأمر يدل على أن السلطات الحالية تتعامل مع المشكلات بحس المسؤولية وتسعى إلى المساعدة على تحقيق الوفاق الداخلي، ونأمل أن تساعد

الأحداث الأخيرة على عودة الاستقرار وضمان عمل جميع مؤسسات الدولة بشكل طبيعي وأن تظهر القوى المعارضة استعدادها لإحلال الاستقرار في مصر". (البلد، 2011: صحيفة)

المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل أعربت عن سعادتها بالتطورات السياسية الأخيرة في مصر، وقالت "كلنا شهود على تحول تاريخي" وأكدت أنها تتمنى للمصريين مجتمعًا "بدون فساد ولا رقابة ولا اعتقال ولا تعذيب". (الجزيرة، 2011: نت)

الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى وصف الانتفاضة الشعبية المصرية بأنها "ثورة بيضاء" ستتيح فرصة أمام الشعب المصري، وأن الجامعة العربية ستساعد على بناء توافق وطني في بلاده. (middle-east، 2011: نت)

عربيًا رحبت معظم الدول العربية بإرادة الشعب المصري، لكن هذا الترحيب كان يشوبه نوع من القلق في ظل ثورات متحركة، لكن أكثر الدول العربية ترحيبًا بالتغيير في مصر هي قطر والسودان وتونس، فاعتبرت دولة قطر أن نقل السلطة إلى المجلس العسكري الأعلى يشكل خطوة إيجابية هامة على طريق تحقيق تطلعات الشعب المصري في الديمقراطية والإصلاح والحياة الكريمة. بينما أعربت الحكومة المؤقتة في تونس عن إكبارها لنضال الشعب المصري وتضحيات شهدائه من شباب مصر. أما السودان، فقد هنأت الشعب المصري بتحقيق إرادته وانتصار ثورته "التي مهرها بدمٍ غالٍ وتضحيات جسام". أمام الحكومة السورية فقد حرص وزير الخارجية وليد المعلم على انتقاء كلماته بدقة بقوله: "أنها ثورة شباب، مؤكدًا على ضرورة أن يكون لمصر موقعها في العالم العربي"، وقد أعلنت الجزائر أنها تحترم إرادة الشعب المصري وستتعامل مع أي حكومة تنتبثق عنه، وأكد بيان الحكومة الأردنية على أنها "تعبّر عن ثقتها بقدرة المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية على النهوض بالمسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتقه". وكانت المغرب أكثر تحفظًا على ما جرى في مصر، فبعد صمت طويل أصدرت وزارة الخارجية في 12 فبراير بيانًا رحبت فيه "بالتزام السلطة العسكرية الجديدة في مصر بضمان الانتقال السلمي نحو السلطة المدنية". (رسلان، 2011: نت)

سقط إذاً مبارك بعد ثمانية عشر يومًا من الثورة المصرية، توقف معها عداد الزمن وهو يكتب تاريخ شباب صنع ملحمة من الصمود والإصرار على الوصول بالثورة للحظة الميلاد الكبير برحيل نظام مبارك، وكأن الشباب المصري يتساءل وهو يحقق هذا الإنجاز المهم؛ لماذا تأخرت الثورة كل هذا الوقت ما دما قادرين على صناعتها؟ لماذا انتظرنا حتى أفقر الشعب المصري ونُهبت مقدراته وثرواته، وهُجر شبابه وعم الفقر والخوف والبطالة كل محافظات الوطن؟.

ومع سقوط النظام مبارك بدأ الشباب المصري يستشعر صعوبة المرحلة وأن الوصول لبناء الدولة المصرية الحديثة يحتاج إلى وقت طويل، وأن رحيل مبارك هو الخطوة الأولى فقط ولكن ثمة أشياء كثيرة يختلف عليها الساسة في مصر فيما تشبه صراع الإرادات الخفية خاصة بين القوى السياسية بتوجهاتها الأيدلوجية المختلفة، وهو ما جعل كثيرًا من الشباب المصري يتساءل يوم تنحي مبارك؛ إلى أين سيمضي بنا قطار الوطن؟.

خامساً: المجلس العسكري يتولى الحكم:

من خلال هذا المطلب سنتناول دور المؤسسة العسكرية في مصر أثناء وبعد ثورة الخامس والعشرين من يناير، حيث لعب المجلس دوراً بارزاً في هذه الثورة، وشكل أهم ضمانات نجاحها من خلال تحي الرئيس المصري محمد حسني مبارك، كما أنه سعى إلى توجيه عملية التحول الديمقراطي وذلك لمكانة الجيش في عين الشعب المصري، والدفع به وصولاً لانتخاب أول رئيس مدني للبلاد.

دور المؤسسة العسكرية خلال ثورة يناير:

برز دور المؤسسة العسكرية المصرية لأول مرة خلال ثورة يناير مساء يوم الجمعة 2011/1/28م عندما طلب الرئيس المصري مبارك من حبيب العادلي وزير داخلية أن يبلغ المشير حسين طنطاوي قراره بنزول الجيش للشارع للمشاركة في حفظ الأمن والنظام وتنفيذ قرار الرئيس بصفته الحاكم العسكري للبلاد بفرض حظر التجوال في جميع أنحاء الجمهورية ابتداءً من الساعة السادسة صباحاً وحتى الساعة السابعة مساءً، وقد أعطى المشير طنطاوي أوامره للواء حسن الرويني قائد المنطقة المركزية أن ينزل بالقوات للشارع فوراً (الباز، 2011: 191)، وإذا ثبتت صحة هذه المعلومة فيمكن أن تمنحنا مؤشر إلى حالة التوتر التي سادت العلاقة بين الرئيس مبارك والمشير حسين طنطاوي مع بداية ثورة 25 يناير المصرية.

كانت المؤسسة العسكرية تشعر أن هناك شيئاً ما يدبر في الخفاء وكانت تخشى من التوتر والانفلات الأمني وبدأت تدخلات الجيش منظمة عند الساعة الخامسة والنصف من مساء يوم الجمعة، وقد أعطيت التعليمات للجيش بعدم استخدام أي نوع من أنواع السلاح ضد المتظاهرين (بكري، 2011: 286)، وبمجرد ظهور الجيش في الشوارع والميادين استقبل المتظاهرون الجيش بهتافهم "الشعب والجيش إيد واحدة". (الباز، 2012: 63)

وترى الدراسة من خلال تتبعها ليوميات الثورة المصرية أن المجلس العسكري كان في البداية يعاني حالة من الإرباك والتوتر فهو غير قادر على الوقوف في وجه الرئيس مبارك بصفته الحاكم العسكري للبلاد والانحياز إلى الشعب وإرادته خاصة أن الثورة المصرية كانت في بدايتها غير واضحة المعالم، وبالتالي ظهر وكأنه ينحاز تارةً إلى الرئيس عندما يعلن حظر التجوال، وتارةً إلى الشعب وفي أغلب الوقت كانت الجماهير ترى أنه يقف على الحياد خاصةً خلال موقعة الجمل.

ففي موقعة الجمل عندما قتل "بلطجية" النظام عدداً من المتظاهرين وقف الجيش المصري موقف المتفرج ولم يحاول على الأقل الفصل بين المتظاهرين المؤيدين للنظام أو المطالبين له وهنا كان من

الواضح أن الجيش لم يحسم قراره بعد، لكن يسجل أنه وإن لم يقم بمساندة الشعب المصري في بداية الثورة إلا أنه لم يعمل على الوقوف ضد إرادته ولم يعترض المسيرات والاعتصامات التي خرج بها الشباب للمطالبة برحيل النظام. (عز، 2011: نت)

ويذكر المحلل البريطاني "روبرت فيسك" في جريدة الإندبندنت البريطانية، مقالة بعنوان "As Mubarak clings on.. what now for Egypt?" يذكر فيها "أن الجيش المصري تلقى أوامر يوم 30 يناير، بقصف الميدان بالطائرات والدبابات من مبارك شخصيًا، ولكن الجيش عصى الأوامر" (الاندبندنت، 2011: نت) هذه المواقف هي من جعلت الثوار يلتمسون له العذر في موقفه هذا.

ظل الجيش المصري يعيش حالة من المد والجزر والمتابعة لتطورات الثورة المصرية، وسعى إلى تأمين المرافق والممتلكات الحيوية في البلاد، حتى كان اليوم السابع عشر للثورة والذي حسم فيه الجيش قراره بالانحياز للإرادة الشعبية، حين اجتمع المجلس الأعلى للقوات المسلحة، برئاسة وزير الدفاع القائد العام للقوات المسلحة "المشير طنطاوي" دون رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة وهو ما اعتبر بمثابة الحدث الأبرز في تاريخ المؤسسة العسكرية المصرية منذ عصور (عمر، 2011: 248).

وعقب هذا الاجتماع خرج اللواء محسن الفنجري عند الساعة الخامسة عصرًا يلقي البيان الأول للمجلس العسكري دون علم مؤسسة الرئاسة، وهو البيان الذي اعتبر بمثابة تولي المؤسسة العسكرية للسلطة، ويستند هذا القرار إلى الدستور، حيث إن المادة 88 من الدستور تنص على أن القوات المسلحة مسئولة عن أمن وحماية البلاد، وتحدث البيان عن حماية تطلعات الشعب المصري، وتأييد مطالب الشعب المشروعة، وبحث ما يمكن اتخاذه من إجراءات للحفاظ على الوطن ومكتسباته وطموحات شعب مصر العظيم⁽⁵⁾.

لكن الواضح من خلال تسارع الخطوات بين البيان الأول ما تبعه من بيانات أن المجلس العسكري وضع خطة عمل محكمة وخارطة طريق واضحة للمرحلة المقبلة وهذا ما يعكس تسارع وتيرة البيانات والإجراءات وصولاً لإعلان تنحي الرئيس مبارك عن الحكم وتولي المجلس العسكري لشئون البلاد وقد حاول المجلس في بيانه الثالث عقب بيان نائب الرئيس عمر سليمان أن يبعث برسائل طمأنة في اتجاهات متعددة حيث أكد على "جسامة الأمر وخطورته أمام مطالب الشعب المصري، كما أعلن أنه يتدارس الأمر وسيصدر لاحقًا بيانات تحدد الخطوات والإجراءات والتدابير

⁵ لمزيد من التفاصيل، انظر الملاحق البيان الأول للمجلس العسكري للقوات المسلحة بتاريخ، 2011/102م

التي ستتبع، مؤكداً أنه في الوقت نفسه ليس بديلاً عن الشرعية التي يرتضيها الشعب، ووجه البيان التحية لمبارك وما قدمه كما توجه بالتحية إلى أرواح الشهداء والشعب المصري".⁽⁶⁾

ونلاحظ من خلال تحركات المجلس الأعلى للقوات العسكرية خلال الأربعة والعشرين ساعة التي سبقت تخلي الرئيس المصري عن الحكم، أن تحركات المجلس كانت نابعة من خطورة المرحلة وحالة التصعيد التي بلغت الثورة المصرية، وهو يرى أن تدخله جاء لحماية الدولة ومقدراتها من الانهيار وهو ما حدث بالفعل، حيث بقيت مؤسسات الدولة تعمل خلال المرحلة الانتقالية.

ومن المهم الإشارة هنا إلى أن الشعب المصري منذ نزول الجيش المصري إلى الشارع رفع شعار "الجيش والشعب يد واحدة" وأعطى ثقته بالمؤسسة العسكرية المصرية، وقد شكل هذا الشعار الذي استعاد من خلاله المصريون ميراث ثورة يوليو 1952م شكل ركيزة أساسية في استمالة الجيش، وقد شيدت هذه الفكرة على أساس أن أبناء المصريين العاديين هم من يكونون في الجيش في تعزيز أسطورة حرب 1973م، والتي عبر فيها الجيش المصري خط برليف ليحطم فكرة أن الجيش الإسرائيلي لا يُقهر، وليستعيد بعض الكرامة التي خسرها في هزيمة 1967م، والتي ساعدت كثيراً في فرض قاعدة دعم الجيش وبقائه. (عزام، 2012: مقالة)

المؤسسة العسكرية والمرحلة الانتقالية

رغم الدور المحوري الذي لعبته المؤسسة العسكرية أثناء ثورة يناير إلا أن القوى والأحزاب والشباب الذين شاركوا في الثورة انقسموا في تكييف وضع الجيش وموقفه من ثورة يناير، حسب تقرير استراتيجي لمركز الحضارة للدراسات السياسية فظهرت أربع اتجاهات لتكييف موقف ووضعية المؤسسة العسكرية المصرية خلال تلك الفترة كالتالي: (الحضارة، 2012: تقرير)

الاتجاه الأول: رأى أن الجيش مشارك في الثورة وأن الذي دفعه إليها شعوره بأن سيناريو مخطط التوريث ومن قبله عملية الخصخصة وتوغل سلطة الشرطة في البلاد، واتساع نفوذ معسكر التوريث وتدني مكانة مصر الإقليمية، كل هذا كان مهدداً لمصالح الجيش ومكتسباته الرئيسية التي حازها منذ ثورة يوليو 1952م.

الاتجاه الثاني: رأى أن الجيش حامياً للثورة لا مشاركاً فيها، انطلاقاً من المواقف التاريخية للجيش المصري بانحيازها إلى الشعب في المواقف المختلفة مع تضائل ميله إلى الانخراط في الغمار السياسي الثوري والمدني، لكن ذلك لا ينفي وجود مصالح استراتيجية للجيش وهو يحتاج إلى

⁶ لمزيد من التفاصيل، انظر الملاحق البيان الثالث للمجلس العسكري للقوات المسلحة بتاريخ، 2011/102م

ضمان تحققها ليستمر في دوره هذا، وهي مثل عدم توريثه في حرب، أو عدم فتح ملفات فساد في مؤسسة الجيش أو محاكمة قيادته بأي تهمة ذات طابع سياسي.

الاتجاه الثالث: رأى أن الجيش هيمن على المرحلة الانتقالية وأن الجيش سعى بطرق مباشرة أو غير مباشرة إلى الاستمرار في السلطة أو الانقلاب على الثورة وحاول إغراق البلاد في فوضى واستجداء الحسم بالجيش. هذا الصوت طالب الجيش بتقديم الضمانات الكافية حتى لا تؤدي إدارته إلى القفز على السلطة وإدخال البلد في دوامة الفوضى والصراع.

الاتجاه الرابع: رأى أن الجيش ليس لاعبًا سياسيًا، ولم يكن يومًا جزءًا من النظام ولا حاميًا له بذاته، حيث كانت الشرطة تلعب هذا الدور بمنتهى القوة، وأنه لا يعتبر نفسه مؤهلًا لقيادة البلاد؛ لعدم انخراطه سابقًا في الشأن السياسي وأن ضابط اليوم ليس ضابط 1952م من الناحية الفكرية والسياسية، ولا أوضاعهم متشابهة.

ومن الواضح أن الاتجاهات الأربعة التي سعت إلى تكييف وضع الجيش اتفقت فيما بينها على أن مصالح الجيش كانت المُحرك الرئيس له خلال الثورة والنظام الأهم في تحركاته، كما أنها تتفق إلى حد كبير على ضرورة ألا يكون للجيش مكان في الحياة السياسية خلال مرحلة ما بعد مبارك.

ومن هنا يمكن فهم سرعة بيانات الجيش في الساعات الأخيرة قبيل وبعد تخلي الرئيس المصري محمد حسني مبارك عن منصبه، فقد كان الهدف منها طمأنة المجتمع الدولي من جانب ومطمئنة المجتمع المصري وتحديد وجهة وخط سير المرحلة الانتقالية التي تحدث عنها الجيش المصري في أعقاب تخلي مبارك عن منصبه. حيث أصدر المجلس العسكري البيان الرابع له والذي أراد من خلاله إرسال رسائل مطمئنة للمجتمع الدولي بشكل عام وللولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل بشكل خاص فقد أكد البيان على "احترام جميع المعاهدات الدولية والإقليمية"⁽⁷⁾، ولهذا البيان أهمية خاصة في سياسية مصر الخارجية بعد الثورة، حيث أزال التخوفات في بعض الأوساط السياسية من إمكانية إلغاء معاهدة السلام مع إسرائيل، كما أكد البيان ثوابت السياسة الخارجية المصرية، وأنها تُدار وفق أسس مؤسسية وقواعد قوية رصينة.

كما حاولت المؤسسة العسكرية المصرية طمأنة المجتمع المصري وإزالة كل أشكال القلق والخوف من استغلال الجيش للمرحلة الانتقالية للانقلاب على الثورة أو تأخير التحول الديمقراطي في البلاد فأصدر المجلس العسكري بيانه الخامس والذي أعلن فيه: " تعليق العمل بأحكام الدستور، وحل مجلسي الشعب والشورى، وتعهّد بفترة انتقالية لمدة ستة أشهر، وإجراء تعديلات

⁷ لمزيد من التفاصيل، انظر الملاحق بيان رقم "4" للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، السبت، 11 فبراير 2011م،

دستورية وتشريعية تسبق الانتخابات البرلمانية والرئاسية⁽⁸⁾، وكانت هذه الخطوات بمثابة الإنجاز الأول الذي تحصده الثورة، والخطوة الأولى على طريق تحقيق الأهداف التي حددها الثوار لأنفسهم.

وخلال المرحلة الانتقالية عاشت مصر أحداثًا إيجابية ساهمت في تعزيز الانتقال الديمقراطي لكنها لم تخلو أيضًا من أحداث عنف وصدام نتيجة بعض القرارات التي رأى فيها الثوار التقاف على مسارهم الثوري، وقد تجلت أبرز تلك الأحداث التي عاشتها مصر خلال المرحلة الانتقالية في التالي:

تعديل الدستور:

كانت إحدى مطالب الثورة التي وافق عليها المجلس العسكري بعد تنحي مبارك تكمن في تعليق العمل بأحكام الدستور، وإجراء تعديلات دستورية وتشريعية تسبق الانتخابات البرلمانية والرئاسية، وقد شكل المجلس العسكري لهذا التعديلات لجنة من القانونيين لوضع هذه التعديلات، وقد أنهت هذه اللجنة الدستورية المكلفة بتعديل المواد الدستورية برئاسة المستشار طارق البشري من التعديلات الدستورية المقترح تعديلها بتاريخ 26 فبراير 2011. (الريان، 2011: 161)

وقد قرر المجلس العسكري أن يكون 19 مارس 2011م هو يوم للاستفتاء على التعديلات الدستورية وقد شارك أكثر من 18 مليون مصري في هذا الاستفتاء الذي عرض على جميع أفراد الشعب، ممن لهم حق التصويت، وبذلك يكون الشعب هو الذي منح نفسه وثيقة الدستور، وبعد أن تم الاستفتاء على التعديلات الدستورية كانت النتيجة بالموافقة بنسبة 77.2%. (الريان، 2011: 161)

ويذكر محمد حسنين هيكل " أن الدستور ليس به إجبارًا، بل يأتي من اختيار كل الناس، لتتشئ وطنًا للتعايش المشترك، أما القانون ففيه إجبار، لأن القانون هو كيف ننظم حياتنا المشتركة لعيش مشترك؟". (هيكل، 2012: 99)

محاكمة مبارك:

كان المجلس العسكري يُدرك حساسية المرحلة، وأن الشعب المصري يتطلع إلى رؤية واقع جديد وحياة أفضل لذلك حرصت القوات المسلحة على فتح قنوات اتصال وحوار مع الأحزاب والهيئات الشبابية المشاركة في الثورة وباشرت في إعادة الحياة الطبيعية إلى الشارع المصري، كما سعت إلى استيعاب الضغوط المتزايدة والدعوات الشعبية المطالبة بمحاكمة الرئيس مبارك على جرائمه التي ارتكبها هو وكبار رموز النظام الذين حكموا على مدار 30 عامًا.

⁸ لمزيد من التفاصيل، انظر الملاحق بيان رقم "5" للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، السبت، 11 فبراير 2011م،

استمرت هذه الضغوط حتى بدأت النيابة العامة بإرسال إخطار رسمي للتحقيق مع مبارك في 11 إبريل 2011م، ونجليه علاء وجمال، بتهمة تتعلق بالإضرار العام وقتل المتظاهرين، وصدر قرار من النيابة العامة بسجن مبارك مدة 15 يومًا على ذمة التحقيق. (عمر، 2011: 211)

ونشرت "بوابة الأهرام" في عددها الصادر في ذات اليوم الذي أرسلت فيه النيابة إخطار لمبارك، أن مبارك دخل قبل حوالي ساعة مستشفى شرم الشيخ بذريعة المرض للابتعاد عن المثول أمام جهات التحقيق، وفي اليوم نفسه صدر قرار بسجن مبارك 15 يوم على ذمة التحقيق (عمر، 2011: 395)، هذا الخبر كان له وقع مهم على الثورة المصرية وشبابها الذين شعروا بارتياح لهذا القرار، كما شعروا أن الثورة حققت وما تزال أهدافها وأهم تلك الأهداف محاكمة نظام مبارك.

بدأت أولى جلسات محاكمة مبارك في 3 أغسطس 2011، وقد اختلفت الآراء حول مدى إمكانية محاكمته على جرائم الفساد، وعن أسلوب وأسس المحاكمة عن جرائم نسبت إليه، باعتباره رئيسًا للجمهورية، والقائد الأعلى للمجالس العليا في البلاد، ورئيسًا للحزب الوطني المنحل، وكذلك أعوانه في الحكم وقيامهم بتنفيذ قراراته وتعليماته وأوامره. (السيد، 2011: 211)

أحداث شارع محمد محمود:

توصف أحداث شارع محمد محمود بأنها الموجة الثانية بعد ثورة 25 يناير، وقد جاءت أحداثها بعد دعوة بعض النشطاء السياسيين، إلى (جمعة المطلب الواحد) في ميدان التحرير وغيره من ميادين مصر في يوم 18 نوفمبر 2011 مطالبين بسرعة نقل السلطة من المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلى رئيس وحكومة مدنية منتخبة في موعد أقصاه أبريل من عام 2012. (عمر، 2011: 211)

وكان قد ساعد على تأجيج الأحداث إصدار الدكتور علي السلمي لوثيقة المبادئ الأساسية للدستور التي أثارت غضبًا عارمًا إلى احتوائها على بنود تعطي القوات المسلحة وضعًا مميزًا بالإضافة لاحتوائها على مواصفات لاختيار الجمعية التأسيسية التي من المفترض أن يختارها أعضاء مجلس الشعب الذي سيتم انتخابه. ومن ثم شاركت معظم القوى والأحزاب السياسية بهذه التظاهرة في يوم الجمعة 18 نوفمبر 2011 ثم دعت إلى الانصراف في نهاية اليوم حتى لا يتم تعطيل انتخابات مجلس الشعب في الأسبوع التالي، إلا أن بعض أسر شهداء الثورة وبعض الحركات الشبابية أصرت على الاعتصام في ميدان التحرير، وقد استمرت الأحداث حتى 25 نوفمبر 2011، وشهدت مواجهات عنيفة. (ويكيبيديا، 2011: نت).

أدت الأحداث إلى مقتل المئات بالإضافة إلى آلاف المصابين، وكانت كثير من الإصابات في العيون والوجه والصدر نتيجة استخدام الخرطوش بالإضافة إلى حالات الاختناق نتيجة استخدام الغاز المسيل للدموع.

وقامت منظمة العفو الدولية بمطالبة وقف تصدير الأسلحة والقنابل المسيلة للدموع للداخلية المصرية حتى إعادة هيكلة الشرطة، بعدما استوردت مصر من أمريكا 45.9 طن من قنابل الغاز والذخائر المطاطية منذ يناير 2011. (عياش، 2013: مقال)

سادساً: الموقف الإسرائيلي من ثورة 25 يناير وتنحي الرئيس مبارك:

تحاول الدراسة من خلال هذا المطلب رصد المواقف الإسرائيلية إزاء تطورات المشهد مع انطلاق ثورة 25 يناير 2011م، هذه المواقف التي أخذت في التبلور والتكون طوال أيام الثورة، ومعها ظهرت حالة الإرباك لدى المستوى الأمني والسياسي في إسرائيل والتي ظهر واضحاً أنها كانت متفاجئة من التطورات السريعة والدراماتيكية التي عاشتها يوميات الثورة المصرية.

لكن القاسم المشترك الذي أجمعت عليه تصريحات الساسة في إسرائيل أن عهداً جديداً في مصر يولد اليوم من ميدان التحرير وباقي الميادين، وأن قوة نظام مبارك وخبرته في مواجهة الثوار أصبحت ضعيفة، وأن إسرائيل مدعوة إلى الاعتماد على نفسها وجيشها في مواجهة التداعيات الجديدة في منطقة الشرق الأوسط لأن اتفاقيات السلام وحدها لم تعد كافية لتوفير الأمن.

ومن المهم الإشارة إلى أن هذا المطلب يرصد المواقف الإسرائيلية من الثورة المصرية في مراحلها الأولى وهي المرحلة التي لم يتضح فيها الموقف الإسرائيلي بشكل نهائي من الثورة المصرية وآليات التعاطي معها، لأن هذا الموقف ما زال في طور التكون والمتابعة ومعرفة حصيلة ونتائج الثورة في مصر وفي باقي دول المنطقة، وأي مواقف وفقاً لذلك هي مواقف أولية، قد تتغير بالضرورة في ضوء المُعطيات الجديدة.

رد الفعل الأولي لإسرائيل على الثورة المصرية:

تعتبر مصر دولة ذات أهمية استراتيجية بالنسبة لإسرائيل، وقد أعطتها أهمية خاصة ومنحتها أولوية كبيرة حرباً وسلمًا خلال فترة الصراع العربي الإسرائيلي وحتى بعد توقيع اتفاق السلام نهاية السبعينات من القرن الماضي، وهذا الاهتمام له بالتأكيد أسبابه الموضوعية وأهمها:

1. موقع مصر الجغرافي، حيث تقف مصر على الحدود الجنوبية للكيان الإسرائيلي بحدود يصل طولها لنحو 250 كيلو مترًا، كما أنها الدولة العربية الوحيدة التي تشترك مع قطاع غزة في الحدود البرية.

2. قوة مصر الذاتية بوصفها دولة كبيرة ومتماسكة، وفيها طاقات كامنة وعوامل قوة تجعلها القوة العربية القادرة على الصمود أمام إسرائيل والتصدي لها.

3. دور مصر العربي والإقليمي الذي مكنها من تبوء العمل العربي المشترك فترة طويلة.

4. الحروب التي خاضتها مصر ضد إسرائيل خلال القرن الماضي، والذي كان آخرها انتصار أكتوبر 1973م، حيث وضعت مصر في موقع متقدم عسكرياً.

وأمام تلك الأهمية اتسم الموقف الإسرائيلي منذ بدء وقائع الثورة المصرية في الخامس والعشرين من يناير لعام 2011م بالحدز والترقب والصمت الذي فرضه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو على مجلس وزرائه، طالباً منهم عدم التعليق والإدلاء بتصريحات عن مضمون ما يجري في مصر. (الهور وعوض، 2011: نت)

في الوقت ذاته، استند هذا الحدز والترقب في بدايات الثورة، أي الأسبوع الأول الممتد من 25 يناير إلى 2 فبراير إلى استقرار نظام الرئيس مبارك ومعرفته بحدود ما يجري في الشارع المصري، وقدرته على التعامل معه، وساد في الدوائر الإسرائيلية الوهم في تمرس نظام مبارك وخبرته في مواجهة المحتجين.

كانت حالة الحدز والترقب الرسمية الإسرائيلية مرتكزة للثقة في نظام مبارك خلال الأيام الأولى للثورة، حيث قال رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية (أمان) قبل بدء الثورة المصرية بأيام على أنه " ليس هناك خطر على استقرار الحكم في مصر، ولا يوجد أي داع للقلق. كما أن الأوضاع ما زالت بعيدة عن احتمال اندلاع عصيان مدني، وخلافاً للرئيس التونسي وشاه إيران اللذين أطيح بهما واضطرا إلى الهرب من بلديهما، فإن الرئيس حسني مبارك ليس بعيداً عن شعبه ويدرك نبض الشارع ويتخذ الاحتياطات اللازمة، بحسب المصادر عينها". (معاريف، 2011: صحيفة)

هذه الحالة من الصمت والترقب الذي ساد الأوساط الرسمية الإسرائيلية في الأسبوع الأول من الثورة لم يكن يعبر عن الموقف الإسرائيلي الحقيقي وما تشعر به الدوائر الأمنية والسياسية في إسرائيل، ولعل المقال الذي نشره الصحفي الإسرائيلي "ألف بن" قبل نصف عام من نشوب الثورة المصرية، كانت الأكثر قرباً إلى وصف طبيعة موقف إسرائيل من مصر وعلاقاتها معها خلال فترة حكم مبارك.

حيث ابتدأ "ألف بن" مقالته، التي جاءت تحت عنوان "صلاة لسلامة مبارك"، بقوله: "إن الشخص الأكثر قرباً من رئيس الحكومة الإسرائيلية من بين جميع رؤساء العالم هو رئيس مصر مبارك"، ثم استند "ألف بن" إلى مصدر إسرائيلي رفيع أكد أن العلاقة بين مبارك ومنتيا هو "وثيقة أكثر بكثير مما تبدو عليه"، فقد أصبحت مصر بفضل من خلاله حليفاً استراتيجياً لإسرائيل بدل إيران، ومزودها الأساسي بالطاقة، وضمنت لها الاستقرار الأمني، وبفضل السلام بين مصر وإسرائيل تقلص عبء ميزانية الأمن الإسرائيلي، وخُفض عدد الجيش، وصمد هذا السلام أمام امتحانات الحروب والانتفاضات في الجبهات الإسرائيلية الأخرى، والمسؤول عن هذا كله هو مبارك؛ ونتيجة لكل ذلك فإنه "لو مُنح قادة إسرائيل اختيار أمنية واحدة، كانوا سيطلبون إطالة حياة مبارك إلى الأبد". (ألف بن، 2010: نت)

لكن ما يفسر الموقف الإسرائيلي وحالة الترقب هي الصدمة التي داهمت العقل السياسي والأمني الإسرائيلي، فالمفاجأة كانت سيدة الموقف صحيح أنها ليست المرة الأولى التي تصاب المؤسسة الأمنية والاستخباراتية في إسرائيل بمثل هذه الصدمة، فقد كانت الثورة الإيرانية بزعامة الإمام الخميني في عام 1979م وسقوط نظام الشاه، في مقدمة المفاجآت. وبالمثل، عجزت أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية عن التنبؤ بوقوع الانتفاضة الأولى والثانية للشعب الفلسطيني. (نصار وآخرون، 2012: 527)

داهمت وقائع الثورة المصرية العقل السياسي والأمني الإسرائيلي بشقيه المؤسسي وغير المؤسسي، ونعى بعض المعلقين مبارك حياً بأنه كان صديق إسرائيل وحليفها، وحال دون قتل آلاف الإسرائيليين طوال هذه الأعوام (الدستور، 2011: صحيفة)، ورأى البعض في مبارك "كنزاً استراتيجياً لإسرائيل"⁽⁹⁾ في طريقه للاختفاء، وأمام هذه الصدمة والمفاجأة التي عاشتها القيادة السياسية في إسرائيل أعلن مكتب كل من رئيس الحكومة ووزير الخارجية أنهما يتابعان عن كثب الأحداث في مصر، وأن وزارة الخارجية تعقد اجتماعات كل عدة ساعات لبحث تطورات الوضع في مصر وتقديرها. (رفيد، 2011: نت)

ويمكن القول أن هذه الصدمة التي أصابت المؤسسة الإسرائيلية تعزز فرضية أن ثورة يناير كانت ثورة مصرية بامتياز، وأن الأسباب التي سبق ذكرها في هذه الدراسة تفاعلت ذاتياً وأنتجت هذا التحول السياسي المهم دون تدخل من أي طرف خارجي وهو ما جعل الجميع يتفاجأ من حجم الثورة وسرعة التفاعلات في يومياتها.

⁹ صاحب هذه العبارة هو بنيامين بن أليعازر وزير التجارة والصناعة الإسرائيلي السابق.

وإزاء استمرار المظاهرات الشعبية في مصر، عقد رئيس الحكومة الإسرائيلية "بنيامين نتنياهو" في 29 يناير 2011 اجتماعًا مطولًا مع قادة أجهزة الأمن ومستشاريه لشؤون الأمن، حول الأوضاع في مصر وإمكانية حدوث ثورة فيها وتأثير ذلك في إسرائيل. وفي أعقاب هذا الاجتماع صرح مسؤول إسرائيلي رفيع المستوى بأن ما يحدث في مصر يتسم بعدم الوضوح، ولم يقدر أحد بشكل صحيح التطورات في مصر، وأن "الجميع يريد أن يعتقد بأن الخطوات التي اتخذها مبارك ستؤدي إلى وقف أعمال الشغب".

وأضاف المسؤول نفسه: إذا استمرت "أعمال الشغب"، وقادت إلى استقالة مبارك في نهاية الأمر، فإن كل شبكة العلاقات بين إسرائيل ومصر سيتم بحثها. (بردنشتاين، 2011: نت) ونتيجة لحساسية الوضع، أصدر وزير الخارجية الإسرائيلية تعليمات صارمة للمسؤولين في وزارته بعدم السماح للصحفيين بالدخول إلى وزارة الخارجية وعدم الحديث مع الصحفيين حول مصر؛ لأن "الموضوع حساس للغاية، وكل تصريح يمكنه أن يسبب أذى". وكذلك بادرت وزارة الخارجية الإسرائيلية بنقل عائلات الدبلوماسيين الإسرائيليين من مصر إلى تل أبيب بطائرة خاصة نتيجة لخطورة الوضع وحساسيته. (بردنشتاين، 2011: نت)

لقد كان واضحًا أن الموقف الإسرائيلي إلى جانب حالة الارتباك وعدم التأكد الذي أصابته، إلا أنه كان يتعامل مع الأحداث في مصر وفق تطورها اللحظي، وأن تقدير الموقف للأوضاع واتجاهاتها كان يصل للمستوى السياسي لحظة بلحظة، ما جعل السلوك الإسرائيلي حذرًا ودقيقًا، كما أن المستوى السياسي كان على اتصال مباشر بالإدارة الأمريكية لبحث تطورات الموقف المصري والانتفاضة الشعبية التي تشهدها مصر، وقد نقلت إسرائيل للولايات المتحدة موقفها بأنها تفضل الاستقرار في مصر في ظل نظام مبارك وأهمية ذلك بالنسبة لها وللمنطقة. (محارب، 2011: نت)

هذا الحذر هو ما يفسر محاولات رئيس الوزراء "بنيامين نتنياهو" التأكيد على استمرار الترتيبات الأمنية، والحفاظ على اتفاق السلام مع مصر، فأشار إلى أهمية معاهدة كامب ديفيد التي استمرت ثلاثة عقود، وإحداثها تغييرًا كبيرًا في المنطقة؛ إذ خاطب المستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل" خلال مؤتمر صحفي، قائلاً: "إن مصر أكبر دولة عربية، خاضت الحروب ضد إسرائيل، وصنعت السلام معنا، واستطاعت أن تخلق مساحة كبيرة في المنطقة لنا ولمصر". (جيروساليم، 2011: نت)

إسرائيل تتحرك لإنقاذ نظام مبارك:

مع انطلاق الأسبوع الثاني من الثورة المصرية، بدأت تتجلى ملامح تلك الثورة فالزخم الشعبي المطالب برحيل النظام في زيادة والأجهزة الأمنية الشرطية غابت على المشهد بعد وقوع أعداد

كبيرة من القتلى والجرحى في الأسبوع الأول من الثورة، كما ظهر أن الجيش المصري وإن حاول الوقوف على الحياد في بداية الثورة إلا أن قناعته بضرورة رحيل مبارك ونظامه تزداد يوماً بعد يوم، وهو الأمر الذي زاد القلق الإسرائيلي من إمكانية سقوط نظام مبارك في أي لحظة الأمر الذي دفعها إلى كسر حاجز الصمت والتحرك بشكل سريع في محاولة لإنقاذ نظام مبارك.

أصدرت وزارة الخارجية الإسرائيلية تعليمات سرية إلى سفرائها في أكثر من عشر دول من بينها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وكندا والصين وبعض الدول الأوروبية، مطالبة هؤلاء السفراء بالتباحث مع قادة هذه الدول ومسؤوليها في التوقف عن انتقاد مبارك، وتفضيل إسرائيل الاستقرار في مصر في ظل نظام مبارك وضرورة هذا الاستقرار لإسرائيل والشرق الأوسط، وأطلقت إسرائيل حملة سياسية وإعلامية للدفاع عن نظام مبارك تحت شعار "الاستقرار أهم من الديمقراطية"، وأن مصالح إسرائيل والغرب لها الأولوية على أي أمر آخر، حتى لو كانت الديمقراطية هي ما تتطلب إليها الشعوب (محارب، 2011: مقالة).

هذا السلوك الإسرائيلي المعادي للديمقراطية وضع إسرائيل محل انتقاد واسع في الغرب، ففي الوقت الذي تزعم فيه إسرائيل أنها دولة ديمقراطية تنتكر لهذه الثورة الشعبية التي تطالب بالديمقراطية، وانتقد بعض الكتاب الأمريكيين الذين تربطهم علاقة بإسرائيل مثل "توماس فريدمان" هذا الموقف الإسرائيلي المنفصل عن محيطه. (نصار آية وآخرون، 2012: 531)

عكس هذا الانحياز الإسرائيلي لنظام مبارك والسلوك الفج في دعمه والسعي إلى المحافظة على نظامه على حساب الثورة المصرية وطموحات الشعب المصري حجم العداء الإسرائيلي لقيام نظام ديمقراطي في مصر والمنطقة العربية، والخشية الإسرائيلية الواضحة من إمكانية وجود نظام عربي قائم على أسس ديمقراطي، لأن من شأن ذلك إحداث تأثير مباشر وضع إسرائيل في المنطقة.

وهو الأمر الذي دفع الكاتب الإسرائيلي "عوفر شيلح"، إلى كتابة مقال تحت عنوان "الديمقراطية ليست للعرب"، حيث استهل مقاله بالتأكيد على أنه "لا يوجد إسرائيلي عاقل لا يخشى من نتائج الأحداث في مصر"، خاصة أن اتفاقية السلام بين إسرائيل ومصر مهمة للغاية، وأي إخلال بها يؤثر في جميع نواحي الحياة في إسرائيل. (شيلح، 2011: نت) كانت إسرائيل ترى أن المنطقة العربية يجب أن تبقى في حالة الاستبداد والفوضى لأن ذلك يساهم في الحفاظ على أمنها، وأن الأمن الإسرائيلي مقدم على حرية الشعوب واستقرارها.

ويمكن فهم دوافع هذا القلق الإسرائيلي من شعورها بأنها غير مقبولة في الوسط العربي، وأن من يمنع عنها غضب الشعوب العربية، ويساهم معها في خنق المقاومة في فلسطين هي تلك

الأنظمة، وأن سقوطها يمثل تهديدًا مباشرًا لها، وهناك من يرى أن الاستعلاء الإسرائيلي والرغبة في استمرار حالة الخنوع العربي للغرب هو ما يدفع إسرائيل إلى رفض هذه الثورات.

هذه الرؤية الإسرائيلية سائدة بين الإسرائيليين بغض النظر عن تصنيفات يسار ويمين؛ فاليسار الإسرائيلي؛ الذي تعود جذوره إلى أولئك الذين هاجروا إلى البلاد من أجل تأسيس "قيلا في الغابة"، وحملوا مقولة "وطن بلا شعب لشعب بلا وطن"، ويمتاز باستعلائه هذا . ليس أقل من اليمين. (شيلح، 2011: نت)

انفردت إسرائيل عن بقية دول العالم باستمرارها في دعم مبارك ونظامه والدفاع عنه والتحذير من مخاطر إسقاطه، على الرغم من تعاظم المظاهرات وازدياد زخمها يومًا بعد آخر. واستعملت إسرائيل ثنائية الإسلام السياسي الراديكالي، في مقابل استقرار نظام الحكم المستبد "المعتدل" في سياسته تجاه إسرائيل والغرب.

فقد حذر رئيس الحكومة الإسرائيلية "نتنياهو" خلال خطاب في القدس أمام اجتماع أصدقاء إسرائيل من البرلمانين الأوروبيين، من إمكانية أن تستولي "قوى إسلامية متطرفة" على الحكم في مصر، إذا ما سقط حكم مبارك، وأن تسير مصر عندئذ خلف النموذج الإيراني. وادعى "نتنياهو"، بعد أن أسهب في توضيح مخاطر الثورة على الاستقرار في مصر والمنطقة، "بأن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي لها قيم ومصالح متماثلة مع تلك الموجودة في أوروبا". (نتنياهو، 2011: نت)

مع تزايد الضغط الشعبي واتساع دائرة المظاهرات سعت إسرائيل إلى تسويق فكرة الانتقال السلمي المنظم للسلطة من خلال نقل صلاحيات مبارك الكاملة إلى نائبه عمر سليمان بصفته مرشحها المفضل؛ فهو من وجهة النظر الإسرائيلية كان قريبًا من مبارك وأمسك بكثير من الملفات في عهده، وموثوق الجانب إسرائيليًا وحتى لدى الولايات المتحدة الأمريكية. (هارتس، 2011: صحيفة)

لم تخف إسرائيل قلقها من الوضع في مصر وسعت عبر عمر سليمان إلى ضمان استقرار الأوضاع والحفاظ على نظام مبارك، حيث أجرى رئيس الوزراء الإسرائيلي اتصالًا هاتفيًا بسليمان وصفته الصحافة الإسرائيلية بأنه (الاتصال الطارئ)، أبدى من خلاله نتنياهو قلقه على الوضع في مصر، وعرض على سليمان إمكانية قيام المخابرات الإسرائيلية بعمليات نوعية وخاصة لإنهاء الاحتجاجات؛ كما ناقشا سبل تأمين الحدود مع إسرائيل، وعرض نتنياهو على سليمان وضع إمكانيات دولته تحت تصرفه في حال شعر بخطر على النظام المصري. (قدس برس، 2011: نت)

تأثير الثورة المصرية على إسرائيل من وجهة النظر الإسرائيلية:

أولت إسرائيل بكافة مؤسساتها اهتمامًا كبيرًا بتأثيرات الثورة المصرية في إسرائيل، ووضعت كافة المجالات التي كانت تربط البلدين على طاولة البحث والنقاش المعمق وفي مقدمة ذلك الاهتمام كان مستقبل اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل، وطبيعة العلاقات الثنائية المستقبلية، وانعكاسات الثورة المصرية على وضع إسرائيل العسكري، وعلى ميزان القوى في المنطقة، وتركيبه الجيش الإسرائيلي وحجمه، ووضع إسرائيل الاقتصادي والسياسي، ومكانة إسرائيل ودورها في المنطقة، والقضية الفلسطينية بملفاتها المختلفة. (محارب، 2011: نت)

كانت إسرائيل تُدرك أن خسارة نظام مبارك ستكون لها انعكاسات استراتيجية أكثر فداحة وخطورة من انعكاسات انهيار نظام الشاه محمد رضا بهلوي في إيران عام 1979؛ ذلك أن مصر تحظى بثقل عربي وإسلامي تاريخي مهم في المنطقة، واستطاعت خلال النصف الثاني من القرن العشرين تكوين وبلورة نموذج مؤثر في العالم العربي. (عبد المنعم، 1991: مقالة)

كما أن موقع مصر على الحدود الجنوبية لإسرائيل يجعل الوضع أكثر حرجًا وقلقًا للأوساط الأمنية الإسرائيلية التي شعرت بالصدمة جراء انهيار نظام حافظ على مدار ثلاثين عامًا على أمن واستقرار الحدود الجنوبية.

كانت إسرائيل ترى أنه إذا أسقطت الثورة مبارك فسيكون لذلك تأثيرات أمنية كبيرة على المستويين القريب والبعيد؛ فعلى المدى القريب سيتضرر التنسيق الأمني الجاري بين مصر وإسرائيل، ويحدث انفراج في علاقات مصر مع حكومة حماس في قطاع غزة، ويقود إلى المساس بمكانة القوة متعددة الجنسيات في سيناء، ومنع السفن الحربية الإسرائيلية من المرور في قناة السويس، خاصة تلك التي استعملت في العامين الأخيرين في مكافحة تهريب السلاح من السودان إلى قطاع غزة. (هارثيل، 2011: نت)

أما على المدى البعيد، فكانت الخشية من وصول نظام حكم راديكالي لأنه سيجمد السلام بين إسرائيل ومصر تجميدًا حقيقيًا، وإذا حدث هذا الأمر، فإنه يستدعي إعادة تنظيم الجيش الإسرائيلي مجددًا لكي يتجاوب مع الوضع الجديد. فمنذ عقدين ونيف والجيش الإسرائيلي لا يشمل في خطته إمكانية حدوث خطر من مصر؛ فالسلام مكن إسرائيل من تقليص حجم الجيش الإسرائيلي وتخفيض جيل الخدمة في جيش الاحتياط، ولم يستبعد الجيش الإسرائيلي حقيقة سيناريو المواجهة العسكرية مع مصر". (هارثيل، 2011: نت)

وإلى جانب التأثيرات الثورة المصرية على الجانب العسكري لم يكن الهاجس الأمني أقل حضوراً في تصريحات رئيس جهاز المخابرات العسكرية (أمان) بعد أسابيع قليلة من انتهاء فترة رئاسته حيث قال في محاضرة له في مؤتمر هرتسليا بعنوان: (الوضع في مصر وتأثيره في إسرائيل) فقال: "إذا صحّت التوقعات السوداء وتحققت، وسقط نظام مبارك، فإن ذلك يقود إلى "الحديث عن ميزانية مختلفة للأمن، وبناء قوات الجيش بشكل آخر تماماً". فإذا عادت مصر وأصبحت عدوًا، فسيؤدي ذلك إلى زيادة كبيرة في عدد الفرق والألوية في الجيش الإسرائيلي". (فايلر، 2011: نت)

كما طرح الواقع الجديد الذي تعيشه المنطقة كثير من الأسئلة حول ما عرف بالفشل المخابراتي الإسرائيلي في قراءة الوضع في مصر والدول العربية الأخرى وتقويمه، وقد أشار أستاذ العلوم السياسية في جامعة القدس "يحيى خليل درور"، المختص في الشؤون الاستراتيجية، إلى تأثيرات الثورة المصرية والثورات العربية الأخرى في إسرائيل، ورأى أنها تُدخل المنطقة إلى مرحلة جديدة، وعلى إسرائيل أن تستعد لها.

كانت إسرائيل ترى أن الثورة المصرية فرضت وقائع جديدة على الأرض تستلزم منها عمل على المستوى العسكري والأمني على الحدود الجنوبية، وأن فترة الهدوء التي عاشتها إسرائيل طوال ثلاثة عقود باتت اليوم مهددة بفعل الظروف الجديدة التي طرأت على مصر، لكن ثمة اتفاق عام في الأوساط الأمنية والسياسية في إسرائيل أن هذه التغيرات لن تكون سريعة، وأن تحول مصر من صديق إلى عدو أمر يحتاج إلى وقت بالنظر إلى حاجة مصر إلى الاستقرار الداخلي أولاً.

بينما يرى آخرون أن الثورات في مصر وغيرها من البلدان العربية تعزز من مكانة إسرائيل الجيوستراتيجية، باعتبارها دولة مستقرة وديمقراطية وقوية في منطقة تتعرض لدوامٍ وعدم استقرار، وتحتل أهمية عالمية؛ ويوصي بأن على إسرائيل استثمار هذا الوضع لتعزيز من مكانتها الدولية، وفي الوقت نفسه لابد من اليقين بأن الصراع العربي -الإسرائيلي ليس هو العامل الأساس في عدم الاستقرار في المنطقة. (درور، 2011: نت)

لقد أثبتت قوة الشارع العربي أن جيلاً جديداً يصعد اليوم عبر هذه الثورات وقد يصل لسدة الحكم مع أي انتخابات ديمقراطية، وهو جيل عايش جولات الصراع الفلسطيني الإسرائيلي الأمر الذي يجعله مهياً ليعلن عداؤه لإسرائيل، كما أن وصول الإسلام السياسي للحكم سيجعل المهمة أمام إسرائيل شاقة، لذلك نجد أن "يحيى خليل درور" دعا إسرائيل إلى لتوجه إلى جيل الشباب في الدول العربية من خلال الشبكات الاجتماعية ووسائل الاتصال الأخرى، والترويج لفكرة أنها ترغب في السلام، وفي تطوير المنطقة اجتماعياً واقتصادياً. (درور، 2011: نت)

أما "أفرام سنيه"، وهو عميد احتياطي ووزير سابق، فيقترح تعزيز محور الاعتدال العربي، وإعادة بناء قوة الجيش الإسرائيلي على أسس جديدة، غير تلك التي كانت سائدة إبان نظام مبارك، كما يضيف إلى هذه المقترحات خطوات عملية لتأمين الموقف في مواجهة التداعيات الممكنة لتغيير النظام في مصر، ومن بينها احتلال محور فيلادلفيا في منطقة الحدود بين مصر وغزة، وتسريع بناء الجدار في منطقة الحدود مع مصر، وزيادة الاعتماد الإسرائيلي على الغاز الطبيعي المستخرج في إسرائيل، وعقد اتفاق سلام مع الفلسطينيين لتجنب العزلة. (نصار وآخرون، 2012: 542)

وقد شدد "أشكنازي" رئيس الأركان السابق، على ضرورة استعداد إسرائيل لمواجهة أكثر من جبهة، وخوض حروب تقليدية، وتهيئة الجبهة الداخلية في إسرائيل على نحو أفضل من ذي قبل، يضاف إلى ما سبق تعزيز القدرات الأمنية تخصيص مئتي مليون دولار إضافية، وبدء حوار استراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية في استراتيجية مواجهة هذه التداعيات في المنطقة. (نصار وآخرون، 2012: 542)

كانت إسرائيل قد أعدت نفسها قبل قيام الثورة المصرية لأحد احتمالين: الأول/ بقاء مبارك لفترة رئاسية سادسة، والثاني/ حلول ابنه جمال في الحكم لظروف مبارك الصحية. وفي الحالتين؛ لم تكن لإسرائيل مشكلة، فبقاء مبارك لولاية سادسة سيعني بقاء السياسات والتوجهات نفسها إزاء إسرائيل والسلام والمنطقة عمومًا، كما أن وراثة مبارك الابن لأبيه في الحكم لن تغير شيئاً جوهرياً من توجيهات مبارك الأب، باستثناء العزوف المؤقت عن دفع العلاقات مع إسرائيل إلى اكتساب بعض الشعبية، ولن يغير ذلك شيئاً في واقع العلاقات المصرية الإسرائيلية مع استمرار التوجهات الأساسية. وكانت إسرائيل تُعد إعلامياً وسياسياً لمساندة هذين الاحتمالين ولم تطرح على نفسها أي احتمالات أخرى إلا مع نشوب الثورة المصرية وتغيير قواعد اللعبة في المنطقة عمومًا لا في مصر فحسب. (عبد العليم، 2010: مقالة)

الخلاصة:

يتضح من خلال هذا المطلب أن إسرائيل تنتظر إلى مصر على أنها قوة مهمة وذات ثقل استراتيجي في المنطقة العربية وأن أي تحول فيها يؤثر بشكل مباشر على موقع إسرائيل ومكانتها الإقليمية ولذلك أصيبت المؤسسات الإسرائيلية بالصدمة من الثورة المصرية وتفاعلاتها، كما أن إسرائيل لم تكن تتوقع حدوث الثورات العربية ومنها الثورة المصرية فضلاً عن نجاحها في إسقاط مبارك وهو الأمر الذي أربك إسرائيل وجعل مواقفها محسوبة وغير واضحة تجاه الثورة. وهو ما نتج عنه قناعات وتوجهات لدى إسرائيل تمثلت من وجهة نظري فيما يلي:

- أصبحت إسرائيل أمام قناعة راسخة بأن المنطقة العربية تشهد حالة من التحول الاستراتيجي، وأن الواقع العربي قد لا يستقر قريباً، كما أن خارطة حلفائها وخصومها طرأ عليها تحولات عميقة بفعل الإرادة الشعبية.
- تميز الموقف الإسرائيلي في بداية الثورات بالصمت والترقب وقراءة المشهد ومحاولة استخلاص العبر بشكل سريع، كما عملت على دعم حلفائها وخاصة النظام المصري.
- رأت إسرائيل أن مهمتها الرئيسة تكمن في الحفاظ على اتفاقية السلام مع مصر كنقطة أساسية وعنصر مركزي في استراتيجية إسرائيل لما بعد مبارك، وذلك لأن السلام مع مصر، من وجهة النظر الإسرائيلية يُعد رصيذاً استراتيجياً لاستقرار المنطقة وأهم بكثير من الديمقراطية.
- كان القلق الإسرائيلي واضحاً من إمكانية وصول الإسلاميين للحكم، ورأت إسرائيل أن بقاء الاستبداد العربي الذي حافظ على استقرار العلاقة معها أفضل من الديمقراطية التي قد تأتي بالإسلاميين للحكم، وهو أمر كشف عورة الديمقراطية من وجهة النظر الإسرائيلية.

الفصل الثاني

الموقف الإسرائيلي إبان

حكم الرئيس مرسي

أولاً: الموقف الإسرائيلي إزاء فوز مرسي
ثانياً: الموقف الإسرائيلي من الإطاحة من الرئيس مرسي

الفصل الثاني

الموقف الإسرائيلي إبان حكم الرئيس مرسي

مقدمة:

يتناول هذا الفصل السلوك الإسرائيلي إزاء فوز الرئيس محمد مرسي كأول رئيس مصري مدني منتخب وهو ينحدر من التيار الإسلامي وأبرز التحديات التي واجهت إسرائيل أمام هذا التطور، خاصة وأن إسرائيل ترى في الإسلام السياسي وخاصة جماعة الإخوان المسلمين التي ينحدر منها محمد مرسي عدواً تاريخياً لها، وهو ما يعني أن وصول مرسي قد يشكل تهديداً على الأمن الإسرائيلي.

كما يتطرق الفصل إلى الدور الإسرائيلي في عملية الانقلاب عليه في الثالث من يوليو من العام 2013م.

أولاً: الموقف الإسرائيلي إزاء فوز مرسي

القلق الإسرائيلي من صعود الإسلاميين إلى الحكم:

منذ اندلاع الثورة المصرية في الخامس والعشرين من يناير عام 2011م كانت إسرائيل قلقة من تطورات المشهد الثوري في مصر وانعكاسات ذلك على العلاقات الاستراتيجية بين البلدين، ولم تُخفِ إسرائيل قلقها من النتائج المتوقعة للثورة المصرية على ملف السلام واتفاقية كامب ديفيد التي حكمت العلاقة بين مصر وإسرائيل طوال ثلاثة عقود من الزمن، كما لم تخفِ قلقها وتخوفها منذ اللحظة الأولى من إمكانية صعود الإسلاميين وتحديدًا جماعة الإخوان المسلمين للحكم في مصر في أي انتخابات ديمقراطية قد تشهدها البلاد.

هذا القلق الإسرائيلي عكسته تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الذي طالب الأسرة الدولية بالضغط على أي حكومة مصرية جديدة لاحترام معاهدة السلام في إسرائيل، مؤكداً أن إسرائيل تُشجع التحولات الديمقراطية في المنطقة، دون أن تؤدي إلى وصول الإسلاميين لسدة الحكم، وحذر من تحول مصر إلى دولة إسلامية، من شأنها الإضرار بعملية السلام في الشرق الأوسط وبالعلاقة الديمقراطية على غرار إيران. (نتنياهو، 2011: نت)، وهذه التصريحات تعكس المزاج العام في إسرائيل، والنظرة الدونية للمجتمعات العربية ورفض فكرة الديمقراطية ما لم تأتِ وفق المزاج العام الإسرائيلي.

كان القلق الإسرائيلي من وصول الإسلاميين للحكم في مصر واضحاً لأن هذا الوصول سيكون انعكاساً لحالة ديمقراطية قد تشهدها مصر في أعقاب الثورة، والحكومات الإسرائيلية المتعاقبة كانت دوماً تفضل التعامل مع الأنظمة العربية الديكتاتورية، على اعتبار أن هذه الأنظمة تكون في العادة

"براغماتية" تكتفي بدفع ضريبة كلامية في دعمها للفلسطينيين، لكنها في الخفاء لا تتردد في إقامة تحالفات مع إسرائيل، وذلك عكس الأنظمة الديمقراطية التي تخضع للرقابة وتكون مطالبة بأن تتخذ قراراتها على أساس من الشفافية. (بيلين، 2011: نت)

وقد حذر وزير القضاء الإسرائيلي الأسبق يوسي بيلين، من أن تسليم العالم بنقل مقاليد الأمور للإسلاميين في أعقاب الثورات العربية يمثل "عملاً غير مسئول"، مدعيًا أن الرئيس أوباما عاد إلى نفس الخطأ الذي وقع فيه الرئيس "جمي كارتر" الذي تخلى عن الشاه، مما أدى في النهاية ليس إلى سقوط الحكم الإمبراطوري في طهران، بل إلى تغيير جذري في المنطقة بأسرها. (بيلين، 2011: نت)

ومن المهم نتذكر العبارة الشهيرة التي صدرت بشكل عفوي ومعبر عن وزير البنى التحتية الإسرائيلي السابق بنيامين بن إيعازر، الذي وصف الرئيس مبارك بأنه كان "كنزاً استراتيجياً لإسرائيل". فمن الواضح أن إسرائيل لا يمكنها توقع أن يخلف مبارك في حكم مصر سياسي سيجاريه في مراعاة مصالح إسرائيل، وبالتالي جاء التحذير من تداعيات وصول الإسلاميين للحكم والقلق الواضح لدى إسرائيل⁽¹⁰⁾.

وترى الدراسة أنه لا خلاف في إسرائيل على أن وصول الإسلاميين للحكم وتحديدًا جماعة الإخوان المسلمين، يمثل أخطر مظاهر التغيير الذي طرأ على البيئة الاستراتيجية لإسرائيل كنتاج لثورات التحول الديمقراطي التي اجتاحت العالم العربي. وإن كانت إسرائيل تخشى خسارتها لكثير من مواطن النخر الاستراتيجي التي كانت تتمتع بها في ظل العلاقة بالنظام المصري السابق، فإن كل الدلائل تؤكد أن دوائر صناع القرار في إسرائيل تعمل على ترتيب أوراقها للتعامل مع هذا التحدي الجديد وما سينتج عنه.

نظرة إسرائيل للعلاقة مع مصر بعد فوز مرسي:

أثارت نتائج الانتخابات الرئاسية المصرية وفوز الرئيس محمد مرسي مرشح جماعة الإخوان المسلمين صدمة كبيرة لكل الدول المناهضة للثورات العربية والرافضة لوصول "الإسلام السياسي" للحكم كما أثارت جدلاً قوياً داخل إسرائيل بكل مستوياتها الأمنية والسياسية والعسكرية وحتى الاقتصادية والإعلامية.

كان الهاجس الأكبر الذي يسيطر على العقلية الإسرائيلية هو الخوف من قيام الرئيس الجديد لمصر بإلغاء اتفاقية السلام بين البلدين، مما دفع هيئة أركان الجيش الإسرائيلي إلى طلب من

¹⁰ للاطلاع على شهادات اسرائيلية عن مدى استفادة اسرائيل من الأنظمة الشمولية في العالم العربي، وتحديدًا نظام مبارك، انظر: "عمر سليمان واسرائيل: شهادات من العيار الثقيل"، وكالة صفا الإخبارية 2011/2/5

وزارة المالية تحويل ما قيمته 4.5 مليار دولار بشكل عاجل لموازنة الأمن؛ وذلك لتمويل متطلبات إعادة بناء قيادة الجبهة الجنوبية في الجيش والمكلفة بمواجهات التحديات الناجمة عن التحولات المتوقعة في السلوك المصري تجاه إسرائيل في المرحلة المقبلة. مع العلم بأن هذه القيادة كانت تحظى بالاهتمام الأقل من بين قيادات الجيش الإسرائيلي الأخرى. (النعامي، 2012: نت)

وحتى يتضح حجم تأثير السلام مع مصر في تحسين الأوضاع الاقتصادية في إسرائيل، فإنه من الأهمية بمكان الإشارة إلى حقيقة أن حجم الإنفاق الأمني قبل التوقيع على اتفاقية "كامب ديفيد" كان يستحوذ على 47% من موازنة الدولة، بينما لا يتجاوز الآن 15.1% من الموازنة؛ بمعنى أن الصهاينة يخشون أن تعود تلك الأيام السوداء، بفضل صعود مرسي. (النعامي، 2012: نت)

هذا الاهتمام بمستقبل العلاقات بين مصر وإسرائيل يمكن ملاحظته من خلال متابعة المواقع الإعلامية الإسرائيلية التي ما انفكت تتابع نتائج الانتخابات الرئاسية وبشكل مستمر، والتساؤل الدائم بكل خبر أو مقال؛ هل تحدث الرئيس مرسي عن إسرائيل أو أشار إليها ولو بالرمز؟ عكس هذا الأمر بجلاء حالة القلق الذي تعيشه إسرائيل، وهي الفترة الضبابية الثانية منذ اندلاع ثورة يناير.

حيث سجل المراقبون في إسرائيل أن الرئيس مرسي لم يذكر اسم إسرائيل ولم يتحدث عنها في خطاباته المتكررة والتي كانت كلها في غاية الأهمية السياسية والإستراتيجية ولو لمرة واحدة لا تصريحًا ولا تلميحًا، وهو ما دعاهم إلى استنباط والتحليل من أن العلاقات مع مصر لم تعد كما كانت. (madarcenter، 2012: نت)

لقد شغلت العلاقات المصرية الإسرائيلية اهتمام كافة المستويات في إسرائيل والتي انقسمت بين من يرى أن العلاقات ستستمر كما هي وإن كان البرود سيعتريها خلال المرحلة الأولى لحكم الرئيس مرسي وبين من يرى أن الصدام والمواجهة هو الذي سيحكم العلاقة بينهما. لكن الفريق الأول يرى أن "اتفاق السلام مع مصر هو ذخر إستراتيجي يجب المحافظة عليه وعلى جميع الاتفاقيات مع مصر واحترامها فهذه مصلحة مصر والمنظومة الدولية كلها". (باراك، 2012: نت)

وقد شكلت زيارة مبعوث نتنياهو "يتسحاق مالكو" لمصر بعد انتخاب مرسي ولقائه مع رئيس المخابرات العامة مراد وافي وعسكريين مصريين في محاولة لجس النبض ومعرفة الواقع المصري ومستقبل العلاقات بين مصر وإسرائيل، نوعًا من الاطمئنان إلى أن العلاقات ما زالت مستمرة

خاصة بعد حصول الإسرائيليين على تطمينات كهذه من القيادة العسكرية المصرية.
(القناة الثانية الإسرائيلية، 2012: خبر)

كما يمكن إضافة عامل آخر يطمئن الإسرائيليين وهو أن اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل سيتم الحفاظ عليها، وهو وجود القيادة الأمريكية على الخط، فقد حصلت المؤسسة الإسرائيلية على رسائل طمأنة من الأمريكان بأن اتفاقية السلام سيتم الحفاظ عليها، مع إمكانية التغيير في الملحق الأمني الخاص بالاتفاقية كما يطالب المصريون. (هارتس، 2012: صحيفة)

عامل آخر يضاف إلى سلسلة التطمينات التي تعطي للإسرائيليين نوعاً من الراحة حول اتفاقية السلام بين إسرائيل ومصر، هو أن اهتمام المصريين في هذه المرحلة ليس منصباً حول العلاقة مع إسرائيل، وحتى أن الموضوع لم يكن في طليعة الأجندة الانتخابية، مما يعني أنه لن يكون هو الموضوع الذي يشغل بال وهموم صانعي القرار المصريين ولا الشعب المصري كما يشير محلل الشؤون العربية في القناة الأولى للتلفزيون الإسرائيلي "عوديد غرانوت". (المعاصرة، 2012: 7)

الضغوط الدولية هي الأخرى ستكون عاملاً يعتمد عليه الإسرائيليون للجم السلطات المصرية في حال سعت إلى تغيير في سياستها تجاه إسرائيل، وهنا سيكون ضغط دولي للحفاظ على هذه العلاقة أو على الأقل على عدم تطورها إلى مواجهة. (المعاصرة، 2012: 8)

كانت إسرائيل تحاول اللعب على كافة العوامل التي يُمكن أن توفر لها الضمانات الكافية لضبط السلوك المصري في العلاقة معها، وبما يحافظ على اتفاقية السلام، وقد وضعت إسرائيل كل تلك العوامل الداخلية والخارجية على طاولة صناع القرار للاستفادة منها في ضبط مواقفها إزاء القيادة الجديدة في إسرائيل.

لكن الاطمئنان لاستمرار العلاقة بين مصر وإسرائيل لم يكن الرأي السائد في إسرائيل فثمة أصوات ترى أن التطورات الثورية والتغييرات في العالم العربي والتي تتجه إلى سيطرة قوى ثورية لا ترضى بالأنظمة السابقة وسياساتها ككل اعتبرها "عاموس جلعاد" رئيس الطاقم السياسي الأمني في وزارة الدفاع الإسرائيلية بأنها توازي "إعلان حرب على وجود إسرائيل"، وهذا يدل على أن إسرائيل يجب أن تكون مستعدة لحرب كهذه، كما يشير في حديثه الذي يبدو أنه إستراتيجي لمستقبل إسرائيل. (الزيتونة، 2011: 6)

إذاً هناك استعداد إسرائيلي كامل للصراع مجدداً مع نظام الحكم الجديد في مصر إذا ما أراد هذا النظام أن يعيد التعامل مع "إسرائيل" باعتبارها عدواً إستراتيجياً. هذا المستوى من الصراع هو

الأهم، وهو الذي سوف يفرض على الإسرائيليين التأسيس لنظرية أمن إسرائيل من جديد، والتي ستأخذ في اعتبارها أن عدوًا استراتيجيًا أضحي موجودًا على حدودها الجنوبية، وأن تغيرات مهمة في خرائط التحالفات والصراعات الإقليمية قد تفرض نفسها على مستويين، أولهما: تفكيك حلف أو محور الاعتدال العربي وانفراطه، وثانيهما: تأسيس لشراكة مصرية إيرانية تركية قد تضع "إسرائيل" في حالة تشكلها أمام مأزق تاريخي ظلت تخشاه وتتحسب له، وعندها ستكون مطالبة بالإجابة على أسئلة "وجودية" بالأساس. (الزيتونة، 2011: 15)

كان من الواضح أن القلق الناتج عن وصول مرسى للحكم سيجعل صناع القرار في إسرائيل أمام خيارات معقدة في محاولة لاحتواء النتائج المترتبة على وصول الإسلاميين للحكم في واحدة من أهم دول منطقة الشرق الأوسط، لذلك شرعت إسرائيل في سلسلة من الإجراءات والخطوات لتقليل الأضرار الناجمة عن تولي مرسى مقاليد الأمور في مصر، وتبرز أهم تلك الخطوات والإجراءات في التالي:

1. إعادة إنتاج محور الاعتدال بعيدًا عن مصر

ترى إسرائيل أن إحدى الخطوات لتطويق النظام المصري الجديد وإضعاف نفوذه في المحيط الإقليمي يكمن في إعادة إنتاج محور الاعتدال العربي بعيدًا عن مصر وعلى وجه الخصوص الأردن والسلطة الفلسطينية، على اعتبار أن فوز مرسى يجعل هامش مناورة إسرائيل محدودًا في المنطقة، وهو ما يتطلب الاعتماد على قنوات ما زالت بعيدة عن تأثيرات موجة الثورات العربية.

وقد أوصى كثير من السياسيين في إسرائيل قيادتهم بضرورة استئناف المفاوضات مع الفلسطينيين برعاية أردنية من أجل حصر الدور المصري في القضية الفلسطينية، كما أن أكثر ما يريح الإسرائيليين هو الموقف المعادي لبعض دول الخليج من جماعة الإخوان المسلمين وحرص هذه الدول على إفشال تجربة حكم الإخوان ممثلة بصعود مرسى، وتحديدًا الرهان الإسرائيلي على أن دول الخليج لن تبدي أي حماس لتقديم يد العون لمرسى من أجل إنقاذ الاقتصاد المصري بقصد إفشاله⁽¹¹⁾.

ومن أجل تقليل الأضرار الناجمة عن صعود مرسى، فقد تنامت الدعوات إلى بذل جهد كبير من أجل إصلاح العلاقة مع تركيا. وقد حذر الجنرال المتقاعد "رون تيرا" من أنه في حال استتب الحكم للإسلاميين في مصر وانتقلت العلاقة مع تركيا من الخصومة للعداء، فإنه لا يُستبعد أن

¹¹ طرح هذا الموقف العديد من الدبلوماسيين السابقين، وضمنهم سفير إسرائيل الأسبق في مصر تسفي مزال، ويمكن الاطلاع على ما كتبه في صحيفة "يديعوت" على الرابط التالي :

<http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4249849,00.html>

تجد إسرائيل نفسها في يوم من الأيام في مواجهة مشتركة مع الجيشين المصري والتركي. (تيرا، 2011: مجلد 14 / 3)، ورغم أن مثل هذه المواجهة تبدو صعبة الحدوث إلا أن مستويات صنع القرار في إسرائيل وضعت كل الاحتمالات وبدأت تتعامل معها كما لو أنها ستحدث غداً.

2. الضغط على النظام المصري عبر المساعدات الأمريكية

الواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي ورثه مرسي عن النظام السابق كان إحدى المعوقات الرئيسة التي تواجه عملية التنمية الشاملة في مصر، وهذا الواقع الذي كانت تعلمه دوائر صنع القرار في إسرائيل جيداً وراهنّت عليه في عدم قدرة النظام الجديد في مصر على المساس بالعلاقات الثنائية، لأن إسرائيل تعتقد أن مرسي سيبيدي حرصاً على الحفاظ على المعونة السنوية التي تقدمها الولايات المتحدة لمصر.

كما أن هذا الواقع سئط عليه القيادة المصرية الأولوية الكاملة، لأنه في صلب مطالب الثورة، وهذا الأمر هو ما دفع بعض السياسيين الإسرائيليين إلى الدعوة إلى توظيف المعونة الأمريكية في الضغط على الرئيس مرسي وردعه عن الإقدام على أية خطوة من شأنها المس بطابع العلاقات الذي كان سائداً بين مصر وإسرائيل في عهد مبارك. فعلى سبيل المثال دعا وزير القضاء الإسرائيلي الأسبق "يوسي بيلين" إدارة أوباما والكونغرس إلى إنذار مرسي بأنه سيتم قطع المساعدات الأمريكية للقاهرة، ليس فقط في حال عطّل مرسي اتفاقية السلام مع إسرائيل، بل أيضاً في حال لم يوافق مرسي على مواصلة الشراكة الإستراتيجية والتعاون الأمني والاستخباري بين مصر وإسرائيل. (بيلين، 2012: نت)

لكن هناك من شكك في إمكانية موافقة الإدارة الأمريكية على الطلب الإسرائيلي بتوظيف المساعدات المالية لمصر في الضغط على مرسي، لأنه يرى أن الثورات العربية قد أضعفت مكانة الولايات المتحدة في المنطقة بشكل كبير، وبالتالي فإنه في كل ما يتعلق بالعلاقة الأميركية-المصرية، فإن مكانة الرئيس مرسي أقوى من مكانة الإدارة الأميركية، لأن حاجتها إليه أكبر من حاجته إليها. (بارك، 2012: خبر)

الخلاصة:

ترى الدراسة أن العلاقات المصرية الإسرائيلية بعد وصول الرئيس محمد مرسي للحكم تمتاز بالضبابية وعدم الوضوح، وأن إسرائيل لم تتخذ مواقف حاسمة إزاء تلك العلاقة فهي من جهة لا تريد قطعها لأن من شأن ذلك التأثير المباشر على العلاقات العسكرية والأمنية والاقتصادية وعلى

اتفاقية السلام برمتها، كما أنها في المقابل ظلت تجد صعوبة في تطويرها أو إعادتها لما كانت عليه قبل ثورة 25 يناير لأن المزاج العام المصري والموقف الرسمي لم يعد كما كان في السابق.

لذلك فإسرائيل في حالة سباق مع الزمن لتقليص مستوى وحجم العوائد السلبية لهذه التطورات على البيئة الاستراتيجية لإسرائيل. وعلى الرغم من أنهم يبدون أقل ثقة في إمكانية تجنب آثار هذه العوائد، إلا أنهم مصممون على التصدي لها وتقليص آثارها.

ثانياً: الموقف الإسرائيلي من الإطاحة بالرئيس مرسي

منذ وصول الرئيس محمد مرسي لسدة الحكم شرعت إسرائيل الرسمية في حملات لنزع الشرعية عنه عبر حملة دعاية منظمة تشرف عليها ماكينة الدعاية الإسرائيلية التي تعمل انطلاقاً من وزارة الخارجية الإسرائيلية، بالتعاون مع الأجهزة الاستخبارية. وفي هذا السياق حرصت الأجهزة الاستخبارية الإسرائيلية على تسريب تقييمات أمنية تقيد بأن حركة حماس ستتحول إلى ذراع مسلح لجماعة الإخوان المسلمين في عهد مرسي. (النعامي، 2012: نت)

ومن أجل التدليل على مصداقية حملة التشكيك التي تشنها ضد جماعة الإخوان المسلمين، فإن بعض النخب الإسرائيلية لجأت إلى الاستناد إلى كتابات بعض الكتاب والباحثين العرب المناوئين للجماعة وفكرها في محاولة لإقناع الغرب بأن "الإخوان المسلمين" هي الحركة التي أضفت شرعية على استخدام "الإرهاب" في تحقيق الأهداف السياسية؛ كاعتمادها على كتابات وزير التعليم الكويتي الأسبق أحمد الربيعي المناوئة للإخوان المسلمين للتدليل على أنه يتوجب نزع الشرعية عن حكم الرئيس مرسي، على اعتبار أنه ينتمي إلى جماعة "إرهابية". (غولد، 2012: نت)

وذهب البعض في إسرائيل إلى حد الاتهام بأن الجيش المصري زور الانتخابات الرئاسية لمصلحة محمد مرسي خوفاً من وصول أحمد شفيق للحكم الأمر الذي يجعل من المرجح عودة الاضطرابات إلى البلاد مرة أخرى على اعتبار أن أحمد شفيق هو أحد رموز نظام مبارك. (بيلين، 2013: خبر)

هذا السلوك الإسرائيلي وضع إسرائيل في دائرة الاتهام بأنها تقف بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وراء تشجيع المؤسسة العسكرية في مصر على القيام بانقلاب عسكري على نظام مرسي، ويمكن تتبع السلوك الإسرائيلي والذي عكس حالة الارتياح العام إزاء الإطاحة بنظام الرئيس المصري.

الرد الإسرائيلي على الإطاحة بمرسي:

نرى أن إسرائيل وعلى الرغم من التعليمات التي أصدرها رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو لوزرائه بالتزام الصمت وعدم التعليق على تحرك الجيش الذي أطاح بالرئيس المصري محمد مرسي؛ إلا أن النخب الإسرائيلية احتقت بشكل لافت بهذه الإطاحة ومنفذها وزير الدفاع الجنرال عبد الفتاح السيسي. وقد تضمن الجدل الإسرائيلي بشأن الإطاحة بمرسي كثيرًا من الثناء والإعجاب بالسيسي. (نتنياهو، 2013: صحيفة) ويمكن رصد أبرز المواقف التي تعكس حالة الارتياح والاحتفاء الإسرائيلي بالإطاحة بمرسي من خلال التصريحات التالية:

1. إن عودة الجيش المصري لتولي موقف مسيطر هي بشرى سارة بالنسبة لإسرائيل، كما أن وجود قوة سيادية مصرية تتعامل مع العناصر الجهادية في سيناء هو أمر حيوي بالنسبة لها، وإن إسرائيل معنية بأن تبقى مصر مستقرة وذات صلة بالولايات المتحدة وبعيدة عن التعصب الديني. (هنغبي، 2013: خبر)
2. إن الجنرال عبد الفتاح السيسي هو بطل إسرائيل، فلا يحتاج المرء أن يكون لديه عين ثاقبة بشكل خاص حتى يكشف حجم التشجيع العميق والإعجاب الخفي الذي تكنه النخبة الإسرائيلية تجاه قائد قوات الجارة الكبرى من الجنوب، الذي قام للتو بسجن الرئيس المنتخب الذي قام بتعيينه في منصبه. وفي الوقت الذي يحتدم الجدل في الولايات المتحدة بشأن الموقف من التتوير غير الديمقراطي، الذي يمثله الجنرال السيسي والديمقراطية غير المتنورة للرئيس مرسي؛ فإنه في إسرائيل لا يوجد ثمة جدل حول هذه المسألة، فكلنا مع السيسي. (شافيت، 2013: نت)
3. ما حدث في مصر وصفقت له الجماهير ليس إلا عودة لنظام الرئيس المخلوع حسني مبارك وأنها انقلاب على ثورة يناير 2011 ولكن في شكل تمرد من الشعب المصري على حكم الرئيس مرسي. (ليفي، 2013: صحيفة)
4. إن شعب إسرائيل ينظر إلى الفريق الأول عبد الفتاح السيسي وزير الدفاع على أنه بطل قومي، إنه ليس بطلاً قومياً في مصر، لكنه بطل قومي لليهود في إسرائيل والعالم. (أميتاي، 2013: خبر)
5. أن الأيام الحالية شهدت ميلاد زعيم جديد في مصر هو الفريق أول عبد الفتاح السيسي الذي تدل أعماله بوضوح على أنه يتمتع بمميزات رؤساء الدول، ولم تظهر شخصية مثله في مصر خلال العامين ونصف الماضيين استطاعت أن تمنح عشرات الملايين من المصريين الإحساس بالأمن والانتماء. (خوجي، 2013: خبر)

هذا الاحتفاء الإسرائيلي يعزز الرغبة الإسرائيلية في تغيير واقع الحكم في مصر، كما أنه يعكس بجلاء حالة القلق التي عاشتها دوائر صنع القرار في إسرائيل خلال الفترة الماضية، وأنها اليوم كمن تنفس الصعداء بعد القضاء على تطور هو الأهم على صعيد الثورات العربية منذ انطلاقها في يناير 2011.

الخطوات الإسرائيلية في أعقاب الإطاحة بمرسي:

في الوقت الذي كانت فيه القاهرة تشهد مسيرات شعبية بين مؤيدة ومعارضة لما قام به الجيش المصري من إطاحة بالرئيس محمد مرسي، كانت إسرائيل برئاسة نتنياهو تتحرك من وراء الكواليس لضمان نجاح الانقلاب العسكري، فحسب ما ينقل منون إبراموفيتش معلق قناة التلفزة الإسرائيلية الثانية يوم 29 يوليو فإن الأمور بالنسبة لـ "نتنياهو" فإن إنجاح الانقلاب على مرسي أهم من إحباط البرنامج النووي الإيراني (إبراموفيتش، 2016: خبر)، حيث لم تتردد النخبة الإسرائيلية الحاكمة في توظيف علاقاتها الدولية في محاولة تأمين اعتراف بخطوة الجيش التي أطاحت بمرسي؛ سيما ضمان اعتراف الإدارة الأمريكية.

وقد كانت الخطوة الأولى لإسرائيل هو الطلب من الإدارة الأمريكية عدم المس بالمعونات الأمريكية المقدمة للجيش المصري والتي تقدر بـ 1.3 مليار دولار، على اعتبار أن قطع المساعدات سينعكس سلباً على الأمن القومي لإسرائيل (رفيد، 2013: نت).

وقد شارك كل من رئيس الحكومة الإسرائيلية "بنيامين نتنياهو" ووزير دفاعه ومستشار الأمن القومي في الجهود الهادفة إلى ضمان الاعتراف الأمريكي بالانقلاب وعدم قطع المساعدات للجيش المصري، من خلال تواصلهم مع كل من وزير الخارجية الأمريكي "جون كيري" ووزير الدفاع "تشاك هيغل" وحثهم على عدم الإصغاء للدعوات التي تصاعدت في الولايات المتحدة والمطالبة بوقف تقديم الدعم للجيش المصري، على اعتبار أن تواصل هذا الدعم يتعارض مع القانون الأمريكي، الذي يحظر تقديم المساعدة لقوة انقلبت على حكومة منتخبة. (رفيد، 2013: نت)

وإلى جانب الجهد الرسمي الذي بذلته إسرائيل لتوفير الشرعية للخطوة التي أقدم عليها الجيش في مصر، فقد انشغلت النخب الإسرائيلية المرتبطة بمؤسسة الحكم في تقديم نصائح وتوصيات حول السبل الكفيلة بدعم قيادة الجيش وضمان تكريس شرعيته الداخلية؛ على اعتبار أن نجاح الانقلاب وتكريس شرعيته الداخلية يمثل مصلحة لإسرائيل من الطراز الأول.

من الأهمية بمكان الوقوف عند جملة التوصيات التي قدمها "مركز أبحاث الأمن القومي" الإسرائيلي، الذي يعتبر أحد أهم محافل التقدير الاستراتيجي في إسرائيل لصناع القرار في تل أبيب حول سبل دعم قيادة الجيش في مصر وتكريس شرعيتهم: (النعامي، 2013: نت)

1. ضرورة القيام بتحريك عاجل وفاعل لتشجيع المستثمرين الأجانب على تدشين مشاريع البنى التحتية في مصر من أجل توفير فرص العمل وتقليص مستويات البطالة في مصر، على اعتبار أن استمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية في مصر سيهدد حكم العسكر.

2. يتوجب على إسرائيل الطلب من الولايات المتحدة تشجيع الأنظمة العربية التي ناصبت حكم الإخوان المسلمين العداء، سيما السعودية وبعض دول الخليج على مواصلة تقديم المساعدات لحكم العسكر من أجل ضمان نجاح حكمهم، مع التأكيد على أن هذه الأنظمة كانت معنية بإفشال حكم الإخوان لأنها كانت ترى أن نجاح حكمهم قد يولد قوة دفع تؤثر سلباً على فرص بقائها.

3. السعي إلى إيجاد قنوات اتصال مع الحركات الشبابية ذات التوجه العلماني الليبرالي، والتي شاركت في تفجير الثورة المصرية، عبر توظيف القوة الإسرائيلية الناعمة من خلال طرح فكرة التعاون في مجال حل المشاكل الاقتصادية أو الاطلاع على تجربة إسرائيل في إدارة الحكم.

كما طالبت بعض النخب السياسية الإسرائيلية الرئيس الأمريكي باراك أوباما باستخدام نفوذه من أجل تغيير القانون الأمريكي، الذي يحظر تقديم الدعم إلى جهات تتقلب على نظام حكم منتخب، فقط من أجل ضمان توفير أسطوانة أكسجين للجيش المصري. (بيلين، 2013: نت) وقد ظلت النخب الإسرائيلية تشدد على ما تعتبره العوائد الإيجابية لنجاح حكم تحالف العسكر والليبراليين في إدارة شؤون مصر، ودور ذلك في كبح جماح الإسلاميين في المستقبل وعلى الأمد بعيد. (كام، 2013: نت)

هذه التوصيات مثلت خارطة طريق سار عليها المستوى السياسي في إسرائيل، والذي حاول إلى جانب تثبيت شرعية الانقلاب العسكري فتح قنوات اتصال مع قوى مدنية مناهضة للإخوان المسلمين وقادرة على المشاركة في ترتيبات ما بعد الإطاحة بمرسي، لأن إسرائيل تُدرك أن الشارع المصري وبعض القوى الشبابية قد لا تستوعب تولي المؤسسة العسكرية للشؤون السياسية في البلاد.

مكاسب إسرائيل من الإطاحة بمرسي:

لم تُخف إسرائيل منذ اللحظة الأولى من اندلاع الثورات العربية قلقها من إمكانية وصول الإسلاميين للحكم، وهو ما يعني أن البيئة المحيطة بالكيان الإسرائيلي ستكون بيئة معادية بالنظر للأيدلوجية التي تحملها جماعة الإخوان المسلمين، ومن هنا فإن الإطاحة بمرسي يمثل فرصة تسعى إلى استثمارها والمحافظة عليها خاصة إذا كان الحديث عن مصر وما تمثله من موقع استراتيجي، وترى إسرائيل أن نجاح الجيش في الإطاحة بمرسي وسيطرته على الحكم وبسط نفوذه على الحياة السياسية في مصر يمكن أن يحقق لها التالي: (النعامي، 2013: نت)

استعادة الشراكة الاستراتيجية مع مصر: نظرت إسرائيل إلى ثورة 25 يناير على اعتبار أنها نقطة تحول في العلاقات المصرية الإسرائيلية وأن هذا التحول كان يؤذن بانتهاء الشراكة الاستراتيجية

التي كانت قائمة بين الجانبين في عهد نظام الرئيس المخلوع مبارك؛ على الرغم من تواصل بعض صور التنسيق الأمني بين الجانبين حتى في عهد الرئيس مرسي. وكان معيار تحقق الشراكة الاستراتيجية مع نظام مبارك، يتمثل في تطوع مصر لمساعدة إسرائيل في تحقيق أهداف استراتيجية وتحقيق اختراقات إقليمية. (تيرا، 2011: دراسة)

أضف إلى ذلك أن إسرائيل كانت تشعر بالتقاول بتبعات الإطاحة بمرسي، ليس فقط لإمكانية استعادة مظاهر الشراكة الإسرائيلية، بل أيضًا، حقيقة أن حالة الفوضى والاستقطاب وعدم الاستقرار ستقلص من فرص تفرغ المصريين للقيام بأي تحرك نهضوي يسهم في تغيير موازين القوى القائم. (ليبرمان، 2012: نت)

وتأمل إسرائيل أن يكون أول مظاهر استئناف الشراكة الاستراتيجية مع حكم العسكر هو تعزيز التعاون مع الجيش المصري في مواجهة البؤر الجهادية في سيناء والتصدي لعمليات تهريب السلاح عبر سيناء إلى قطاع غزة، على اعتبار أن هذا السلوك سيقلص من الخطر المنبعث من قطاع غزة، سيما على الجبهة الداخلية الإسرائيلية.

من هنا فقد تصاعدت الدعوات في إسرائيل في أعقاب الإطاحة بمرسي للتعامل بمرونة وواقعية والسماح للجيش المصري بالعمل بهامش حرية كبير في سيناء يتجاوز ما نصت عليه اتفاقيات كامب ديفيد من أجل محاربة "الإرهاب" مع الانتباه لعدم استغلال المصريين الأمر من أجل تكريس حقائق على الأرض. (ليفين، 2013: نت)

تجفيف منابع الحركات الإسلامية: ترى إسرائيل أن الإطاحة بمرسي يمثل فرصة لتقليص دور الحركات الإسلامية في التأثير على دوائر صنع القرار في العالم العربي، في المدى المنظور، كما أن إسرائيل كانت قلقة من أن استمرار حكم مرسي في مصر سيوفر بيئة حاضنة لحركات المقاومة في فلسطين.

ولقد أغرت الإطاحة بمرسي البعض في إسرائيل فقدم تصورات لصورة العلاقة "المثالية" التي يجب أن تكون سائدة بين المستوى العسكري والمستوى المدني في إدارة الحكم في مصر، ودعوتها تفويض الجيش المصر بإعادة تجربة تدخل عسكر تركيا الطاغي في الحكم، عندما كانوا يحكمون تحت غطاء مدني قبل صعود أردوغان. (شافيت، 2013: نت)

وضمن "العوائد الإيجابية" للإطاحة بحكم الإخوان في مصر كما أشار الإسرائيليون، دوره المرتقب في تشجيع الأنظمة العربية على شن حرب لا هوادة فيها ضد الإسلام السياسي، وضمن

ذلك خطوات قد يتخذها النظام الأردني ضد جماعة الإخوان المسلمين، إلى جانب تحفيز الاحتجاجات ضد الحكومات التي شكلها أو يشارك فيها الإسلاميون، سيما التحالف الحاكم في تونس، والذي يشكل فيه الإخوان المسلمون حجر الزاوية. (فريدمان، 2013: نت)

ومن هنا نلمس أن إسرائيل وكما رأيت في الثورة المصرية مُلهماً لاستمرار الثورات العربية، فهي ترى مجدداً أن الانقلاب في مصر سيكون مُلهماً للقضاء على تجربة الإسلام السياسي في المنطقة ووضع حد لحالة المد التي شهدتها المنطقة خلال السنوات الماضية.

1. **محاصرة حماس:** لا خلاف في إسرائيل على أن حركة حماس هي أكثر الأطراف تضرراً من الإطاحة بمرسي، سيما بعد كيل الاتهامات لها بالتدخل في الشأن المصري، وبعد أن تحولت إلى "عدو الاستقرار" في مصر، كما صور ذلك الإعلام المصري.

ويسود انطباع في إسرائيل بأنه في حال استقر تحالف العسكر والليبراليين في مصر، فإن الحكم الجديد سيكون عداًئياً لحركة حماس في قطاع غزة، مما سيزيد من ارتباط الحركة بالمساعدات التي تقدمها كل من تركيا وقطر. (ليفين، 2013: نت) في حين يُحذر البعض في إسرائيل من أن الأزمة التي تعاني منها حماس في أعقاب الانقلاب قد تضطرها لمحاولة استعادة وتيرة العلاقة مع طهران في أعقاب فقدانها العلاقة مع مصر، لأنها محتاجة إلى الدعم المالي الإيراني. (فريدمان، 2013: نت)

لكن إسرائيل رأيت أن المشهد الإقليمي لن يكون مريحاً لحماس بعد الانقلاب على مرسي، خاصة أن إيران مشغولة في الملف السوري، كما أن العلاقات المتوترة بين الطرفين ستجعل عودة الدعم الإيراني إلى حماس مسألة معقدة في ظل تجاذبات طائفية تعيشها المنطقة العربية.

2. **إطالة أمد الحسم في سوريا، واتساع دوائر الشرخ والاستقطاب في العالم العربي:** إن إحدى الثمار "الإيجابية للإطاحة بمرسي، كما ترصدها إسرائيل تتمثل في أن هذا التطور يسهم في تحقيق هدف إسرائيلي إستراتيجي، ألا وهو إطالة أمد المواجهة المسلحة بين النظام والثوار في سوريا؛ على اعتبار أن تحالف العسكر والليبراليين الحاكم في مصر تبنى بالفعل مواقف معادية من الثورة السورية، وهو ما أوقف جملة من الإجراءات التي اتخذها الرئيس المعزول مرسي لصالح الثوار، والتي وصلت ذروتها في مشاركة مرسي شخصياً في مؤتمر جماهيري حاشد نظمته الجماعات السلفية في القاهرة لنصرة الثورة السورية. (ليفين، 2013: نت)

ومما يعظم الآثار "الإيجابية" للإطاحة بمرسي، في نظر الإسرائيليين حقيقة أنه وسع من بؤر الشرخ ودوائر الاستقطاب في العالم العربي؛ فالى جانب الشرخ المذهبي الذي وصل إلى المستويات غير مسبقة بين السنة والشيعة، سيما مع اندلاع الثورة السورية، ووقوف حزب الله وإيران وقوى شيعية أخرى إلى جانب النظام؛ فإن الانقلاب في مصر قد أعاد إلى السطح الاستقطاب بين المتدينين والعلمانيين في العالم العربي، ومن الواضح أنه كلما تعددت بؤر الشرخ ودوائر الاستقطاب في العالم العربي، فإن التركيز على الصراع العربي الإسرائيلي يتراجع، وهذا يمثل مصلحة إسرائيلية من الطراز الأول. (بوستون، 2013: نت)

3. **العوائد الاقتصادية:** ترى كثير من الأوساط داخل إسرائيل أن تحسن البيئة الاستراتيجية للدولة العبرية في أعقاب الإطاحة بمرسي سيسمح للجيش الإسرائيلي بمواصلة خطته الهادفة إلى إحداث تقليص في موازنة الأمن وتبني إصلاحات على نظام بنیان القوة العسكرية، بما يسمح بتقليص النفقات الأمنية. (ليفين، 2013: نت)

وإن كانت الإطاحة بمرسي تعزز فرص صمود اتفاقية كامب ديفيد، فإن تحقق هذا السيناريو يحمل في طياته أهمية إستراتيجية كبرى لإسرائيل على الصعيد الاقتصادي، حيث إن ضمان الحفاظ على هذه الاتفاقية يعد ركناً أساسياً من أركان الأمن القومي الإسرائيلي، لأنه - وضمن أمور أخرى - يضمن عدم عودة إسرائيل إلى الوضع الاقتصادي الكارثي الذي ساد بعد حرب 73 وقبل التوقيع على "كامب ديفيد"، حيث كانت موازنة الأمن تستحوذ على 47% من موازنة الدولة، بينما لم تتجاوز حصة الأمن في الموازنة عند تفجر ثورة 25 يناير 15.1% من الموازنة. (أورلرزوف، 2011: نت)

الخلاصة:

ترى الدراسة أن إسرائيل لم تكن شاهداً أو مراقباً لما يحدث في مصر من إطاحة الجيش بأول رئيس مدني منتخب، بل كانت عنصراً داعماً في عملية الإطاحة به من خلال علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية وقوتها السياسية والدبلوماسية التي تحركت لإضفاء الشرعية على ما حدث في 30 يونيو 2013، لأنها كانت ترى فيما يحدث أهمية استراتيجية بالنسبة لها، هذه الشرعية الدولية التي ساهمت إسرائيل في انتزاعها لصالح الجيش هي التي عززت من نفوذه وإجراءاته المتسارعة نحو تغيير الوقائع على الأرض لصالحه.

إن أحد أهم مسوغات هذا الدور الذي لعبته إسرائيل يكمن في أن النتيجة التي وصلت لها مصر هي إزاحة خطر استراتيجي كان يتهدد الأمن القومي الإسرائيلي وهو جماعة الإخوان المسلمين، كما أن الافتراض السائد لدى الإسرائيليين أن الإطاحة بمرسي ستضع حدًا لعملية التحول الديمقراطي في العالم العربي، على اعتبار أن وصول هذه العملية لغاياتها النهائية يشكل المتطلب الأساس لتحقيق نهضة تغير واقع العرب للأفضل بشكل جذري، وهذا ما لا ينسجم مع المصالح الإسرائيلية.

الفصل الثالث:

الموقف المصري من الحرب على غزة

(2012-2014) وتداعياته على السلوك الإسرائيلي

أولاً: الموقف المصري من الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة (نوفمبر 2012)
ثانياً: الموقف المصري الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة (يوليو 2014)

الفصل الثالث

الموقف المصري من الحرب على غزة (2012-2014) وتداعياته على السلوك الإسرائيلي

مقدمة:

لقد مثّل الدور الحيادي والمتفرج لمصر في الصراع العربي الإسرائيلي في عهد مبارك، المتساوق مع المصلحتين الغربية والإسرائيلية ضد القضايا العربية، وخاصة في القضية الفلسطينية، الركيزة الأساسية التي صاغت بموجبها إسرائيل كافة سياساتها العدوانية والتوسعية تجاه العرب عمومًا والفلسطينيين خصوصًا دون أن تحسب أدنى حساب للموقف العربي وبخاصة الموقف المصري.

ومع أن سياسات إسرائيل العدوانية امتدت تجاه لبنان وسوريا والعراق، إلا أن الموقف المصري من الصراع العربي الإسرائيلي لم يتغير، ولم تتخذ مصر أي إجراءات حقيقية رادعة وفاعلة تجبر فيها إسرائيل على التراجع عن هذه السياسات، وقد نجحت إسرائيل في تحييد مصر عن الصراع وإبعادها عنه، وحرمانها من القيام بدورها القيادي الإقليمي الذي تمتعت به لسنوات طويلة قبل حقبة السادات ومبارك، وبذلك فإن الدور المصري الذي كان يمثّل جوهر الموقف العربي من الصراع العربي الإسرائيلي في حقبة عبد الناصر، قد غاب عن مسرح الصراع، ما أفسح المجال لإسرائيل لفرض سياسات ووقائع على الأرض لم يعد أمر تجاهلها شيئًا سهلاً.

ومصر بعد ثورة 25 يناير تختلف عن مصر قبل الثورة، بل إنها أشبه بفترة حكم عبد الناصر، حيث كان لها وزن كبير في القضايا العربية، وبخاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، ومصر التي تمتلك ثقلًا حضاريًا وسكانيًا وإستراتيجيًا واقتصاديًا، يؤهلها للدفاع عن القضايا والحقوق العربية، ومواجهة المشاريع الغربية في المنطقة، وهو ما يعني أن تضطلع مصر الثورة بأدوار جديدة تتناقض والمصلحة الغربية والإسرائيلية.

في سياق آخر فإن نجاح التحولات الديمقراطية في الوطن العربي عمومًا وفي مصر على وجه الخصوص، من شأنها أن تمثل إرادة المصريين الذين يعتبرون إسرائيل خطرًا وجوديًا وإقليميًا وأنها عدو حضاري وثقافي متربص. كما أن هذه التحولات الديمقراطية ستشكل نسفًا لذريعة القوة الأخلاقية الإسرائيلية، التي تسوقها إسرائيل باعتبارها الدولة الديمقراطية الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط، وسيكون أمر تحول الوطن العربي نحو الديمقراطية قاسمًا لظهر الديكتاتوريات في المنطقة العربية، والتي ترتبط بإسرائيل بحبل سري يمدّها بأسباب البقاء.

وفي هذا الفصل سنقف على أثر الموقف الإسرائيلي من الثورة المصرية وكيف تفاعل هذا الموقف وكيف أثر وتأثر، وكيف انعكس ذلك على الإقليم وخاصة القضية الفلسطينية والملف السوري، والجهد الإسرائيلي لبناء محور الاعتدال من جديد.

لقد لعبت مصر طوال العقود السابقة الدور البارز في التعاطي مع القضية الفلسطينية بشكل عام، وملف غزة بشكل خاص، لاعتبارين مهمين:

- **الأول:** أن اهتمام مصر بفلسطين وقطاع غزة تحديداً يصب في مصلحة الأمن القومي المصري لما تمثله غزة كبوابة شرقية لمصر في الصد والحماية من اعتداءات إسرائيل.
- **الثاني:** قيمة ومكانة القضية الفلسطينية في قلوب ونفوس الشعب المصري؛ فبالإضافة إلى قدسية فلسطين ومكانتها عند المصريين، هناك عديد من صور التداخل الاجتماعي بين الأسر المصرية والغزاوية، وهناك كثير من حالات المصاهرة بينهما.

وفي هذا المطالب تسعى الدراسة إلى فهم كيفية تعاطي النظام المصري ما بعد ثورة يناير 2011 مع غزة في حربي 2012 و2014م وأثر ذلك على السلوك العسكري والسياسي الإسرائيلي.

أولاً: الموقف المصري من الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة (نوفمبر 2012):

جاءت الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة (عملية "عمود السحاب" Pillar Of Defense) على إثر اغتيال إسرائيل لأحمد الجعبري الرجل الثاني في قيادة كتائب القسام، كما أنها جاءت بعد أقل من خمسة أشهر على تولي الرئيس محمد مرسي رئاسة الجمهورية في مصر ليكون بذلك أول رئيس مدني منتخب قادم من التيار الإسلامي في أعقاب ثورة 25 يناير، وما يهمني هنا متابعة ورصد موقف نظام الرئيس محمد مرسي، وكيف تعاطى هذا النظام مع هذا العدوان وانعكاس ذلك على السلوك السياسي والعسكري الإسرائيلي.

شكلت الحرب الإسرائيلية على غزة في نوفمبر 2012م أول اختبار خارجي للرئيس مرسي، ويرى الخبير العسكري اللواء حسام سويلم: "أن جزءاً من أهداف عملية "عمود السحاب"، كان اختبار موقف مصر في ظل نظام حكم الإخوان، الذي اقتصر على سحب السفير المصري من إسرائيل، إلى جانب جهود الوساطة للوصول لهدنة، بالإضافة إلى إنهاء الحصار المفروض على غزة، وفتح معبر رفح على مدار الساعة، إلا أن دخول مصر، كضامن لتصرفات المقاومة الفلسطينية، وضع إسرائيل في موقف أفضل، حيث ستصبح مصر هي المسؤولة عن كل صاروخ تطلقه المقاومة على إسرائيل بعد ذلك". (سويلم، 2013: نت)

وعلى الرغم من المجازفة الإسرائيلية الكبيرة في شن الحرب على غزة، في ظل معطيات مختلفة عن المرحلة السابقة من شأنها التأثير على مسار العلاقات مع مصر، ربما تصل للقطيعة السياسية، إلا أن إسرائيل كانت تريد استكشاف الموقف المصري من سياستها العدوانية تجاه غزة، وحجم المساحة ومدى الحرية المتاحة لها في العدوان على غزة، وكذلك اختبار قدرة اتفاق السلام على الاستمرار في ظل مثل هذه السياسات، وهو الاتفاق الذي تجاوز كل الاختبارات المماثلة السابقة بنجاح في حقبة مبارك. (سلامة، 2013: 158)

كان الرد المصري على الحرب الإسرائيلية على غزة مُختلفًا، وشعرت إسرائيل أنها لا تملك اليد الطويلة لضرب غزة في الوقت الذي بدأت فيه الوفود العربية الرسمية زيارة القطاع تحت القصف وكان أبرزها زيارة الأمين العام لجامعة الدول العربية ورئيس الوزراء المصري د. هشام قنديل ووزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو ووزير الخارجية التونسي وغيرهم، وهو الأمر الذي أوصل رسالة واضحة أن الواقع العربي يتغير وأن (قمة غزة) التي أفشلها العرب في الدوحة خلال حرب 2008-2009م لم يعد لها مكان أمام الواقع العربي الجديد.

وعلى الرغم من أن الموقف المصري كان متوقعًا، إلا أن امتعاضًا كبيرًا ساد في الأوساط الإسرائيلية من هذا الموقف المناصر للمقاومة الفلسطينية، صحيح أن العلاقات بين مصر وإسرائيل لم تصل لدرجة القطيعة الدبلوماسية أو السياسية الكاملة ربما لأن النظام المصري لم يكن جاهرًا لذلك إلا أن الخطوات التي قام بها نظام مرسي تعطي إشارات لإمكانية حدوث ذلك في المستقبل القريب خاصة بعد طرد مصر السفير الإسرائيلي من مصر، واستدعاء السفير المصري لدى إسرائيل. (وليام ومنصور، 2012: نت)

ويمكن هنا الوقوف على ملامح الموقف المصري الرسمي والشعبي من الحرب الإسرائيلية على غزة بعد الثورة المصرية ووصول الرئيس مرسي للحكم:

1. الموقف الرسمي:

عقد الرئيس المصري محمد مرسي اجتماع عاجل للقيادة المصرية لبحث الموقف المصري من القرارات الواجب اتخاذها لمواجهة العدوان على غزة، هذا الاجتماع جاء بعد ساعات فقط على بدء العدوان وهو ما عكس سرعة التحرك المصري الرسمي واهتمام القيادة الجديدة بالقضية الفلسطينية، وقد أعلن المتحدث باسم الرئاسة المصرية ياسر علي خلال بيان صادر عن رئاسة الجمهورية حول العدوان الإسرائيلي على غزة عن قرارات وتوجيهات أصدرها الرئيس مرسي تمثلت في التالي: (يوتيوب، 2012: نت)

1. قرار بسحب السفير المصري لدى إسرائيل.
2. توجيه مندوب مصر في الأمم المتحدة إلى الدعوة لجلسة طارئة لمجلس الأمن للتحادث بشأن الاعتداء على أرواح الأبرياء من أبناء الشعب الفلسطيني.
3. توجيه وزارة الخارجية المصرية باستدعاء السفير الإسرائيلي بمصر وتسليمه رسالة احتجاج بشأن العدوان الحادث والتأكيد على ضرورة الوقف الفوري لكل أشكال العدوان.
4. وجه السيد الرئيس في اتصاله بالأمين العام لجامعة الدول العربية بالدعوة إلى عقد اجتماع طارئ لوزراء الخارجية العرب.

كلف الرئيس المصري وزراءه هشام قنديل بالتوجه إلى قطاع غزة لمساندة أهلها والوقوف بجانبهم وما يتعرضون له من قصف وعدوان، وقد أعلن المتحدث باسم الرئاسة المصرية: " رئيس الوزراء يتوجه الجمعة إلى غزة لدعم الشعب الفلسطيني، وتلبية احتياجاته الإنسانية ورفع المعاناة عنه، وتحديد الأضرار الناتجة عن العدوان ومعرفة كيف تشارك مصر في رفعها عن القطاع، وأن وفداً رفيع المستوى من مساعدي ومستشاري الرئيس ووزراء منهم وزير الصحة المصري، سيصاحب رئيس الوزراء." (السنة السابعة عشر، 2012: صحيفة)

وقد شكلت زيارة رئيس الوزراء المصري تحولاً مهماً في العلاقات المصرية الفلسطينية وتحدياً غير مسبوق من قبل النظام العربي حيث أظهر القيادة المصرية بأنها تتحاز بشكل كامل للمقاومة الفلسطينية وقيادتها في غزة، خاصة بعد لقاء قنديل بإسماعيل هنية رئيس الوزراء الفلسطيني.

صدر قرار مصري بفتح معبر رفح على مدار الساعة، وإلغاء الإجازات للعاملين المصريين في المعبر، وتسهيل دخول المساعدات الضرورية والطارئة وخصوصاً الطبية منها إلى قطاع غزة، وكذلك تسهيل خروج الجرحى والمصابين ممن هم بحاجة إلى العلاج في الخارج. (قدس نت، 2012: نت)

بذل جهود كبيرة وعقد لقاءات واتصالات مع الأطراف الفلسطينية المختلفة ووصول وفد كبير من قيادة حركتي حماس والجihad الإسلامي برئاسة خالد مشعل ورمضان شلح لبحث إمكانية التوصل إلى وقف إطلاق نار في قطاع غزة ووقف العدوان الإسرائيلي، وكان من واضح أن مصر منحازة إلى شروط المقاومة الفلسطينية، وهو ما رآه الجميع من خلال البيان الذي ألقته قيادة المقاومة الفلسطينية والتي أعلنت انتصارها من قلب القاهرة. (يوتيوب، 2012: نت) وهذا الموقف يعيد إلى الأذهان كيف أعلنت الحرب على غزة من القاهرة خلال فترة حكم الرئيس محمد حسني مبارك عام 2008م.

شكل الموقف الرسمي المصري محفزاً للدول العربية والإسلامية لإبداء تعاطفها مع غزة، ووقوفها إلى جانب الشعب الفلسطيني، هذه المواقف الرسمية العربية كانت غائبة في السابق خاصة خلال الحرب الإسرائيلية نهاية العام 2008م، وهو ما يُعطي إشارة واضحة على أهمية الموقف المصري من القضايا العربية عامة والقضية الفلسطينية على وجه الخصوص.

2. الموقف المصري الشعبي:

برز الموقف المصري الشعبي من خلال الأحزاب والنقابات المصرية أكثر انحيازاً وجرأة في التعاطف مع الشعب الفلسطيني والوقوف في وجه العدوان الإسرائيلي على غزة وتمثلت أبرز التحركات المصرية الشعبية في التالي:

أ. مطالبة بعض القوى والخبراء بدعم غزة عسكرياً كما جاء على لسان يسري حماد الناطق باسم حزب النور الذي قال: "أعلم جيداً أن إسرائيل لا تفهم إلا لغة القوة، وهذا الخيار سيكون يوماً ولكن لا نعلم متى، خاصة أننا لم نعد ما استطعنا من قوة ومن رباط الخيل كما أمرنا الله بذلك". كما طالب الدكتور محمد الجوادي الخبير في شئون الأمن القومي المصري بدعم غزة عسكرياً معتبراً ذلك واجباً قومياً وتنفيذاً لاتفاقية الدفاع العربي المشترك. (مصراوي، 2012: نت)

ب. تحركت الوفود الشعبية والحزبية والنقابية والشبابية من مصر نحو قطاع غزة تحت العدوان والقصف معرضين حياتهم للخطر، وكانت أبرز تلك الوفود وفد اتحاد الأطباء العرب برئاسة الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح المرشح الرئاسي السابق، ووفد حزب الحرية والعدالة برئاسة رئيس مجلس الشعب السابق د. سعد الكتاتني وحمدين صباحي رئيس التيار الشعبي والمرشح الرئاسي السابق، وعمرو حمزاوي القيادي في حزب المصريين الأحرار، والسيد بدوي رئيس حزب الوفد.

3. دور مصر في التوصل لوقف إطلاق النار (الهدنة)

لعبت مصر دوراً مركزياً في جهود التوصل لوقف إطلاق نار بين المقاومة الفلسطينية من جانب والاحتلال الإسرائيلي من جانب آخر طوال أيام العدوان الثمانية، حيث تواصلت مع عدد من دول العالم كان من أبرز المساهمين في تلك الجهود إلى جانب مصر كل من تركيا وقطر والولايات المتحدة الأمريكية.

جاءت الهدنة بطلب إسرائيلي هذه المرة خلال زيارة لرئيس الموساد ومبعوث نتتياهو الخاص إلى مصر، وقد أكد ذلك رئيس المكتب السياسي لحماس خالد مشعل في مؤتمر صحفي عقده

بالقاهرة وقال فيه "إن الذي طلب التهدة هو نتتياهو، طلبها من شخصيات دولية وطلبها من مصر ودول أخرى". (فلسطين أون لاين، 2012: نت)

وبعد جهود مصرية حثيثة توصل الطرفان لاتفاق تهدئة برعاية مصرية وموافقة ضمنية من الولايات المتحدة الأمريكية وقد نشرت الرئاسة المصرية نص التفاهات الخاصة باتفاق وقف إطلاق النار في غزة بين الجانب الفلسطيني والجانب الإسرائيلي والذي أعلن عنه وزير الخارجية المصري محمد كامل عمرو مساء يوم 2012/11/21م وينص على التالي: (وكالة الأنباء البحرينية، 2012: نت)

أولاً: الاتفاق:

1. تقوم إسرائيل بوقف كل الأعمال العدائية على قطاع غزة برًا، بحرًا، وجوًا، بما في ذلك الاجتياحات وعمليات استهداف الأشخاص.
2. تقوم الفصائل الفلسطينية بوقف كل الأعمال العدائية من قطاع غزة تجاه إسرائيل بما في ذلك إطلاق الصواريخ والهجمات على خط الحدود.
3. فتح المعابر وتسهيل حركة الأشخاص والبضائع وعدم تقييد حركة السكان أو استهدافهم في المناطق الحدودية، والتعامل مع إجراءات تنفيذ ذلك بعد 24 ساعة من دخول الاتفاق حيز التنفيذ.
4. يتم تناول القضايا الأخرى إذا ما تم طلب ذلك.

ثانيًا: آلية التنفيذ:

1. تحديد ساعة الصفر لدخول تفاهات التهدة حيز التنفيذ.
2. حصول مصر على ضمانات من كل طرف بالالتزام بما تم الاتفاق عليه.
3. التزام كل طرف بعدم القيام بأي أفعال من شأنها خرق هذه التفاهات، وفي حال وجود أي ملاحظات يتم الرجوع إلى مصر راعية التفاهات لمتابعة ذلك.

يتضح مما سبق أن انعكاسات الثورة المصرية وانتخاب رئيس إسلامي للحكم، شكل تغييرًا واضحًا في الموقف المصري إزاء العدوان الإسرائيلي على غزة بخلاف ما كان عليه نظام مبارك من قبل، وقد شكل هذا الموقف حالة إسناد رسمية وشعبية غير مسبقة من قبل مصر تجاه القضية الفلسطينية، أظهر خلالها الشعب المصري حالة من التعاطف والدعم منقطع النظير لغزة ومقاومتها وشعبها، وأثبت المخاوف الإسرائيلية السابقة والتي حذرت خلالها من مغبة وصول الإسلاميين للحكم.

ثانيًا: الموقف المصري الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة (يوليو 2014)

قبل الحديث عن الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة صيف العام 2014م، من المهم رصد سلوك النظام المصري الجديد تجاه قطاع غزة منذ الإطاحة بالرئيس محمد مرسي في الثالث من يوليو 2013م، لأن هذا الفهم يفسر السلوك المصري تجاه القطاع خلال الحرب كما يفسر السلوك الإسرائيلي خلال الحرب التي استمرت 51 يومًا واستخدمت فيها إسرائيل كثافة نارية غير مسبوقة.

المتتبع لأداء المشير عبد الفتاح السيسي الذي تولى رئاسة مصر في أعقاب الإطاحة بأول رئيس مدني منتخب بعد الثورة، لا يجد عناءً شديدًا في تحديد هوية الرجل في التعامل مع غزة وحماس، فهو رئيس المخابرات العسكرية في عهد الرئيس مبارك، وكان مشاركًا في التنسيق الأمني مع إسرائيل، والشخصية الفاعلة في المجلس العسكري فيما بعد مبارك والمسؤول عن ضمان اتفاقية كامب ديفيد، فمهامه تجعله على صلة متينة مع المؤسسة الأمنية الإسرائيلية. (نصار، 2014: نت)

ويمكن رصد السلوك المصري في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي تجاه القضية الفلسطينية وقطاع غزة تحديدًا في المواقف التالية:

1- إعطاء تعليمات من قبل المجلس الأعلى للقوات المسلحة للجيش بتدمير الأنفاق على الحدود مع غزة خلال يومين، هذا القرار جاء بعد نحو 10 أيام فقط من الإطاحة بمرسي، وقد شكلت الأنفاق واحدة من أهم مقومات الصمود لأهل غزة طوال سنوات الحصار. (دنيا الوطن، 2013: نت)

2- إغلاق معبر رفح البري لفترات طويلة وعدم السماح بالسفر إلا لأعداد قليلة جدًا من أهل غزة، والقيام بممارسات غير إنسانية بحق المسافرين خلال سفرهم. (القدس العربي، 2013: نت)

3- وضع النظام المصري كتائب القسام الجناح العسكري لحركة حماس على قائمة الإرهاب ليكون بذلك أول نظام عربي يضع القسام على قوائم الإرهاب وهي سابقة خطيرة بالنظر إلى الدور المصري المحوري تجاه القضية الفلسطينية، وقد وصفت إسرائيل القرار بأنه "أمر مذهل". (فلسطين اليوم، 2015: نت)

4- إصدار أحكام قضائية وصل بعضها للإعدام بحق عدد من الفلسطينيين بينهم أسرى في سجون الاحتلال وشهداء. (الجزيرة، 2015: نت)

5- التحريض الإعلامي على قطاع غزة والذي وصل في بعض أوقاته للتحريض على قصف القطاع الطائرات والدعوة إلى قتل الفلسطينيين وبث كل معاني الكراهية وتلفيق

الانتهاكات ضد أهل غزة في كل الأحداث الأمنية التي تشهدها مصر وقد ترافقت الحملة الإعلامية مع سقوط الرئيس محمد مرسي واستمرت طوال الفترة الماضية. (فلسطين اليوم، 2013: نت)

هذا السلوك المصري تجاه قطاع غزة والذي سبق الحرب الإسرائيلية صيف العام 2014م يعطي إجابات واضحة حول الدور المصري خلال الحرب وبعدها، كما أنه يجعل المقارنة واضحة بين الموقف المصري تجاه القضية الفلسطينية في فترة حكم مرسي والسياسي، بالإضافة إلى ذلك يمكن القول إن هذا السلوك المصري المتزامن مع حالة الصمت العربي إزاء الإجراءات المصرية ضد غزة شجع إسرائيل على القيام بالحرب.

بداية الحرب وأسبابها:

في الثامن من يوليو 2014م شنت إسرائيل حربها على قطاع غزة وقد أطلقت عليها اسم "الجرف الصامد" فيما أطلقت عليها المقاومة الفلسطينية "معركة العصف المأكول"، هذه الحرب جاءت بعد أيام على إحراق المستوطنين للطفل المقدسي محمد أبو خضير بعد اختطافه وتعذيبه (أبو خضير، 2014: نت)، وما أعقبها من مواجهات واعتقالات في مدن الضفة الغربية والقدس استمرت حتى امتدت إلى قطاع غزة لتبدأ الحرب الإسرائيلية على القطاع بسلسلة من الغارات الجوية.

لكن إحراق الطفل أبو خضير كان بمثابة الشرارة التي عجلت في اندلاع الحرب، لكن ثمة أسباب عديدة جعلت إمكانية اندلاع الحرب قائمة قبل هذه الحادثة.

ويمكن الحديث عن خمسة أسباب للحرب الإسرائيلية على غزة وهي: (الجزيرة للدراسات، 2014: نت)

1. يتعلق بطبيعة التحالف الحكومي الذي يقوده نتنياهو، وحرصه على إظهار أن التزامه بأمن الدولة العبرية لا يقل عن التزام هؤلاء الحلفاء .
2. يتصل بطبيعة التحالف الإقليمي الذي ربط الدولة العبرية بعدد من الدول العربية، التي تقود منذ شهور حملة واسعة ضد قوى الإسلام السياسي. في محاولته اقتلاع حماس والقوى الإسلامية المسلحة في قطاع غزة، أو إضعافها بصورة فادحة على الأقل، أراد نتنياهو أن يقوم بدوره في موسم الحرب الإقليمية الشاملة على القوة الإسلامية وتعزيز تحالفاته العربية.
3. يتعلق بعملية السلام المتعثرة، وغضب نتنياهو من قرار رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس الذهاب إلى المصالحة مع حماس وتشكيل حكومة التوافق الوطني الفلسطينية؛ فقد أصبح

واضحًا خلال الأسابيع القليلة السابقة على حادثة الاختطاف أن رئيس الحكومة الإسرائيلية، بدلاً من أن يتحمل مسؤوليته في إفشال الجهود الأمريكية للتوصل لتسوية، يعمل على إحياء تصنيف حماس كمنظمة إرهابية، والربط بين اتفاق المصالحة الفلسطينية وادعاء عدم وجود شريك فلسطيني في عملية السلام.

4. يعود إلى سياسة الحكومة الإسرائيلية التي ترى في الحرب الدورية النهج الوحيد لتحجيم إمكانات المقاومة الفلسطينية المسلحة .

5. يتعلق بتطور سياق الحرب، فبعد أن أدرك رئيس الوزراء الإسرائيلي أنه من الصعب تحقيق أهدافه السابقة بالقوة، بات يحاول بناء تحالف عالمي-عربي لإنهاء الحرب باتفاق يتضمن نزع سلاح قطاع غزة.

وهنا يبرز أن إسرائيل وكما أنها شنت الحرب عام 2012م لاختبار موقف الرئيس مرسي ونظامه، فإنها أقدمت على ذات الخطوة لاختبار فعالية المحور العربي الجديد الذي تشكل في أعقاب الانقلاب ووضع محاربة الإسلام السياسي على رأس أولوياته.

الدور المصري خلال الحرب على غزة:

لا يمكن فهم الدور المصري خلال الحرب الإسرائيلية على غزة صيف العام 2014م بعيدًا عن أربعة محددات رئيسة حكمت هذا الدور: (العناني، 2014: نت)

1. الأزمة الداخلية في مصر وتحديدًا العلاقة بين النظام السياسي الجديد برئاسة عبد الفتاح السيسي وجماعة "الإخوان المسلمين"، فالرجل جاء للسلطة على أرضية الصراع مع الإخوان والسعي إلى استئصالهم والتخلص منهم، وهو ما انعكس على تعاطيه ونظرته لحركة "حماس"، لذا فهو لا يتعاطى معها باعتبارها حركة مقاومة وطنية وأصيلة وإنما بكونها مجرد فرع إقليمي لجماعة الإخوان.

2. التحالف الإقليمي الداعم للنظام الحالي في مصر، وهو تحالف يخوض حربًا "وجودية" مع تيارات وقوى الإسلام السياسي في المنطقة وفي القلب منها جماعة الإخوان المسلمين، هذا التحالف يتعاطى مع السيسي ومن خلفه مؤسسات الدولة المصرية، خاصة الجيش المصري، كما لو كانت "حصان طروادة" في المواجهة مع الحركات الإسلامية في المنطقة، ويضغط بكل قوة كي لا تستعيد هذه الحركات توازنها أو تكتسب أرضية جديدة.

3. الحرب الإقليمية الباردة التي تدور رحاها في المنطقة العربية منذ بداية الثورات العربية وزادت حدتها بعد أحداث الثالث من يوليو/تموز 2013. فالقاهرة تعتقد أن ثمة محاولة من

أطراف عربية (قطر) وإقليمية (تركيا) للقفز على دورها في المنطقة، خاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية .

وبغض النظر عن مدى صحة هذا التصور من عدمه، فإنه خلق حاجزاً نفسياً وسياسياً لدى القاهرة جعلها تخطئ الأوراق بعضها ببعض بشكل مراهق وغير محسوب، وهو ما يفسر:

- أ. تعنت القاهرة وتمسكها بالمبادرة التي طرحتها في بداية الحرب على غزة، وعدم قبول أي مبادرة بديلة حتى لو جاءت من حلفاء آخرين كما حدث مع مبادرة "جون كيري".
- ب. إصرارها على عدم قبول أي حل للأزمة خارج إطار المبادرة، وأن تكون هي الوسيط الرئيس في الأزمة، وذلك رغم توتر علاقتها بالمقاومة الفلسطينية وافتقادها للقدر المطلوب من النزاهة والاعتدال والمرونة.

4. التحول في موقف الأجهزة السيادية المصرية المسؤولة عن ملف التفاوض بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وهو تحول بدأ بعد ثورة يناير وترسخ خلال الأعوام الثلاثة الماضية، وربما كان لتغيير قيادة جهاز المخابرات العامة المصرية بعد الإطاحة بمرسي دور في هذا التحول، وهو ما انعكس على التعاطي مع الأزمة الحالية. فالرئيس الحالي للجهاز هو اللواء محمد فريد التهامي وهو من المحسوبين على تيار الصقور داخل الدولة المصرية، ولديه موقف سياسي وأيديولوجي مناهض للإسلاميين بوجه عام ولجماعة الإخوان المسلمين بوجه خاص.

من هنا فإنه لا يمكن تجاهل التوتر في علاقة التهامي بحركة "حماس"، وذلك على عكس أسلافه خاصة عمر سليمان الذي كان يحتفظ بعلاقة جيدة مع كافة فصائل المقاومة الفلسطينية بما فيها حركة "حماس" طيلة عهده كرئيس للمخابرات العامة المصرية.

هذه المحددات التي شكلت خارطة الطريق في السلوك المصري من الحرب، فعلى عكس حرب 2012م اتسم الموقف المصري الرسمي باللامبالاة، وقد بلورت مصر أولى خطواتها الرسمية بعد أسبوع من الحرب على شكل مبادرة تدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار، وهذا ما أكدته تسفي ميزال، السفير الإسرائيلي السابق لدى مصر؛ حيث قال: "مصر ليست في عجلة من أمرها لتشهد نهاية النزاع القائم، ولا أعتقد أن المصريين يذرفون الدموع عندما تهاجم إسرائيل حماس، حتى إن الإدانة المصرية لهجمات الجيش الإسرائيلي جاءت على استحياء مع غياب تام لأي تعليقات للسياسي في وسائل الإعلام المصرية". (الجزيرة نت، 2014: نت)

وكانت بنود المبادرة على النحو التالي: (دنيا الوطن، 2014: نت)

1. انطلاقاً من المسؤولية التاريخية لمصر، وإيماناً منها بأهمية تحقيق السلام في المنطقة وحرصاً على أرواح الأبرياء وحقناً للدماء، تدعو مصر كلاً من إسرائيل والفصائل الفلسطينية إلى وقف فوري لإطلاق النار، نظراً لأن تصعيد المواقف والعنف والعنف المضاد وما سيسفر عنه من ضحايا لن يكون في صالح أي من الطرفين، ومن هذا المنطلق يلتزم الطرفان خلال فترة وقف إطلاق النار بالآتي:

أ. تقوم إسرائيل بوقف جميع الأعمال العدائية (Hostilities) على قطاع غزة برّاً وبحراً وجوّاً، مع التأكيد على عدم تنفيذ أي عمليات اجتياح بري لقطاع غزة أو استهداف المدنيين.

ب. تقوم كل الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة بإيقاف جميع الأعمال العدائية (Hostilities) من قطاع غزة تجاه إسرائيل جوّاً وبحراً وبرّاً، وتحت الأرض مع التأكيد على إيقاف إطلاق الصواريخ بمختلف أنواعها والهجمات على الحدود أو استهداف المدنيين.

ج. فتح المعابر وتسهيل حركة عبور الأشخاص والبضائع عبر المعابر الحدودية في ضوء استقرار الأوضاع الأمنية على الأرض.

د. أما باقي القضايا بما في ذلك موضوع الأمن فسيتم بحثها مع الطرفين.

2. أسلوب تنفيذ المبادرة:

أ. تحددت الساعة السادسة صباحاً يوم 2014/7/15 (طبقاً للتوقيت العالمي) لبدء تنفيذ تفاهمات التهدئة بين الطرفين، على أن يتم إيقاف إطلاق النار خلال 12 ساعة من إعلان المبادرة المصرية وقبول الطرفين بها دون شروط مسبقة.

ب. يتم استقبال وفود رفيعة المستوى من الحكومة الإسرائيلية والفصائل الفلسطينية في القاهرة خلال 48 ساعة، منذ بدء تنفيذ المبادرة لاستكمال مباحثات تثبيت وقف إطلاق النار واستكمال إجراءات بناء الثقة بين الطرفين، على أن تتم المباحثات مع الطرفين كل على حدة (طبقاً لتفاهمات تثبيت التهدئة بالقاهرة عام 2012).

ج. يلتزم الطرفان بعدم القيام بأي أعمال من شأنها التأثير بالسلب على تنفيذ التفاهمات، وتحصل مصر على ضمانات من الطرفين بالالتزام بما يتم الاتفاق عليه، ومتابعة تنفيذها ومراجعة أي من الطرفين حال القيام بأي أعمال تعرقل استقرارها".

المبادرة المصرية المتأخرة والتي لم تعلم عنها الفصائل الفلسطينية إلا عبر وسائل الإعلام ووافقت عليها إسرائيل على الفور بينما تحفظت عليها المقاومة الفلسطينية، وقد كشفت صحيفة هآرتس الإسرائيلية عن سبب الموافقة الإسرائيلية السريعة حيث قالت إن المبادرة جاءت بعد مكالمة هاتفية بين الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، بعد مقابلة السيسي مع تونى بلير الذي ساعد على تفعيل التواصل بين الطرفين المصري والإسرائيلي. (خورشيد، 2014: نت)

أما حماس فقد ردت على المبادرة المصرية على لسان المتحدث باسمها سامي أبو زهري الذي قال: "إن حماس لم تتسلم حتى الآن أي مبادرات رسمية من أي جهة، وما يتم ترويجه بشأن نزع سلاح المقاومة هذا عمل غير خاضع للنقاش، ونحن شعب تحت الاحتلال والمقاومة بكافة الوسائل حق مشروع للشعوب المحتلة؛ وأن وقف إطلاق النار قبل التوصل لاتفاق التهدئة مرفوض، ولم يحدث في حالات الحرب أن يتم وقف إطلاق النار ثم التفاوض". (الجزيرة، 2014: نت)

ويمكن الوقوف هنا على أهم نقاط الاختلاف بين ما حملته المبادرة المصرية خلال حرب 2014 والمبادرة المصرية خلال حرب 2012 في التالي: (أبو نمل، 2014: نت)

1. ليس صحيحًا أنَّ المبادرة المصرية 2014، نسخة حرفية عن تفاهمات 2012، كما أن حجم مبادرة 2014 أكثر من ضعف حجم تفاهمات 2012، وهذه المضاعفة جاءت نتيجةً مضاعفة القضايا التي تناولتها مبادرة 2014، قياسًا بما غطته تفاهمات 2012.
2. ذهب للبنود الأساسية فقط ثلث مبادرة 2014، وذهب الثلثان الباقيان للأمور الثانوية، كالديباجة والآليات، بخلاف 2012 إذ ذهب ثلثا التفاهمات للبنود الأساسية، والثلث للثانوية؛ أي الآليات!
3. تُلزم ديباجة مبادرة 2014 المنظمات الفلسطينية "تحقيق السلام في المنطقة"، والإقرار بأن ما تفعله "عنف!"
4. ذكرت مبادرة 2014 "أهمية تحقيق السلام في المنطقة"، ونسيت مبادئ السلام، وتحقيق العدالة والشرعية الدولية.
5. تراجعت مبادرة 2014 من "وقف استهداف الأشخاص" الفلسطينيين كلهم إلى "وقف استهداف المدنيين" حصراً!
6. شرّع إحلال "عدم استهداف المدنيين" بدلاً من "عدم استهداف الأشخاص" مطاردة المقاومين واغتيالهم في مبادرة 2014.
7. تعيد مبادرة 2014 تعريف "الأعمال العدائية من قطاع غزة"، وتضيف لها المقاومة "تحت الأرض".

8. توسيع "الأعمال العدائية تحت الأرض"؛ الأنفاق، لتشمل المتّجهة من غزة إلى إسرائيل، ومن الخارج إلى غزة.
9. تُسقط مبادرة 2014 جملة "عدم تقييد حركة السكان أو استهدافهم في المناطق الحدودية" لغزة!
10. تجعل مبادرة 2014 "فتح المعابر وتسهيل حركة الأشخاص والبضائع" مشروطاً "في ضوء استقرار الأوضاع الأمنية على الأرض!"
11. تجعل مبادرة 2014 "الوضع الأمني" بالتعريف الإسرائيلي مركز البحث، لا "فتح المعابر" وفق 2012!
12. توسّع مبادرة 2014 البحث من تفاهم على تهدئة حصرًا في 2012، إلى بحث موضوع الأمن عمومًا!
13. تجعل مبادرة 2014 بحث فتح المعابر مدخلاً لبحث "موضوع الأمن"، وذلك كتمرين لبحث "موضوع السياسة."
14. قُبِلت إسرائيل مبادرة 2014، عند طرحها، من دون شروط مُسبّقة، لأنّ كل طلبات إسرائيل وشروطها قُبِلت مُسبّقًا.
15. تستدرج مبادرة 2014 الطرف الفلسطيني لمباحثات مفتوحة، ونفق تفاوض لا ينتهي؛ أوسلو مثلاً ومثلاً!
16. جعلت مبادرة 2014 مصر طرفًا في تنفيذها، ما يعني ضبط مُدخلات غزة ومُخرجاتها على مقياس أمن إسرائيل.

إلى جانب هذه الملاحظات التي سُجلت على المبادرة المصرية، فإنه من الواضح أن الدور المصري عاش حالة من الارتباك وعدم الوضوح ويرجع ذلك إلى الأسباب التي سبق ذكرها، فبعد ٢٤ ساعة من بداية العدوان، خرجت وزارة الخارجية المصرية ببيان يطالب الفلسطينيين والإسرائيليين بوقف العدوان المتبادل، والعودة إلى اتفاق التهدئة، ثم أدانت الخارجية المصرية -في بيان آخر- الغارات الإسرائيلية على غزة، مطالبة إسرائيل باحترام الاتفاقيات الدولية وعدم الإفراط في استخدام القوة.

لكن لم تمضِ عدة أيام حتى قالت الخارجية المصرية على لسان المتحدث باسمها بدر عبد العاطي "إن الشعب الفلسطيني يدفع ثمن اعتداءات إسرائيلية ومغامرات داخلية تحاكّ لخدمة أغراض داخلية لا تصب في مصلحة المواطن الفلسطيني". (الجزيرة نت، 2014: نت)

وبخلاف الحروب السابقة والتي كان موقف الإعلام المصري فيها منحازًا لقطاع غزة والمقاومة، فقد تعرض القطاع ومقاومتها وتحديداً حركة حماس إلى حملة تحريض غير مسبوقة من قبل بعض

السياسيين والإعلاميين المصريين المقربين من دوائر صنع القرار في مصر، فقد قال الإعلامي توفيق عكاشة إن حماس هي من تسببت في العدوان بعد أن أقدمت على خطف ثلاثة إسرائيليين. (القدس العربي، 2014: نت)

وسخرت حياة الدريدي المذبة في قناة الفراعين من فصائل المقاومة، إذ رأت أن ما تقوم به يمثل تهديدًا للأمن القومي المصري، لأن إطلاق الصواريخ ضد إسرائيل يؤدي إلى التآكل بالمقاومة الفلسطينية. وقالت في حلقة أذيعت من برنامج "مصر اليوم" على قناة الفراعين: "الشعب المصري أصبح واعيًا لكل هذه المؤامرات، لن يقبل من قوات المسلحة إلا ضرب بؤر الإرهاب في غزة، وتدمير حماس بعمليات عسكرية"، وشكرت القناة الثانية التلفزيونية الإسرائيلية الإعلامية المصرية حياة الدريدي على هذه التصريحات. (القدس العربي، 2014: نت)

ووصفت الإعلامية المصرية أماني الخياط مقدمة برنامج "صباح أون" على قناة أون تي في المصرية، ضرب إسرائيل لقطاع غزة بـ "المسرحية الهزلية" ودعت الحكومة المصرية إلى استمرار إغلاق معبر رفح، وتساءلت الخياط عبر حسابها على تويتر: "لماذا لا يقوم الجيش الإسرائيلي بقصف بؤر حماس الإرهابية وهم يعلمون أماكنها جيدًا. لماذا القتل والمصابون من المواطنين المدنيين!". (المصريون، 2014: نت)

لم يسبق أن وصلت حملات التحريض الإعلامي والسياسي في مصر على الفلسطينيين عمومًا لهذا الحد ولهذا المستوى من الخطورة، وهذا ما دفع الممثل المصري عمرو واكد إلى وصف هذا الإعلام عبر صفحته على تويتر بـ "إعلام الخزي والعار". وتساءل الفنان المصري: "متى وكيف انعكست الآية ليصبح المغتصب صاحب حق والمقاوم إرهابيًا؟". (واكد، 2014: نت)

ارتياح إسرائيلي للموقف المصري

الموقف المصري المرتبك أحيانًا والمنحاز إلى الموقف الإسرائيلي أحيانًا أخرى أصبح محل ارتياح إسرائيلي واضح، "فإسرائيل تشعر أنها اكتسبت شرعية دولية بل وعربية لمواصلة تدمير حركة حماس من الجو، وكسبت مصر كشريكة في المفاوضات المجهدة مع حماس، في ظل رغبة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي منع تعاظم حماس والجهاد مستقبلًا". (بن يشاي، 2014: نت)

هذا الارتياح الإسرائيلي عبر عنه عدد من القيادات السياسية والعسكرية والأمنية في إسرائيل، وهو ما جعل إسرائيل أكثر راحة وهي تقرر إطالة أمد الحرب على غزة في ضوء المعطيات الإقليمية والدور المصري المشجع لذلك، حيث قال رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية السابق عاموس يدلين: "مصر هذه المرة، بخلاف مصر في عمود السحاب، لا تدعم حماس". (القدس العربي، 2014: نت)

نت) أما داني دانون نائب وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق، فقال: "المصريون طلبوا منا قبل أسبوعين مواصلة ضرب حماس ومنع المفاوضات، لأن حماس لم تتألم بما فيه الكفاية". (إذاعة الأقصى، 2014: نت)

وفي مستهل مقالها الذي جاء بعنوان "كيف أطالت مصر حرب غزة؟" كتبت مجلة فورين بوليسي الأمريكية في 2014/8/18، أنه في الوقت الذي تسير فيه مفاوضات القاهرة بتناقل لوقف دائم لإطلاق النار في غزة، فإن العداء بين إسرائيل وحركة حماس ليست فقط هي التي تعقد المحادثات، بل دور مصر أيضًا كوسيط. وقالت المجلة إن مصر تدخلت في محاولات التوصل لاتفاق، وقد تحولت من وسيط له مصالح إلى طرف معني يتوسط أيضًا، مما أدى إلى حرب أطول وأكثر دموية في غزة. (policy، 2014: نت)

وبعد أسابيع من المفاوضات غير المباشرة بين الوفد الفلسطيني والإسرائيلي بوساطة مصرية في القاهرة، تم التوصل لوقف إطلاق النار في غزة بتاريخ 2014/8/26، وجاء إعلان التهدئة في بيان أصدرته وزارة الخارجية المصرية وجاء فيه: (روسيا اليوم، 2014: نت)

"حفاظًا على أرواح الأبرياء، وحقًا للدماء، واستنادًا للمبادرة المصرية وتقاهمات القاهرة عام 2012، تدعو مصر الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي إلى وقف شامل ومتبادل للنار، بالتزامن مع فتح المعابر بين قطاع غزة وإسرائيل بما يحقق سرعة إدخال المساعدات الإنسانية والإغاثية ومستلزمات إعادة الإعمار والصيد البحري انطلاقًا من 6 أميال بحرية، واستمرار المفاوضات غير المباشرة بين الطرفين في المواضيع الأخرى خلال شهر من تثبيت وقف النار الذي حدد له الساعة السابعة بتوقيت القاهرة".

أما معبر رفح فقد رفضت مصر إدراجه ضمن الاتفاق، لأنه شأن مصري فلسطيني. (روسيا اليوم، 2014: نت)

ويرى الباحث أن هذا الاتفاق لا يختلف كثيرًا عن المبادرة التي قدمها الجانب المصري بعد أسبوع من بدأ الحرب على غزة، فالتهدئة تحققت دون أن تحقق الفصائل الفلسطينية مطالبها والتي كان على رأسها الميناء البحري والمطار، كما أن مصر نجحت في تحييد قضية معبر رفح وإبقائه كقضية مصرية فلسطينية لا تدخل ضمن المفاوضات بين المقاومة والكيان الإسرائيلي، وهذه النقاط تسجل على المقاومة الفلسطينية.

الخلاصة:

ترى الدراسة أن الأحداث في مصر في أعقاب ثورة 25 يناير 2011 قد انعكست بشكل واضح على العلاقة بين مصر وقطاع غزة، ولم تنفع سياسة النأي بالنفس التي أنتجتها الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة وعلى رأسهم حركة حماس، وظل اسم الحركة يتردد في كل المحطات التي أعقبت الثورة، وظلت مواقفها حاضرة بسبب الرابط الأيديولوجي بين جماعة الإخوان المسلمين والحركة.

وقد ظهر الموقف المصري المرتكز على ثورة الشعب في يناير والذي عبر عنه الرئيس المصري محمد مرسي وهو أول رئيس مُنتخب في أعقاب الثورة واضحًا خلال حرب 2012، عندما تحركت عجلة الدبلوماسية المصرية لوقف العدوان كما تحركت كل مكونات الشعب المصري بكل قواها لمساعدة غزة وإعلان دعمها وإسنادها وهو موقف كان يعكس بوضوح روح الشعب المصري بشكل حقيقي كما أنه يُرسخ العلاقات التاريخية بين الشعبين الفلسطيني والمصري.

ومن الضروري الإشارة هنا إلى أن الرئيس مرسي كان يطمح إلى تطوير الدعم المصري للقضية الفلسطينية، كما أنه كان جادًا في قضية فك الحصار عن غزة بشكل كامل وحقيقي، وهذا ما لمسنا بعضه في موقفه من الحرب، إلا أن الأزمات الداخلية وإعاقات خارجية إقليمية ودولية، حالت دون تنفيذ كثير مما وعد به، خصوصًا أن فترته الرئاسية لم تستمر لأكثر من عام.

وفي المقابل فإن الموقف المصري من القضية الفلسطينية وخاصة خلال حرب 2014م لم تكن تعبر عن الموقف الشعبي المصري، بل جاء الموقف المصري في سياق الربط الأيديولوجي بين جماعة الإخوان المسلمين وحركة حماس وحالة العداء المُعلن من قبل النظام المصري للإسلام السياسي عمومًا وهو ما اعتبر فرصة للضغط على هذا الفريق عبر ضرب الحركة في غزة وتشديد الخناق عليها وإضعاف قوتها خلال الحرب.

أخيرًا مع كل ما مرت به العلاقة بين مصر وقطاع غزة، خلال مختلف المراحل، وعلى الرغم من التغيرات السياسية المصاحبة، إلا أن هناك ثوابت ومحددات بقيت تحكم العلاقة، وإن برز بعضها حينًا واختفت أحيانًا وهي أن قطاع غزة يعتبر مصر عمقه الإستراتيجي وقدره الجغرافي ولا يمكن أن يُدير ظهره لمصر أو يُبادر بقطع العلاقة معها، وفي المقابل ترى مصر أن غزة هي بوابة مهمة للقضية الفلسطينية ونقطة ارتكاز مؤثرة في أي دور مصري مُحتمل تجاه القضية الفلسطينية ولذلك تسعى على الدوام إلى الإبقاء على "شعرة معاوية" في العلاقة مع القطاع وقواه وفصائله.

الفصل الرابع:

الموقف المصري من التطورات السياسية الإقليمية

وتداعياته على السلوك الإسرائيلي

أولاً: الموقف المصري من الثورة السورية والسلوك الإسرائيلي إزاءها
ثانياً: الموقف الإسرائيلي من قيادة مصر لمحور الاعتدال



الفصل الرابع

الموقف المصري من التطورات السياسية الإقليمية وتداعياته على السلوك الإسرائيلي

مقدمة

مما لا شك فيه أن التحولات السياسية في مصر أرخت بظلالها على المشهد السياسي الإقليمي بالنظر لموقع مصر على خارطة الجيوسياسية، وهذه التحولات انعكست بشكل مباشر أو غير مباشر على الواقع الإقليمي الذي شهد حالة من الاضطرابات والتحولات المتسارعة.

ولقد شكل الموقف المصري من الثورة السورية ومحور الاعتدال أهم ملامح هذا التحول على الواقع السياسي الإقليمي، وفي هذا الفصل تحاول الدراسة الوقوف على الموقف المصري من التطورات السياسية الإقليمية وتداعياتها على السلوك الإسرائيلي، وكيف أثر وتأثر المشهد السياسي الإقليمي بالتحولات التي شهدتها مصر خلال فترة الدراسة.

أولاً: الموقف المصري من الثورة السورية والسلوك الإسرائيلي إزاءها

عندما اندلعت الثورة السورية فعلياً في 18 مارس/آذار 2011، كانت مصر في خضم أحداث ثورتها الكبرى التي انتهت مرحلتها الأولى بتتحي مبارك عن السلطة في 11 فبراير/شباط 2011م.

وعلى خلاف معظم الدول العربية، لم تتحدد السياسة المصرية تجاه سوريا بتطورات الأزمة فيها، بل كانت الأوضاع الداخلية في مصر وتغيرات الحكم التي شهدتها البلاد خلال السنوات الأربع الماضية هي الفيصل في تشكيل الموقف السياسي من الثورة السورية.

وهكذا تشكلت في مصر ثلاثة مواقف سياسية متباينة من الثورة السورية تبعاً لثلاث مراحل سياسية مختلفة شهدتها البلاد منذ اندلاع ثورة 25 يناير/كانون الثاني 2011 وحتى الآن، وهي مرحلة الحكم العسكري، ومرحلة الرئيس محمد مرسي أو رئيس مصري منتخب في أعقاب الثورة، ومرحلة الرئيس عبد الفتاح السيسي والذي جاء للحكم في أعقاب الإطاحة بمرسي.

وستحاول الدراسة هنا الوقوف على الموقف المصري من تطورات الثورة السورية خلال المرحلتين المهمتين التي عاشتها مصر منذ ثورة 25 يناير.

موقف الرئيس مرسي من الثورة السورية

خلال المرحلة الانتقالية التي عاشتها مصر بعد سقوط نظام الرئيس مبارك وتولي المجلس العسكري للقوات المسلحة إدارة شئون البلاد، كان من الواضح أن المجلس العسكري لم يدخل في تفاصيل الثورة السورية ومسبباتها ومآلاتها، بل اكتفى بعنوان عريض (ضرورة حل الأزمة بالسبل السياسية لا العسكرية)، (أبو القاسم، 2012: نت) ويمكن القول إن هذا الموقف كان الأضعف من بين المواقف الإقليمية والدولية، ويعكس بشكل واضح أن المجلس العسكري كان مشغولاً بالوضع الداخلي المصري أكثر من انشغاله بالأوضاع الإقليمية الملتهبة.

لكن في المرحلة الثانية من عمر الثورة المصرية والتي بدأت بانتخابات مجلسي الشعب والشورى في 28 نوفمبر 2011 وفوز الإخوان المسلمين فيها، حدث تطور ملحوظ في الموقف المصري من الثورة السورية، هذا التطور لم يكن بسبب تطورات الأحداث في سوريا فحسب وزيادة العنف من قبل نظام الأسد، بل وهذا هو الأهم بسبب رؤية الإخوان أنفسهم لمسببات الأزمة السورية، والخلفية التاريخية في العلاقة بين الإخوان المسلمين والنظام السوري.

1. مجلس الشعب المصري يجمد علاقاته مع مجلس الشعب السوري

وقد تبلورت أولى المواقف السياسية من قبل البرلمان المصري المنتخب تجاه الثورة السورية في السابع من فبراير 2012 حين قرر مجلس الشعب المصري تجميد العلاقات مع مجلس الشعب السوري، بعد بيان أدلى به النائب محمد السعيد إدريس رئيس لجنة الشئون العربية بالمجلس دعا فيه إلى قطع العلاقات بين المجلسين ما لم يوقف النظام السوري ممارسات العنف ضد المتظاهرين ويحقق التغيير المطلوب في بلاده. (راديو سواء، 2012: نت)

كما دعا بيان مجلس الشعب الحكومة المصرية إلى "تبني موقف واضح وسياسات فعالة من الثورة السورية بما يتوافق مع كل ما تمليه الثورة المصرية من واجبات قومية لدعم الشعب السوري وإدانة جرائم النظام السوري واعتماده على الحل الأمني دون السياسي وخضوعه لابتزاز جماعات المصالح والدعوة لوقف العنف ضد الثوار، الذين طال بهم بالحرص على الاستمرار في سلمية الثورة السورية ورفض كل اقتتال داخلي والحيلولة دون وقوع حرب أهلية والإسراع في بلورة حل عربي فعال يكون قادراً على الانتصار لإرادة الشعب السوري". (راديو سواء، 2012: نت)

لم يكتفِ مجلس الشعب بقطع العلاقات مع مجلس الشعب السوري، بل تطور الموقف نحو إجراء اتصالات وفتح علاقات مع المعارضة السورية، حيث عقدت لجنة العلاقات العربية في المجلس لقاء مع ممثلي فصائل المعارضة السورية في الشهر ذاته. (راديو سواء، 2012: نت)

2. مصر تستدعي سفيرها لدى دمشق:

ظل الموقف المصري الرسمي يتطور بموازاة حراك شعبي من قبل الثوار الذين نظموا عدة وقفات في القاهرة للمطالبة بتحريك مصري في الثورة السورية، حيث قررت القاهرة في 19 فبراير 2012م استدعاء سفيرها لدى دمشق وإبقائه في القاهرة، وقد عكبت الخارجية المصرية بالقول "كنا نأمل ألا نصل لهذه المرحلة لكننا وصلنا لها، والخطوة المصرية هي استجابة للموقف الشعبي المصري ورسالة بعدم رضا مصر عن بقاء الأوضاع في سوريا على ما هي عليه". (رويترز، 2013: نت)

3. مجلس الشعب المصري يطرح مبادرة لحل الأزمة السورية

ظلت الدبلوماسية المصرية تشهد نشاطاً واضحاً تجاه الثورة السورية منذ وصول الإخوان المسلمين لقبة البرلمان، ومع كل خطوة كانت تخطوها الدبلوماسية المصرية بعيداً عن النظام السوري كان تقابل بخطوات توثق علاقتها مع المعارضة السورية التي وجدت من القاهرة نقطة انطلاق لنشاطها السياسي.

وفي بداية مارس 2012م، أعلن رئيس مجلس الشعب سعد الكتاتني خلال كلمة له أمام مؤتمر الاتحاد البرلماني العربي في الكويت أن مجلس الشعب يجري تنسيقاً مع ممثلي الثورة السورية، وطرح مبادرة لحل الأزمة السورية، تتضمن المبادرة ستة نقاط: (بوابة الأهرام، 2012: نت)

- ضرورة إعطاء أولوية مطلقة للموقف الفوري للعنف.
- ضرورة طرح حل للأزمة.
- فتح حوار سياسي جاد.
- تقديم الدعم للشعب السوري.
- توحيد فصائل المعارضة.
- رعاية الشعب السوري خارج أرضه.

4. مرسي من طهران يدعو إلى إسقاط نظام الأسد:

مع وصول الرئيس محمد مرسي لسدة الحكم في مصر كأول رئيس مصري منتخب في أعقاب ثورة 25 يناير، أصبحت السياسة الخارجية لمصر بيد الرئاسة المصرية بعد اكتمال النصاب القانوني في البلاد، وقد ظهر واضحاً أن سياسة مرسي القادم من أصول إسلامية تجاه الثورة السورية مُنسجمة مع سياسة مجلس الشعب تجاه هذه القضية وهو ما جعل الموقف المصري الرسمي أكثر وضوحاً

وكان أول موقف للرئاسة المصرية تجاه الثورة السورية خلال مشاركة الرئيس محمد مرسي في قمة حركة عدم الانحياز والتي عُقدت في طهران في 30 أغسطس 2012م⁽¹²⁾.

وخلال القمة 16 لدول عدم الانحياز وصف مرسي "النظام السوري بالظالم، وأن التضامن مع السوريين ضد نظام فقد شرعيته واجب أخلاقي، وأن مصر على أتم الاستعداد للتعاون مع كل الأطراف لحقن دماء السوريين، كما أنها مستعدة لدعم سوريا حرة وجديدة، وتدعو الأطراف الفاعلة إلى اتخاذ مبادراتها من أجل وقف نزيف الدم وإيجاد حل للأزمة في سوريا معلناً الدعم الكامل غير المنقوص للسوريين". (العربية، 2012: نت)

شكلت فترة حكم الرئيس محمد مرسي فرصة لكثير من اللاجئين السوريين الفارين من بلادهم نحو مصر حيث حرص النظام الجديد في مصر على توفير كل ما يلزم للتخفيف من معاناة اللاجئين ومساعدتهم على الاستقرار كضيوف على مصر إلى حين انتهاء الأزمة السورية، ففي 5 سبتمبر 2012، أمر الرئيس محمد مرسي مساواة الطلاب السوريين بزملائهم المصريين في التكاليف الدراسية، خلال كلمة ألقاها في الجلسة الافتتاحية لاجتماعات الدورة الـ 138 لوزراء الخارجية العرب في القاهرة. (العربية، 2012: نت)

5. مصر تقطع العلاقات نهائياً مع نظام الأسد

مع تطور الثورة السورية ودخولها مرحلة خطيرة من العنف والقتل غير المبرر بحق الشعب السوري من قبل النظام، وبعد فشل كل الجهود الدبلوماسية التي كانت ترى في الحل السياسي طريقاً لمعالجة الأزمة السورية قررت القاهرة قطع "شعرة معاوية" التي كانت قد أبقتها مع النظام السوري.

ففي 15 يونيو 2013 وخلال مؤتمر كبير عُقد في القاهرة لنصرة الثورة السورية أصدر الرئيس المصري محمد مرسي عدة قرارات وصفت بأنها الأشد من قبل النظام المصري منذ اندلاع الثورة، وتمثلت القرارات المصرية في عدة محاور: (الرسالة نت، 2013: نت)

- قطع العلاقات نهائياً مع النظام السوري الحالي.
- إغلاق السفارة المصرية في دمشق وسحب القائم بالأعمال فيها.
- دعوة مجلس الأمن الدولي إلى فرض حظر جوي فوق سوريا.

¹² الرئيس محمد مرسي هو أول رئيس مصري يزور إيران منذ العام 1979م، حيث قطعت العلاقات الدبلوماسية بين القاهرة وطهران في أعقاب الثورة الإيرانية بسبب تأييد مصر للشاه وتوقيعها معاهدة سلام مع إسرائيل، وقد أعلن مرسي الذي أصبح رئيساً لمصر في الثلاثين من يونيو 2012م أنه سينهج سياسة خارجية أكثر توازناً.

ويرى الباحث أن هذه الخطوات التي أعلن عنها الرئيس المصري محمد مرسي كانت خطوات مستعجلة، كما أنها جاءت نتيجة الضغط الذي مارسه التيار السلفي على الرئاسة المصرية، وهو ما أفقد مصر القدرة على لعب دور إقليمي في الملف السوري، وخلق حالة من العداء بين النظام المصري والنظام السوري والإيراني وبعض القوى المصرية الداخلية التي ترى في هذه الخطوات تحجيماً للدور المصري وعدم القدرة على لعب دور الوسيط بين أطراف الأزمة السورية.

موقف الرئيس السيسي من الثورة السورية

شكلت إطاحة الجيش المصري بأول رئيس مصري منتخب في أعقاب ثورة يناير تحولات كبرى في السياسة المصرية داخلياً وخارجياً، وقد ألقت هذه التحولات بظلالها على الموقف المصري من الثورة السورية والتي اعتبرها نظام الرئيس محمد مرسي على رأس أولويات سياسته الخارجية وقد عبر عن دعمه للثورة السورية من خلال احتضان السوريين اللاجئين إلى مصر وفتح أبواب القاهرة أمام المعارضة السورية وصولاً لقطع العلاقات نهائياً مع دمشق ودعوة مجلس الأمن إلى فرض حظر للطيران في الأجواء السورية.

بعد الإطاحة بمرسي تحول الموقف المصري من داعم للثورة السورية إلى داعم للنظام السوري وإن كان بصورة غير مباشرة في البداية، عبر الدعوة إلى الحل السلمي والسياسي للأزمة السورية وقد برر السيسي مواقفه من الأزمة السورية بعدم رغبته في تحويل سوريا إلى بقعة للتطرف والإرهاب قد تهدد الأمن القومي العربي كما هو الحال في ليبيا. (العربية، 2015: نت)

لم يكن السيسي قادراً على إعلان دعمه لدمشق بشكل صريح لأسباب عديدة أهمها: (عبد العزيز، 2015: نت)

- مسؤولية النظام السوري المباشرة عن الأزمة السورية.
- أي موقف مصري صريح كهذا سيبدو خارج المألوف عربياً ودولياً.
- رغبة مصر في تحاشي إغضاب دول الخليج التي تحتاج إلى دعمها المالي خصوصاً السعودية والإمارات.

لذلك اتبع نظام السيسي تكتيكاً معاكساً تمثل في تطويق المعارضة السورية الراديكالية بما فيها الإخوان المسلمين خدمة للنظام، وبدأت عملية خنق واضحة للمعارضة التي لم تجد بداً من ترك البلاد وللاجئين السوريين في مصر.

1. واقع اللاجئين السوريين في مصر بعد الإطاحة بمرسي

كانت حالة اللاجئين السوريين في مصر تُعدّ من أفضل الحالات نسبيًا مقارنة مع بقية الدول المضيفة، حيث وجد نحو 300 ألف مواطن سوري أنفسهم مضطرين للهروب من شبّح الحرب في سوريا نحو مصر التي احتضنتهم وفتحت لهم أبوابها خلال فترة حكم الرئيس المصري محمد مرسي حيث حرصت الحكومة المصرية على توفير كل ما يلزم للتخفيف من معاناة اللاجئين ومساعدتهم على الاستقرار كضيوف على مصر إلى حين انتهاء الأزمة السورية، ففي 5 سبتمبر 2012، أمر الرئيس محمد مرسي مساواة الطلاب السوريين بزملائهم المصريين في التكاليف الدراسية، خلال كلمة ألقاها في الجلسة الافتتاحية لاجتماعات الدورة الـ 138 لوزراء الخارجية العرب في القاهرة. (العربية، 2012: نت)

إلا أن هذا الواقع بالنسبة للاجئين السوريين بدأ يتغير بعد الإطاحة بالرئيس مرسي، وقد شكل قرار السلطات المصرية بمنع دخول اللاجئين السوريين إلى مصر إلا بعد الحصول على التأشيرات والموافقات الأمنية اللازمة، والتضييق على الموجودين فيها أصلًا أثر بشكل سلبي على حالتهم، كما أثر على أوضاع السوريين الذين كانوا ينوون الذهاب إلى مصر، ويمكن رصد أبرز معالم التحول في معاملة اللاجئين السوريين في مصر ما بعد الإطاحة بالرئيس مرسي:

أ. قرار فرض تأشيرة الدخول على السوريين

بعد خمسة أيام على الإطاحة بمرسي أصدرت السلطات المصرية قرارًا يشترط حصول المواطن السوري على تأشيرة دخول قبل دخوله إلى مصر بشكل مفاجئ، وطُبق في أول الأمر على ركاب طائرة الخطوط السورية رقم 203 القادمة إلى مصر من اللاذقية في 2013/7/8م، والتي كانت في الجو عندما صدر القرار.

كما تم منع مئات من السوريين المقيمين في مصر، والذين تصادف وجودهم خارج مصر قبيل إصدار القرار، من الدخول إليها، إلا بعض الحالات المحدودة التي سُمح لها بالدخول بعد تدخلات سياسية، ولم يسمح للبقية، وأجبروا على المغادرة وهو ما دفع مؤسسات حقوقية وإنسانية للدعوة والمطالبة بلم شمل العائلات السورية داخل مصر وخارجها. (اللجنة السورية، 2013: نت)

ب. التحريض الإعلامي على اللاجئين السوريين في مصر

بالتزامن مع القرار المصري باشتراط حصول السوريين على تأشيرة دخول لمصر بدأت عدد من وسائل الإعلام المصرية حملة تحريض غير مسبقة ضد السوريين المقيمين في مصر، حيث اتهمت هذه القنوات السوريين المقيمين في مصر بدعم الرئيس محمد مرسي، وقدمت خطابًا مناهضًا

للاجئين السوريين، يندرج ضمن خطاب الكراهية والتحريض على العنف، والخطاب العنصري.
(اللجنة السورية، 2013: نت)

فعبّر قناة الفراعين، قال الإعلامي توفيق عكاشة إن المصريين قد جمعوا عناوين السوريين الموجودين في مصر، وأنهم إذا لم يمتنعوا خلال 48 ساعة عما أسماه "دعم الرئيس المعزول" فسوف "يتم تدمير بيوتهم". (يوتيوب، 2013: نت)

كما دعا الإعلامي عمرو أديب إلى ترحيل السوريين والفلسطينيين، وقام الصحفي يوسف الحسيني بالتهجم والسخرية من اللاجئين السوريين، وطالبهم بالعودة إلى بلادهم، وتوعدهم بالانتقام واصفًا إياهم بالمرتزقة. (الحسيني، 2015: نت)

وفي قناة التحرير قال المذيع محمد الغيطي إن اللاجئين السوريين يعرضن أنفسهن للزواج مجانًا على المعتصمين في ميدان رابعة العدوية في القاهرة تطبيقًا لما أسماه فتوى "جهاد المناكحة" (قال إنه نسي من صاحبها)، وأن السوريين يقمن بذلك لتحفيز الرجال المعتصمين هناك على مواصلة التأييد للرئيس محمد مرسي. (شبكة رصد، 2015: نت)

وقد وجد تحريض الإعلام المصري على اللاجئين السوريين في مصر انتقادات واسعة من المنظمات الحقوقية في مصر، حيث سجلت تسع منظمات حقوقية استنكارها من استمرار التحريض الإعلامي وما أسمته بخطاب الكراهية والعنف الأمر الذي يؤثر بشكل مباشر على النسيج المجتمعي في مصر. (وكالة سما، 2013: نت)

ت. إلغاء قرار معاملة الطلاب السوريين كالمصريين

إحدى أشكال المضايقات التي يتعرض لها اللاجئين السوريين في مصر هو ما أعلن عنه المجلس الأعلى للجامعات في مصر حيث ألغى القرار الصادر من الرئيس المصري المعزول محمد مرسي بتاريخ 2012/10/18م، والذي ينص على معاملة الطلاب السوريين كنظائريهم المصريين من حيث تكاليف الدراسة، واستثنى القرار الطلاب السوريين القدامى ممن التحق سابقًا في إحدى جامعات الدولة المصرية. (عربي برس، 2013: نت)

كما أغلقت الأجهزة الأمنية المصرية المراكز التعليمية للأطفال السوريين بدعوى عدم الترخيص.
(الجزيرة نت، 2014: نت)

الإجراءات المصرية بحق اللاجئين السوريين عكست شعورًا لدى جمهور عريض منهم بأنهم باتوا غير مرحب بهم في مصر وهو ما دفع كثيرين منهم إلى البحث عن مكان آخر من خلال السفر بطريقة رسمية أو عبر الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا.

كما أن منظمات دولية قالت إن السلطات المصرية، "بدلاً من أن تقدم المساعدة والدعم الأساسيين للاجئين القادمين من سوريا قامت بتوقيفهم وترحيلهم منتهكة بذلك حقوق الإنسان". (الجزيرة نت، 2013: نت)

ث. عدم دعوة المعارضة السورية للقمّة العربية في مصر

مؤشر آخر من المؤشرات التي تعكس حالة التحول في الموقف العربي عمومًا والموقف المصري على وجه الخصوص إزاء الثورة السورية تمثل في عدم دعوة الائتلاف السوري لقوى المعارضة للقمّة العربية التي عُقدت في مصر بتاريخ 2015/3/28م على عكس الأعوام السابقة التي أعقبت قرار وزراء الخارجية العرب الذين اتخذوا قرارًا في شهر نوفمبر 2011م بتجميد عضوية سوريا، وذلك "بسبب ممارسات النظام السوري بحق شعبه". (العربية، 2011: نت)

كما تم رفع العلم السوري ذي النجمتين المعتمد من قبل النظام بجوار المقعد الخالي، وبين أعلام الدول العربية المشاركة في القاعة الرئيسة التي انطلقت فيها الجلسة الافتتاحية للقمّة، وهو الأمر الذي يعكس حالة التحول في المزاج العربي العام من الثورة السورية.

2. موقف السيسي من الحل في سوريا

على عكس موقف الرئيس المصري محمد مرسي من نظام الأسد الذي وصفه بأنه ظالم ويجب أن يرحل من أجل الوصول لحل في سوريا، كان موقف الرئيس عبد الفتاح السيسي ينطلق من أن بقاء الرئيس السوري بشار الأسد في الحكم جزء من عملية التفاوض والاتفاق في أي حل سياسي للأزمة السورية، وتقوم رؤية السيسي على أن الحل السياسي والمفاوضات هي الوسيلة الوحيدة لإنهاء الأزمة السورية. (الشروق المصرية، 2015: نت)

ولذلك نجد أن الموقف المصري كان يتعارض مع موقف المملكة العربية السعودية والتي تعتبر الحليف الأول لمصر، فعندما أعلنت السعودية أنها جاهزة لإرسال قواتها إلى سوريا، كان موقف مصر بأن التدخل العسكري في سوريا لن يحل الأزمة بل سيعقدها وأن الحل عبر الأمم المتحدة هو السبيل لإنهاء الأزمة السورية. (روسيا اليوم: 2016: نت)

هذا الموقف المصري المُنحاز للنظام السوري ينطلق من حالة القلق المتزايد لدى القاهرة من تصاعد الهجمات في شبه جزيرة سيناء من قبل الجماعات الجهادية، لذلك نرى أن السيسي في معظم لقاءاته يحرص على عدم تسمية قوى المعارضة السورية بالقوى الثورية، بل كان دائماً يردد عبارة (الجماعات الإرهابية والمتطرفة).

كما أن الموقف المصري ترافق مع متغيرين مهمين: (العرب، 2015: نت)
الأول: توقيع إيران الاتفاق النووي مع الدول الكبرى، ومرجح أن يعزز مكانتها الإقليمية، وأثبت أن دورها في سوريا، كان عنصر إضافة إليها في المراحل المختلفة للمفاوضات التي خاضتها، وتمسكها بالتواجد هناك من الممكن أن يستمر، بالتالي فالرهان على سقوط نظام الأسد قد يكون ضعيفاً.

ومثل الالتقاء عند هذه النقطة بين القاهرة وطهران، أحد عوامل الجذب، التي تخفف من الاحتقان الموجود في أماكن أخرى، في الخليج واليمن تحديداً، خاصة أن مصر لم تتدفع نحو الصدام مع إيران، وفقاً لرغبة بعض حلفائها في الخليج العربي.

الثاني: الموقف الروسي الواضح من الأزمة السورية، والتدخل العسكري المباشر وهو ما جعل الأمور تميل إلى صالح نظام بشار، وسط ارتباك أصبح يخيم على مواقف المعسكر المناهض له، كما أن التفاهات المتباينة بين القاهرة وموسكو، سواء الاقتصادية أو الأمنية، فتحت طاقة جديدة لتطويرها على الصعيد الإقليمي.

وربما تكون الأزمة في سوريا، واحدة من المحركات الرئيسة، التي بموجبها يمكن توقع مزيد من أوجه التعاون والتنسيق، في ظل تلاقي حسابات الطرفين، عند محاولة تحاشي النتائج الوخيمة، التي يمكن أن تترتب على سقوط نظام بشار، والتي قد تنعكس آثارها السلبية على كل من القاهرة وموسكو، في المدى المنظور.

ترى الدراسة أن الموقف المصري من الثورة السورية كان يتطور وفق الوضع الداخلي المصري وليس وفق تطورات الثورة السورية ذاتها، وأن انحياز مصر إلى الثورة السورية والشعب السوري وقوى المعارضة تزامن مع وصول أول رئيس مصري منتخب في أعقاب الثورة، حيث كان يعتبر مرسى أن انحيازه إلى الشعب السوري يأتي التزاماً بأدبيات الثورة التي أوصلته للحكم، كما أن العداء التاريخي بين جماعة الإخوان المسلمين التي ينحدر منها مرسى وبين النظام السوري الذي لم يُخفِ عداؤه لها أثر بشكل مباشر على الموقف المصري من تطورات الثورة السورية، وحالة الاحتضان التي شكلتها مصر للاجئين السوريين الفارين من شبح الحرب نحو مصر.

كما رصدت الدراسة أن التغيير في الموقف المصري إزاء الثورة السورية بعد الإطاحة بمرسي كان له أسبابه ودوافعه، فنظام السيسي كان يخشى من تكرار السيناريو السوري في مصر، كما أن الجماعات الجهادية العاملة في سيناء والتي تستلهم تجربتها من الجماعات الجهادية في سوريا جعل موقف النظام المصري أكثر تطرفاً من قوى الجماعات المسلحة في سوريا والتي وصفها النظام المصري بالجماعات (الإرهابية والمتطرفة).

بالإضافة إلى ذلك فإن الموقف المصري كان ينطلق من العداء المطلق لفكرة الثورة والتي أطاحت بحكم العسكر في مصر بعد ثورة يناير 2011م، وهو يرى أن الثورات العربية تقف خلفها جماعة الإخوان المسلمين التي يعلن بشكل واضح العداء لها.

ومن خلال المتابعة فإن الدراسة ترى أن الموقف المصري ذاهب تجاه الانحياز بشكل أوضح إلى النظام السوري، عبر تعزيز علاقته بالمحور الإيراني الروسي والذي يرى أن سلوكه أكثر وضوحاً واستقراراً وقبولاً من المحور الذي تشارك فيه قطر وتركيا وهي الدول التي لا تقيم علاقات مع نظام السيسى وتشكك في شرعية وجوده، كما أنه يسعى إلى تشكيل معارضة سورية تكون قادرة على إدارة الحالة السورية في أي مرحلة انتقالية قادمة بعد استبعاد الإسلاميين منها، كما أنه يسعى لتشكيل معارضة تقبل بالحل السياسي مع النظام السوري.

الموقف الإسرائيلي من الأزمة السورية

ترى إسرائيل أن مصلحتها الأمنية هي المنطلق الثابت الذي يرسم الحدود الثقافية والسياسية بينها وبين جيرانها، وأن هذه المصلحة هي التي تُحدد الموقف الإسرائيلي من قضايا المنطقة العربية، فكما أنها تابعت باهتمام بالغ وقلق الثورة المصرية، نظراً لما تحظى به مصر من أهمية سياسية وأمنية واقتصادية لإسرائيل، وخوفها من وصول الإسلاميين للحكم، فإنها في المقابل رأت في الثورة السورية أملاً وفرصة لانهايار "محور الشر" الممتد من طهران إلى بيروت.

وعلى عكس الثورة التونسية والمصرية لم تُخف إسرائيل الشماتة باندلاع الثورة ضد النظام السوري، الذي تعتبره إسرائيل الحلقة الأهم في "محور الممانعة"، ففي كانون الأول 2011 صرح وزير الدفاع الإسرائيلي، إيهود باراك، مبشراً بأن نظام الأسد آيل للسقوط، وأن سقوطه سيكون خلال أسابيع معدودة، وأن هذا التحول سيوجه ضربة مميتة لمحور إيران . حزب الله. (هرئيل، 2011: خبر)

وقد عبر عاموس جلعاد، رئيس القسم السياسي الأمني في وزارة الدفاع عن قراءة مماثلة: "حيث قلل من خطر التهديد الذي تشكله التنظيمات الجهادية في حال سيطرتها على السلطة في سوريا، وأن هذا الخطر أقل من التهديد الذي يشكله محور إيران، سورية، حزب الله بالنسبة إلى إسرائيل. (بوحبوط، 2013: خبر)

نظرت إسرائيل إلى أن الثورة السورية وإطالة أمدتها سيجعل كافة الأطراف منهكة وغير قادرة على المساس بالأمن الإسرائيلي، كما أنها لم تُخف رغبتها في سقوط الدولة السورية وتقسيم سوريا إلى دويلات، وأن هذه الفكرة متداولة في أروقة الحكم والجيش الإسرائيلي، حتى أن ضابط

الاستخبارات العسكرية البروفسور يوقال نئمان، أعد خطة مفصلة سُميت "ملف لاقى" لتفكيك الدولة السورية وتقسيمها إلى دويلات طائفية، وبالتالي فإن تقسيم سورية ليس بالضرورة من دواعي قلق إسرائيل. (نكديمان، 2011: مقال)

ومن الواضح أن إسرائيل تتوق إلى سقوط النظام الحالي واستبداله بنظام معتدل مقرب من السعودية، ليصبح رأس الحربة في مواجهة إيران وحزب الله، وهذا الأمر هو الذي دفع ميخائيل هرتسوج السكرتير العسكري السابق لوزير الأمن شأؤول موفاز إلى الدعوة إلى تدخل دولي وإقليمي لدعم المعارضة وتعجيل سقوط النظام.

ومن المؤكد أن الموقف الإسرائيلي من الثورة السورية تشكل من عمق التهديد الأمني الاستراتيجي الذي يشكله حزب الله، والذي يعتبر سوريا البيئة الحاضنة له والمصدر الرئيس لتزويده بالسلح والخليف المخلص له، وبالتالي فإن سقوط النظام في سوريا يشكل ضربة قاضية لحزب الله، الذي سيكون حينها في مرمى المواجهة مع إسرائيل التي ستستفرد به في مواجهة غير متكافئة.

ثانياً: الموقف الإسرائيلي من قيادة مصر لمحور الاعتدال

بعد أحداث 11 سبتمبر 2011، والتي شكلت الضربة الأقوى للولايات المتحدة الأمريكية منذ تربعها على عرش قيادة العالم بدأت الولايات المتحدة تجري مراجعات شاملة على سياستها الخارجية وجعلت في الحرب على الإرهاب هو عنوان المرحلة الجديدة من قيادتها للعالم، كما أن المتغيرات المتسارعة في المنطقة دفعت الولايات المتحدة إلى إجراء تحديثات على إستراتيجيتها للأمن القومي والتي صدرت في شهر مايو 2012 واشتملت على مرتكزات رئيسة هي: (عبد الفتاح، 2011: 64)

- الحفاظ على أمن إسرائيل.
- استمرار تدفق النفط.
- التعاون في مجال مواجهة الإرهاب.
- دفع إيران بعيداً عن امتلاك أسلحة نووية ودعم الإرهاب العالمي.
- العمل على حل القضية الفلسطينية.

ولتضمن الولايات المتحدة الأمريكية تحقيق إستراتيجيتها للأمن القومي في منطقة الشرق الأوسط أدخلت الدول العربية ضمن ما عُرف "بالخصوصية العربية" والتي رأت من خلالها أن "الديمقراطية في المنطقة العربية غير ممكنة، بسبب الثقافة العربية الإسلامية، وبسبب الصراع العربي الإسرائيلي وعدم

الاستقرار، لذلك استبدلت السياسة الأمريكية الديمقراطية والحرية بالاستقرار والحفاظ على أمن إسرائيل، والمحافظة على تدفق النفط". (ياسين، 2010، 78)

تقسيم المحاور في المنطقة العربية قبل الثورات

أمام السياسة الأمريكية في المنطقة والتي سعت إلى دفع العالم العربي للسير في فلك سياستها ملوحة له بما تملك من خيارات وأوراق قوة تهدد عرش الأنظمة العربية، انقسمت المنطقة العربية بشكل واضح إلى محورين أساسيين:

1. محور الاعتدال: الذي ضم كلاً من مصر والسعودية، ومعها باقي دول الخليج باستثناء قطر، بالإضافة إلى الأردن واليمن ولم تكن دور المغرب العربي عن هذا المحور بعيد.
2. محور الممانعة⁽¹³⁾: وقادته إيران ومعها سوريا وحزب الله الذي فرض نفوذه في لبنان، وكذلك فصائل المقاومة الفلسطينية، واقتربت منهما في بعض القضايا قطر وتركيا أحياناً.

ورغم أن تبلور المحورين ارتبط بمقدار تحركهم في فلك السياسة الأمريكية وبالموقف من الصراع العربي الإسرائيلي، إلا أن سياسة المحورين فرضت توجهاتهما على المشهد والسياسة العربية بصفة عامة، وهو ما انعكس على المسارات التالية: (الزيات، 2013: نت)

المسار الأول: تصاعد التنسيق والتفاهم المصري السعودي، المدعوم من باقي دول الخليج والأردن واليمن سياسياً واقتصادياً، وتعامل القوى الدولية المعنية بالمنطقة وقضاياها معه كمحور محرك للأحداث في المنطقة، وانعكس ذلك التنسيق في مختلف مجالات التعاون، ومثل هذا المحور كتلة متوافقة في مواجهة المحور الآخر.

المسار الثاني: تزايد التحالف السوري القطري مع فصائل المقاومة وخاصة حماس وحزب الله، وتصاعد الخلافات مع المحور الأول وانعكاس ذلك على العلاقات الثنائية بين دول المحورين.

المسار الثالث: عدم قدرة أي من المحورين علي فرض وجهة نظره، فيما يتعلق بإيجاد حل للقضايا العربية المثارة وانعكاس ذلك على العمل العربي الجماعي والمشارك بصورة كبيرة.

¹³ محور المقاومة (أيضاً محور المقاومة والممانعة) اسم أطلقته على نفسها الدول التي تعارض السياسة الأمريكية في العالم العربي وتؤيد حركات التحرر الوطني العربية، وهذا المحور مؤلف من دول هي سوريا وإيران وحركات هي حزب الله في لبنان وبعض الفصائل الفلسطينية، ويكيبيديا الموسوعة الحرة، على الرابط:

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%AD%D9%88%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%88%D9%85%D8%A9

المسار الرابع: انشغال دول المغرب العربي بقضاياها الذاتية، وتوجهها الاستراتيجي إلى دعم علاقاتها مع الدول الأوروبية وهو ما اتضح خاصة في تونس والمغرب، وتبلور توجهات إلى علاقات جزائرية وليبية مع دول إفريقية مع تباين سياسة الدولتين على هذا المستوى.

هكذا كان المشهد العربي قبل الثورة عبارة عن احتقان واستقطابات ومزادات، دون بلورة أي حلول للقضية المركزية العربية، وهي الصراع العربي الإسرائيلي، كما انعكس ذلك على المصالحة الفلسطينية بصورة كبيرة، وانفتاح المشهد الإقليمي على حضور متزايد للقوى الإقليمية خاصة إيران وتركيا، وعدم القدرة على كسر الحصار عن غزة.

بالإضافة إلى ذلك فإن دخول المنطقة في حالة استقطاب بين المحاور أضعف من قدرة الدول على النهوض في المجالات المختلفة وخاصة الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمية وتركز جهدها على الجوانب الأمنية ما أغرق هذه الدول في حالة من تردي الأوضاع وارتفاع مستويات الفقر والبطالة والهجرة في صفوف الشباب.

موقع مصر في محور الاعتدال العربي

شكلت مصر نقطة الارتكاز الأهم في محور الاعتدال العربي بالنظر إلى موقعها الاستراتيجي في قلب العالم العربي وعلى الحدود مع إسرائيل وبتاريخها الحافل في العمل السياسي وإدارة الحالة العربية ما قبل وما بعد توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل عام 1978م وهي الاتفاقية المعروفة باسم كامب ديفيد، والتي بموجبها خرجت مصر من حلبة الصراع العربي الإسرائيلي، الأمر الذي اعتبرته الإدارة الأمريكية بأنه درة تاج السياسة الأمريكية في المنطقة، (حافظ، 2011، 71) ومنذ ذلك الوقت شهدت العلاقات المصرية الأمريكية تحولاً إستراتيجياً أو كما كان يطلق عليه أحياناً "علاقات خاصة".

ومن المهم الإشارة هنا إلى أن المنطقة العربية مرت بأربعة تحولات إستراتيجية مهمة شكلت الخارطة السياسية للمنطقة وتمثلت هذه التحولات الإستراتيجية في احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية عام 1948م، ثم الهزيمة الكبرى للعرب من قبل إسرائيل خلال حرب العام 1967م، وانتقلت المنطقة بعد ذلك إلى تحول سياسي لا يقل أهمية عن الأول والثاني تمثل في اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل عام 1978م وكان التحول الرابع والأهم من التحولات التي شهدتها المنطقة يتمثل في اتفاقية مدريد عام 1991م ومعها انتقل العرب من حالة الصراع مع إسرائيل لعهد جديد من التسوية السلمية التي مهدت فيما بعد لاتفاقية السلام بين منظمة التحرير وإسرائيل "اتفاقية أوسلو" عام 1993م.

وقد شكلت مصر نواة محور الاعتدال العربي، وساهمت بشكل كبير في إنشائه بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية التي شجعت مصر في بداية عهد الرئيس محمد حسني مبارك على إعادة ترسيم علاقاتها مع الدول العربية بعد التوتر الذي شابها في أعقاب توقيع اتفاقية كامب ديفيد، وقد ساهم هذا الأمر في أن تلعب مصر دور العراب لإقناع العرب بأهمية إنهاء الصراع مع إسرائيل، وإقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية معها، من خلال توقيع اتفاقيات ومعاهدات جماعية وفردية.

كما لعبت مصر دورًا فاعلاً خلال مؤتمر مدريد والذي عقد في 1991/10/30م، والذي دشّن عملية التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي حيث برز الدور المصري في إقناع الدول العربية بأهمية إنهاء الصراع مع إسرائيل، بدعوى أن الولايات المتحدة ستدفع باتجاه إنهائه سلمياً، بما يضمن حصول الدول العربية المجاورة لإسرائيل على أراضيها المحتلة عام 1967م، وأن هذا الأمر لن يتم إلا من خلال حضور العرب للمؤتمر وهو ما تم بالفعل، ففي 1991/4/21م التقى وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر بالرئيس المصري حسني مبارك في القاهرة، وطلب منه المساعدة في دفع الدول العربية وتشجيعها على المشاركة في مؤتمر السلام، وقد أبدى مبارك استعداده التام للمساعدة. (محمود، 2012: 7)

نجحت مصر في إخراج محور الاعتدال العربي بصورته الكاملة من خلال المبادرة العربية التي قُدمت خلال قمة الرياض عام 2002م، والتي قدم فيها العرب رغبة كاملة في السلام مع إسرائيل عبر دعوتهم إلى إنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي مقابل التطبيع والاعتراف بإسرائيل، وقد لعبت مصر دوراً محورياً في هذه المبادرة كما لعبت دور الوسيط في المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية.

شكل اختيار الرئيس الأمريكي باراك أوباما لجامعة القاهرة لمخاطبة العالم العربي والإسلامي خلال زيارته لمصر في 2009/6/4م، اعترافاً أمريكياً بمكانة مصر وثقلها الإقليمي من ناحية، وتشجيعاً لها لممارسة دور أكثر فعالية في قيادة محور الاعتدال بما يتوافق مع الرؤية الأمريكية الجديدة للعلاقات الدولية من ناحية أخرى، وهو ما جعل الدور المصري في قيادة هذا المحور على الرغم من وجود السعودية ضمنه.

وبذلك تكون مصر ليس فقط اللاعب الأهم من بين دول محور الاعتدال بل هي صاحبة الفضل في تأسيس هذا المحور الذي يتحرك وفق الرؤية الأمريكية والتي كانت تربطها علاقة إستراتيجية بمصر تقوم على اعتبار أن القاهرة تمثل اللاعب الإقليمي الأهم بالنسبة لواشنطن، بينما تمثل الأخيرة اللاعب الدولي الأهم بالنسبة للقاهرة. (محمود، 2012: 8)

واقع محور الاعتدال في أعقاب الثورة المصرية

شكلت الثورات العربية حالة من التحول الإستراتيجي في المنطقة ما زالت آثارها وتداعياتها حتى اليوم، وعلى الرغم من أهمية الدول التي عاشت الثورات إلا أن الثورة المصرية تبدو هي الأهم بالنظر إلى الاعتبارات السابقة التي ذكرناها وأهمها الدور الحيوي الذي لعبته مصر في العلاقات العربية الإسرائيلية، ولكونها نقطة الارتكاز لتمرير السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

لم تكن مصر دولة هامشية في محور الاعتدال العربي بل كانت النواة لهذا المحور والذي فضل التحرك في فلك السياسة الأمريكية على حساب إرادة الشعوب العربية، وبالتالي فإن أي تحول شعبي ديمقراطي في مصر سيأتي بقيادة لا تقبل على نفسها السير في الفلك الأمريكي والذي يضع على سلم أولويات أمنه القومي حفظ أمن إسرائيل! على حساب إرادة الشعب الذي صنع الثورة وهو ما حدث بالفعل مع وصول محمد مرسي لسدة الحكم كأول رئيس مصري منتخب في أعقاب ثورة يناير.

ولذلك ترى إسرائيل أن الثورات العربية أعاد الكيان الإسرائيلي إلى المربع الأول من حيث رفض شرعيتها لدى الجمهور العربي، لأنه منح الفرصة للجماعات التي تتخذ مواقف عدائية من الحركة الصهيونية للتعبير عن ذاتها وإبراز مدى التقاف الجماهير حول مواقفها، وبالتالي مع وصول هذه الجماعات لسدة الحكم في مصر تكون مصر قد خرجت فعلياً من محور الاعتدال العربي. (النعامي، 2014: نت)

بعد الثورة المصرية خرجت مصر من محور الاعتدال، رغم أنها سعت إلى الحفاظ على علاقة متوازنة مع دول هذا المحور كالسعودية والأردن، وظهر وكأن هذا المحور قد تفكك ولم يعد قائماً وأن ما تبقى من دول هذا المحور ذهب يسعى إلى ترتيب أوراقه وإعادة التوضع وفق الاعتبارات التي فرضتها الثورة، كما أن الموقف المصري بدأ وكأنه أصيب بهزة عنيفة قلبت كل مواقفه على الصعيد الداخلي والإقليمي وحتى على صعيد إعادة التشكل والتوضع وفق اعتبارات فرضتها الإرادة الشعبية.

أ. المحور المصري - التركي:

شكلت الثورات العربية تحدياً حقيقياً أمام تركيا وفتح أمامها في ذات الوقت نافذة فرص، وأتاح لها تقديم نفسها كنموذج لديمقراطية إسلامية ناجحة، في البداية ترددت الحكومة التركية في حسم طريقة الاستجابة للثورات الشعبية، بخاصة حين انتقلت الثورات من تونس ومصر إلى ليبيا وسوريا، لكنها أكدت منذ اللحظة الأولى وقوفها إلى جانب المطالب الشعبية المشروعة، واختارت كدولة ديمقراطية الانحياز إلى دعم مسار التحول الديمقراطي، وأكدت قناعتها بأنه لا مفر من التغيير في المنطقة صوب التعبير عن إرادة الشعوب.

موقف تركيا المنسجم مع تطلعات الشعوب ومع توقعها للنهوض والحرية والكرامة، جعلها محل ارتياح للدول والأحزاب التي قادت الثورات العربية، فما أن ظهرت نتائج الانتخابات المصرية وصعد الرئيس محمد مرسي إلى سدة الحكم، حتى وجدت مصر في تركيا شريكًا إستراتيجيًا، يؤمن بإرادة الشعب المصري وما حققه من خلال الثورة.

حرصت مصر وتركيا على بناء علاقة إستراتيجية انطلاقًا من شعور كل طرف بحاجته إلى الطرف الآخر، وقد مثلت زيارة رئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان" على رأس وفد يضم 14 وزيرًا و200 رجل أعمال إلى مصر يومي 17 و18 نوفمبر 2012 دليلًا على هذا الحرص، وتمخض عن هذه الزيارة، توقيع اتفاقية بين الجانبين تقضي بإعطاء مصر قرضًا ميسرًا بقيمة مليار دولار، والتأكيد على أهمية التعاون لجذب الاستثمارات التركية ومضاعفتها لتصل لـ 5 مليارات دولار، كما تم توقيع 27 اتفاقية ثنائية في عدة مجالات أهمها، التجارة والاستثمار، التعليم والصحة، البنية التحتية والنقل. (المصري اليوم، 2012: نت)

ولقد رأت مصر في التقارب التركي، فرصة لزيادة التعاون والدعم بين الدولتين في المجالات كافة، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها مصر ما بعد الثورة، كما تعد تركيا قاطرة لها في أوروبا، وفي المقابل، حظيت مصر بمكانة كبيرة في السياسة الخارجية التركية، باعتبار مصر قاطرة العالم العربي، وتقع في قارتي آسيا وإفريقيا، لذا ستعد بوابة تركيا في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا. (المشهد السياسي، 2012/11/17: 12)

بالإضافة إلى ذلك فإن مما شجع هذا التعاون بين مصر وتركيا هو امتلاك مصر أحد أهم الجيوش في المنطقة، كما أن مصر تتمتع بدور تاريخي يؤهلها لدور إقليمي مقبول ومعترف به من القوى الإقليمية والدولية كافة، كما توجد رؤية مشتركة للدولتين تجاه بعض القضايا الإقليمية، كالأزمة السورية، والصراع العربي-الإسرائيلي، والبرنامج النووي الإيراني، (خليل محمد، 2012: نت) وبالإضافة إلى ما سبق فإن ثمة عوامل أخرى دفعت تركيا إلى التقارب مع مصر، لعل أبرزها: (كورأوغلو، 2011: 4)

■ توتر العلاقات بين إسرائيل وتركيا، نتيجة للاعتداء الإسرائيلي على السفينة التركية، والذي أسفر عنه مقتل 9 جنود أتراك، الأمر الذي رفضته تركيا وطالبت إسرائيل بالاعتذار لكن الأخيرة رفضت، فطردت تركيا السفير الإسرائيلي، وتجميد العلاقات بين البلدين في المجالات العسكرية والدفاعية وإعلان تركيا تحريك سفنها نحو شرق البحر المتوسط.

■ محاولة ملء الفراغ الإستراتيجي في المنطقة عبر أدواتها الثقافية والدينية والاقتصادية، مع دول شعوب المنطقة، فلعل أحد أسباب قبولها عربيًا وإسلاميًا أنها دولة سنية الأمر الذي من شأنه أن يلعب دورًا في مواجهة إستراتيجية المد الشيوعي الإيراني في المنطقة.

■ قيام الثورة السورية؛ حيث كانت سوريا بالنسبة للإستراتيجية التركية بمثابة دولة المفتاح في المنطقة، لكن ومع تغير خريطة التوازنات النوعية بعد نجاح الثورة المصرية والتونسية، اتجهت تركيا إلى دعم ثورة الشعب السوري، وخاصة أنها ترى في مصر ما بعد الثورة المدخل الأنسب لها إلى المنطقة خلفًا لسوريا.

■ الدعم التركي للثورة السورية، أدى إلى مزيد من التوتر في علاقاتها مع كل من إيران والعراق.

ترى الدراسة أن هذا التقارب المصري التركي إذا ما أضيفت له قطر وحكومة الترويكاف في تونس بالإضافة إلى فصائل المقاومة الفلسطينية شكل ما يشبه التحالف غير المعلن وظهر وكأن محورًا جديدًا يولد في المنطقة العربية تمثله بشكل رئيس مصر القادمة من محور الاعتدال وتركيا القريبة من محور الممانعة، وهو الأمر الذي يعكس بوضوح ما انتهجته الثورات العربية في المنطقة.

إلا أن هذا المحور ما لم يكن قادرًا على فرض نفسه بثقل على الساحة السياسية الإقليمية بسبب الأوضاع الداخلية التي تعصف بدول الثورات العربية.

ب. محور الاعتدال وواقع ما بعد الثورة

لا يمكن القفز على أن ما حدث في المنطقة العربية كان بمثابة الزلزال الإستراتيجي الذي أصاب كل مكونات المنطقة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والعسكرية، وما زالت آثاره وتداعياته قائمة حتى اليوم وقد لا تستقر قريبًا، فمنذ تلك الليلة التي كان يبحث فيها الرئيس التونسي عن مدرج مطار لتهبط عليه طائرته أدرك الجميع أن ثمة أمرًا كبيرًا جدًا قد وقع في العالم العربي، شاءت أم أبت.

ومع اتساع رقعة الثورات العربية وتتابع سقوط الأنظمة وتحديدًا النظام المصري الذي شكل لعقود من الزمن نقطة الارتكاز في لعبة المحاور الإقليمية، بدأ الجميع في محاولة ترتيب الأوراق والمحافظة على ما تبقى من النظام العربي الرسمي، وقد شكلت استضافة المملكة العربية السعودية لبن على مرحلة متقدمة على مستوى صنع القرار؛ وكأن المملكة قد اختارت لنفسها تزعم المحور الذي يرفض فكرة انتفاضة الشعوب، وهو أمر يمكن تفهمه بالنظر لتكوين المملكة العربية السعودية منذ تأسيسها.

كانت السعودية تجد نفسها ملزمة بالمحافظة على ما تبقى من محور الاعتدال العربي خاصة بعد سقوط نظام مبارك، وكان التحرك السعودي نابغاً من شعور المملكة أنها بحاجة إلى إعادة التوضع أمام التحديات التي تواجه المنطقة العربية، وذلك بغرض تحسين مكانتها الجيوسياسية في مواجهة التحديات الكبيرة التي تعصف بالمنطقة العربية.

وقد تميزت السياسة السعودية تجاه الثورات العربية بأنها سياسة متغيرة وغير متماثلة في ذات الوقت؛ إذ بينما كانت سياسة السعودية تجاه ما حدث في كل من مصر وتونس واليمن معارضة لسقوط أنظمة الحكم في تلك الدول، فإنها تدخلت بشكل مباشر في الأزمة البحرينية، ثم أثرت عدم الظهور في الصورة بشكل مباشر في كل من الأزميتين الليبية والسورية. (العكوك، 2011، نت)

وقد شكل إعلان الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبد اللطيف الزياتي إثر قمة تشاورية في الرياض تأييد قادة الدول الست انضمام الأردن والمغرب إلى صفوف المجلس، ولادة تحالف عربي جديد على أنقاض محور الاعتدال قوامه الأنظمة الملكية الوراثية. (بي بي سي عربي، 2011: نت) وهو ما عُرف باسم "تحالف الملكيات".

ويُمكن الإشارة هنا إلى ثلاثة أبعاد رئيسة دفعت بالمملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون إلى التحرك نحو إعادة التوضع، وفي ظل موجة الثورات العربية والتي وصلت لليمن خاصة المملكة الجنوبية، وتشمل هذه الأبعاد الثلاثة ما يلي: (التامامي، 2015: نت)

1. انتهاج دول المجلس، على أساس جماعي أو حتى على أساس فردي، لسياسة أكثر تأكيداً (Assertive) ونشاطاً لمواجهة تداعيات عدم الاستقرار الإقليمي⁽¹⁴⁾؛ فلقد كانت دول المجلس الطرف الرئيس المبادر في اليمن، كما لعب المجلس دوراً دبلوماسياً وعسكرياً مهماً في الإطاحة بنظام العقيد معمر القذافي في ليبيا، بينما لا تزال دول المجلس تلعب دور الداعم الرئيس للمعارضة السورية. من جهة أخرى، لعبت دول المجلس، وإن كان بطريقة غير منسقة، دوراً أساسياً في التطورات السياسية في مصر منذ الإطاحة بحكم الرئيس الأسبق حسني مبارك.
2. يأتي إعادة التوضع الخليجي في السياق الإقليمي فهو تعزيز أوجه التنسيق والتكامل ضمن المنظومة الخليجية ذاتها، وخاصة في الإطارين الأمني والدفاعي؛ فقد شهدت الفترة من 2011 وحتى اليوم، نقلة كبيرة في هذا الصدد؛ حيث مثّلت الأحداث التي شهدتها كل من البحرين وعمان فرصة نادرة لدول المجلس لإظهار قدراتها العسكرية والمالية لنزع فتيل مسببات عدم

¹⁴ لتفاصيل أكثر انظر: Al Tamamy, S. Saudi Arabia and the Arab Spring, Opportunities and Challenges of Security, In: Journal of Arabian Studies: Arabia, the Gulf, the Red Sea, Volume 2, Issue 2, 2012, Pages: 143-156.

الاستقرار التي قد تشهدها الدول الأعضاء. كما شهدت هذه الفترة التوقيع على الاتفاقية الأمنية الخليجية، والتي من شأنها إقامة فضاء أمني مشترك بين الدول الأعضاء.

3. ويمكن الإشارة إلى إنشاء المجلس قوة بحرية خليجية مشتركة، وكذلك عزمه على إنشاء قيادة عسكرية موحدة كأبرز الأمثلة على التقدم الملموس في تعزيز أوجه التنسيق والتكامل في الإطارين الأمني والدفاعي، كما مثّلت الدعوة التي قدمتها المملكة العربية السعودية في قمة الرياض، في شهر ديسمبر/كانون الأول من عام 2011، بشأن تحول دول المجلس من حالة التعاون إلى حالة الاتحاد، والتي لا تزال قيد البحث والدراسة، ذروة محاولات تعزيز أوجه التعاون والتنسيق والتكامل ضمن المنظومة الخليجية.

4. إعادة التوضع الخليجي يأتي في السياق الإقليمي فهو الإعلان عن دعوة كل من الأردن والمغرب إلى الانضمام إلى مجلس التعاون؛ ما يشير إلى توجه قوي للدول الأعضاء نحو توسيع المنظومة الإقليمية الخليجية.

ويرى البعض أن ثمة أسبابًا تقف خلف الجهد الخليجي بشكل عام والسعودي بشكل خاص نحو تشكيل تحالف عربي جديد، وأنه ضم 42 مليون نسمة (سكان المغرب والأردن إلى نحو 38 مليونًا هم مجموع سكان دول الخليج، ودعوة الأردن إلى الانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي بعد 15 عامًا من أول طلب قدمته للانضمام إلى المجلس ليس صدفة، بل تقف خلفه دوافع واعتبارات أهمها: (الرنتاوي، 2011: نت)

1. التغيرات الكبيرة الجيوإستراتيجية نتيجة الثورات العربية التي أطاحت بحلفاء كبار للخليج خاصة نظام مبارك، وتهدد حلفاء آخرين، وقضت على محور الاعتدال العربي.
2. التهديد الإيراني الذي باتت دول الخليج قلقة منه أكثر من أي وقت مضى، مضافاً إليه التغيير في مصر، وما جرى في البحرين واليمن، وهو ما أشعل الثورات في الحوض الخليجي.
3. "التهديد الإرهابي" المستمر لدول الخليج خاصة السعودية ووجود تنظيم القاعدة القوي في اليمن، وتيقن دول الخليج بأنه لا يمكن الاعتماد على الحليف الأمريكي الذي تخلى عن مبارك، وتغير إستراتيجية واشنطن تجاه عدم إرسال قوات إلى الخارج وخوض حروب جديدة، وهو ما زاد قلق الخليجيين حيال الخطر الإيراني المتصاعد وفق رؤيتها.

ويمكن القول إن السعودية تجد اليوم نفسها مدعوة إلى ممارسة دور لطالما بحثت لنفسها عنه وهو دور قومي قيادي في المنطقة، لكن دورًا كهذا كان قد استحوذت عليه مصر بزعامة جمال عبد الناصر في الستينيات، وحاولت العراق لعبه في عهد صدام حسين في الثمانينيات وبداية التسعينيات، ومن ثم مصر من جديد خلال حكم حسني مبارك بعد وقوع العراق تحت الاحتلال

الأمريكي، لذلك فإن السعودية تقترض أن يوفر لها هذا التحالف فرصة للاضطلاع بدور أكبر بكثير. (العكلك، 2011: نت)

كما أن التحالف العربي الجديد الذي بدأ يتشكل على أنقاض محور الاعتدال وإن كانت الدول المكونة له هي دول كانت ضمن هذا المحور إلا أن الباعث إلى إعادة تشكيلها اليوم هي بواعث داخلية إقليمية أكثر منها دولية، ولذلك فإن هذه الدول تتحرك من واقع الرغبة في التكامل لمعالجة مشاكل داخلية تعيشها، فالأردن الذي يواجه مشاكل في العمالة وارتفاع فاتورة النفط والغاز يرى أن انضمامه إلى مجلس التعاون سيساهم بشكل مباشر في معالجة أزماته الاقتصادية، لأن اقتصاد دول أربعة عقود كان يتطور اعتماداً على العمالة الأردنية في الخليج، لذلك فهو يعمل على أن تساعد العضوية في تخفيف الوضع الاقتصادي. (العربية، 2011: نت)

وفي المقابل فإن مجلس التعاون الخليجي يرى في الأردن مكسباً لتوفير الحماية الأمنية حيث أن الأردن يملك أقوى شبكة أمنية في العالم العربي، كما أن الأردن الذي أدان التدخل الإيراني في دول الخليج يملك موقعاً متقدماً لصد أي محاولات للتوسع الإيراني نحو الخليج.

ومن هنا نجد أن المحور العربي الذي أقيم على أنقاض محور الاعتدال في أعقاب الثورات، هو محور يقوم بالأساس على سعي دوله إلى وقف حالة التمدد في الثورات العربية، كما أن القلق والخوف من نتائج الانتفاضات العربية والرغبة في المحافظة على الملكيات هو العامل الأهم الذي دفع دول الخليج وما تبقى من محور الاعتدال إلى ترتيب أوضاعهم استشعاراً منهم أن الحليف الغربي لم يعد قادراً على توفير شبكة الأمن التي تحمي الأنظمة من شعوبها المنتفضة في وجه الظلم والاستبداد والباحثة عن الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية.

الموقف الإسرائيلي من إعادة تشكيل محور الاعتدال

بعد الإطاحة بالرئيس المصري محمد مرسي في 3 يوليو 2013م، وما ظهر وكأنه مشاركة خليجية في دفع هذه الإطاحة من قبل المؤسسة العسكرية المصرية، أصبح الواقع العربي أكثر تعقيداً، خاصة وأن الثورات العربية ما تزال تتعثر ولم يكتب لها الاستقرار وأضحت الإطاحة بمرسي بمثابة ثورة مضادة أريد لها أن تكون بداية للقضاء على أحلام الشعوب وطموحاتهم في التحول الديمقراطي.

لم تكن إسرائيل بعيدة عن تطورات المشهد العربي، بل سارعت إلى تبيرير الخطوة التي أقدمت عليها المؤسسة العسكرية في مصر لأنها ترى وفق ما أكدته مراكز أبحاث إسرائيلية أن أهم التداعيات الإستراتيجية للانقلاب الذي قاده وزير الدفاع المصري الفريق أول عبد الفتاح

السيسي وأطاح بالرئيس محمد مرسي هو استعادة "محور الاعتدال العربي" دوره من جديد.
(النعامي، 2013: نت)

حيث أشار السفير الأسبق لإسرائيل في القاهرة "تسفي مزال" إلى " أن الانقلاب الذي قاده السيبي يسمح بإعادة بناء التوازنات الإقليمية عبر ضخ الدماء في عروق محور الاعتدال العربي، بعد عودة مصر إلى لعب الدور الرئيس في محور الاعتدال، إلى جانب الأردن ودول الخليج العربي". (النعامي، 2013: نت)

لقد انطلقت إسرائيل في جهدها للحفاظ على نظام السيبي قويا من رغبة حقيقية في إمكانية عودة المنظومة العربية إلى الواقع التي كانت عليه قبل الثورات العربية؛ على أن يكون أحد أهم مظاهر التحول في التوازنات الإقليمية انبعث محور الاعتدال العربي من جديد، والذي يفترض أن يضم إلى جانب مصر، كلاً من السعودية والأردن وجميع دول الخليج باستثناء دولة قطر، حيث تتطلق إسرائيل من افتراض مفاده أن هذا التحول سيسمح لها مجدداً بهامش مرونة كبير في التعاطي مع دول المنطقة بما يحقق مصالحها. (ليفين، 2013: نت)

لقد رأت إسرائيل أن مما يبشر بإمكانية عودة محور الاعتدال هو مسارعة دول الخليج، باستثناء قطر، إلى تقديم 12 مليار دولار لإنقاذ الاقتصاد المصري بعد الإطاحة بمرسي؛ (مزال، 2013: نت) من هنا، فإن الافتراض السائد في إسرائيل هو أن نجاح تحالف العسكر والليبراليين في جلب الاستقرار إلى مصر سيحسن البيئة الإستراتيجية لإسرائيل، من خلال تعزيز فرص مواجهة الجماعات الجهادية الإسلامية، وصد التهديد الإيراني، وتوفير ظروف أفضل لمواجهة البرنامج النووي لطهران، من هنا لا يجد الإسرائيليون غضباً في مطالبة الإدارة الأمريكية بالإسهام في تعزيز قوة تحالف الجيش والليبراليين في مصر. (مزال، 2013: نت)

كما أن إسرائيل كانت ترى في عودة محور الاعتدال من جديد بقيادة مصر ضمان لاستقرار حدودها الجنوبية وحفظ أمنها، ولذلك كانت أول من تحرك من خلال عدة قنوات لمسؤولين كبار في الإدارة الأمريكية مطالبة بعدم المس بالمعونات الأمريكية المقدمة للجيش المصري والتي تقدر بـ 1.3 مليار دولار في أعقاب الإطاحة بمرسي، على اعتبار أن قطع المساعدات سينعكس سلباً على الأمن القومي لإسرائيل. وقد دعا سفير إسرائيل الأسبق في القاهرة "تسفي مزال" العالم إلى إعداد خطة مساعدات اقتصادية ضخمة للسلطات في مصر على غرار خطة "مارشال" التي قدمها الغرب إلى ألمانيا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، على اعتبار أن مثل هذه الخطوة تقلص فرص فشل الانقلاب وعودة الإسلاميين للحكم. (النعامي، 2014: نت)

وقد دعا مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلي الأسبق ألون ليفين دوائر صنع القرار في تل أبيب إلى تحديد مكامن الخطر الاقتصادي التي تهدد حكم العسكر والمصارعة بتقديم المساعدة على حلها، لا سيما مشكلتي المياه والزراعة، مع تقديم اقتراح بعرض إمكانية استفادة مصر من القدرات التقنية والعلمية لإسرائيل لتقليص مظاهر تأثير هاتين المشكلتين، على اعتبار أن استقرار سلطة العسكر يمثل "مصلحة إسرائيلية" عليا. (النعامي، 2014: نت)

وهكذا فإن إسرائيل وجدت في الإطاحة بمرسي وتعثر الثورات العربية فرصة مهمة لإعادة محور الاعتدال، كما أنها لمست أن عديدًا من الدول العربية وخاصة الأردن ودول الخليج تلتقي معها في مخاوفها من استمرار الثورات العربية، ومما لا شك فيه أن أحد أهم هذه المخاوف التي أثارتها الثورات العربية لدى صناع القرار في تل أبيب هو الخوف من إمكانية المس باستقرار نظام الحكم في الأردن الذي يوصف في تل أبيب بأنه أهم حلفاء إسرائيل الإقليميين.

وقد عبر "دوري غولد" -المستشار السياسي لنتنياهو- في مقال نشره في صحيفة "إسرائيل اليوم" عن هذا الموقف بصراحة. وفي مقال نشره في "هآرتس" اختار الوزير الإسرائيلي الأسبق الجنرال "أفرايم سنيها" الحديث عن دور التعاون الأمني والتنسيق الاستخباري مع الأردن في حماية "الأمن القومي" الإسرائيلي، مؤكدًا أن آلاف الإسرائيليين "مدينون ببقائهم على قيد الحياة للجهود التي بذلتها المخابرات الأردنية"؛ وقد اعتبر وزير القضاء الإسرائيلي الأسبق يوسي بيلين أن وجود النظام الأردني على الحدود الشرقية لإسرائيل يمثل "أكبر نعمة تحظى بها الدولة اليهودية". (النعامي، 2014: نت)

ومن هنا يبرز حجم القلق الذي أصاب إسرائيل في أعقاب الثورات العربية وتراجع دور محور الاعتدال الذي شكل رافعة للموقف الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط، كما تعكس الإطاحة بمرسي ودور إسرائيل في حماية نظام السيسي حجم الارتياح الإسرائيلي والرغبة في استعادة محور الاعتدال من جديد، ويمكن أن نرصد هنا كيف انعكس محور الاعتدال على واقع المنطقة من خلال مواقف الدول المشاركة فيه من (الإسلام السياسي) أو عبر مشاركتها غير المباشرة في الحرب على غزة.

أ. محور الاعتدال في مواجهة الإسلام السياسي

لم تُخفِ إسرائيل ارتياحها من قرار السعودية وضع جماعة الإخوان المسلمين على قائمة الجماعات الإرهابية؛ (asharqalarab، 2014: نت) فقد كان رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الصهيوني السابق "عاموس يادلين" أوضح المحتفيين بالقرار السعودي، الذي عدّه "قرارًا تأسيسيًا" يفتح الباب على

مصراعيه أمام تحولات "إيجابية جدًا" تؤدي إلى تحسن البيئة الإستراتيجية لإسرائيل، على اعتبار أنها تضيق الخناق على أطراف تمثل تهديدًا لها. (النعامي، 2014: نت)

كما أن إسرائيل رأت في القرار السعودي تجاه الإخوان المسلمين فرصة لتشديد إضافي على وصول الأموال للمقاومة الفلسطينية، وسد منافذ الدعم المالي للقطاع بشكل مطلق، كما سيساهم في مساعدة مصر على إحكام الحصار على القطاع، بما يحقق مصالح إسرائيل، ويلحق ضربة قوية للمقاومة الفلسطينية، سيما حركة حماس. (النعامي، 2014: نت)

وهنا يتضح أن الولادة الجديدة لمحور الاعتدال العربي لا تقوم على أساس مجابقتها لمحور الممانعة الذي تمثله إيران فحسب، بل تقوم بشكل رئيس على مواجهة المحور الذي تشكل من قطر وتركيا والإخوان المسلمين هذا المحور الذي استقاد من هبة الشارع العربي وقوة صعود الإسلام السياسي، والذين أثبتوا أنهم يشكلون خطرًا أكبر يهدد أمن إسرائيل واستقرارها.

كما أن هذا المحور وإن اختلف في نظريته للملف السوري بين من يريد إسقاط نظام الأسد ومن يسعى إلى إيجاد حل سياسي للأزمة السورية، إلا أن هناك أسسًا يتفق عليها الجميع وهي ضرورة إنهاء الأزمة السورية، وهو الأمر الذي لا تُخفِ إسرائيل ارتياحها له، لأن محور الاعتدال لن يسمح للجماعات المتطرفة أو الإخوان بقيادة المشهد في سوريا عند أي حل لأزمته.

ب. محور الاعتدال ودوره في الحرب على غزة صيف 2014

شكلت الحرب التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة صيف العام 2014م فرصة أخرى لاختبار محور الاعتدال العربي ومدى فعاليته في الضغط على المقاومة الفلسطينية من جانب وإخماد أي تحرك شعبي عربي لنصرة غزة من جانب آخر، خاصة بعد أن شاهدت إسرائيل كيف أثر غياب هذا المحور عليها خلال الحرب التي شنتها على غزة نهاية العام 2012م، وكيف نجح المحور المصري التركي القطري في وقف الحرب والضغط عليها للاستجابة لشروط المقاومة.

وعلى الطرف الآخر فقد شكّلت الإطاحة بمرسي وسقوط حكم الإخوان في مصر نكسة إستراتيجية حادة للمقاومة الفلسطينية؛ فقد فقدت ظهورًا إستراتيجيًا كان يمكنها من خلاله بناء قوتها الرسمية والشعبية بما يتيح لها القدرة على الصمود، وبفقدان هذا الظهير لم يعد لغزة من معبر طبيعي إلى العالم الخارجي وأصبح الحبل السري بين غزة والخارج منقطعًا أو شبه منقطع، كما أن مقومات الصمود من أدوات إعادة الإعمار وغيرها لم تعد قائمة. زاد من حالة البؤس هذه سَيْر بعض دول الخليج في رُكْب النظام المصري الجديد مما جعل ظهيرها حتى الشعبي منه في تلك الدول في حالة شبه الشلل. (الجزيرة نت، 2014: نت)

هذا الواقع العربي الجديد الذي بدأ يتشكل منح إسرائيل هامش مرونة كبير لمواصلة الحرب على حماس وفق ما قاله رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الأسبق أهارون زئيفي والذي وصف ما يحدث بأنه "زلزال" حيث لا تتردد دول عربية في التعاون مع إسرائيل في حربها على الإسلاميين المتطرفين؛ وأنه لا أحد كان يصدق أنه سيأتي اليوم الذي تدافع فيه مصر عن المصالح الإسرائيلية على هذا النحو من الوضوح والثبات كما يحدث في الحراك الهادف إلى التوصل لوقف إطلاق نار. (النعامي، 2014: نت)

وجدت إسرائيل أن محور الاعتدال العربي بما يحمله من عدااء مطلق للإسلام السياسي منحها هامشاً مهماً للعمل ضد حركة حماس وقطاع غزة دون أن تجد ضغطاً من أي طرف عربي نحو ضرورة وقف الحرب التي استمرت لـ 51 يوماً، بل إن رئيس الوزراء نتنياهو تحدث خلال الحرب أن العالم العربي كله ضد حماس. (نتنياهو، 2014: نت) في إشارة إلى محور الاعتدال.

ترى الدراسة أن المنطقة العربية ما زالت في طور التشكل بعد زلزال الثورات، وأن تحولاً إستراتيجياً يحدث في المنطقة بين أنظمة تحاول فرض هيمنتها بالقوة والاستبداد وبين شعوب ترى تسعى إلى الانعتاق وتبحث عن الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، وأن هذا التشكل يعني أن التحالفات والمحاور التي تتشكل سرعان ما تذوب مع أي حدث أو موقف يأتي في سياق حالة التحول الكبرى التي تعيشها المنطقة.

لقد عاش محور الاعتدال العربي مراحل متعددة خلال السنوات الستة الماضية وهذه المراحل هي:

1. محور الاعتدال الذي تتفرد بزعامته مصر لما تمثله من موقع إستراتيجي ودور تاريخي مهم في المنطقة إلى جانب دول الخليج والأردن وبعض الدول العربية الأخرى، ويرى هذا المحور أنه في حالة مواجهة مع محور الممانعة الذي تنزعه إيران إلى جانب سوريا وتقف معهم في بعض المواقف تركيا وقطر وحزب الله وبعض الفصائل الفلسطينية، وهذا المحور ظل يسير في فلك السياسة الأمريكية حتى اندلاع الثورات العربية.

2. بعد الثورات العربية حاولت السعودية لملمة محور الاعتدال عبر سعيها إلى توسيع مجلس التعاون الخليجي ليشمل الأردن والمغرب وهو ما عُرف بمحور الملكيات العربية والذي قام على أنقاض محور الاعتدال، وقد وجد هذا المحور أمامه عدداً من التحديات أبرزها الخطر الإيراني وثورات الشعوب العربية، كما ظهر في موازاة هذا المحور المصري التركي القطري والذي ساند الثورات العربية وانحاز إلى القضية الفلسطينية، واتفق المحوران على ضرورة إيجاد حل للأزمة السورية وإن اختلفا في آليات تحقيق ذلك.

3. بعد الإطاحة بمرسي وانكسار موجة الثورات العربية بدأت محاولات إحياء محور الاعتدال من جديد وتقاسمت قيادته مصر والسعودية، ووجد هذا المحور نفسه في مواجهة الإسلام السياسي وهو ما جعله أقرب إلى المواقف الإسرائيلية في تشديد الحصار على المقاومة في غزة والقضاء بعدم منح الإسلاميين أي فرصة في سوريا، وقد تقاطعت بعض دول هذا المحور مع دول أخرى كالتحالف السعودي القطري التركي والذي يتفق مع السعودية في الأزمتين السورية واليمنية لكنه يختلف معها في الملف المصري.

الخلاصة:

محور الاعتدال يعيش الآن بعثاً جديداً بعد أن غيبيته موجة الثورات العربية، وهذا المحور يمثل تهديداً واضحاً للقضية الفلسطينية كما ظهر خلال الحرب على غزة صيف العام 2014م، وهو ما يعني أن القضية الفلسطينية ستكون أمام اختبارات صعبة بين محور يريد تصفية القضية وفق رؤية دولية ترتضيها إسرائيل وبين مقاومة ترى أن تحقيق العدل في فلسطين هو بالخلاص من الاحتلال.

كما أن هذا المحور لا يضع مصالح المنطقة على قائمة أولوياته، بل يسعى إلى إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الثورات العربية من فساد واستبداد، وهو ما يجعل المسؤولية كبيرة على عاتق الشباب العربي بضرورة الوقوف في وجه هذا المحور الذي يهدد أحلامهم بالعيش والحرية والكرامة الاجتماعية.

النتائج والتوصيات

1. نتائج الدراسة.
- 2: توصيات الدراسة.

النتائج والتوصيات

أولاً: نتائج الدراسة

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها:

❖ اندلعت ثورة 25 يناير 2011م في مصر، بعد سنوات من حالة الانسداد في الأفق السياسي، وفي أوج الحديث عن توريث السلطة من قبل مبارك لنجله جمال، وتتسم الثورة المصرية أنها ثورة شعبية عفوية بسيطة قادها الشباب والطبقات الوسطى رغم ما يقال إنها مؤامرة أمريكية وهو ما اعتبرته الدراسة تقليلاً من شأن الثورة المصرية والشعب المصري، حيث جاءت الثورة في ظل تردي الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وازدياد ملحوظ في المظاهرات الاحتجاجية المطالبة، بالإضافة إلى الدور المحرض الذي لعبته وسائل الإعلام الخاص ووسائل التواصل الاجتماعي.

❖ لعبت المؤسسة العسكرية دوراً مهماً في هذه الثورة، حيث بدأ موقفها ضبابياً في بداية الثورة لكنها سرعان ما حسمت موقفها مع تصاعد وتيرة الثورة، ونظراً لأن الثورة هي حالة شعبية عامة شاركت فيها كل القوى والأحزاب السياسية دون أن تتفرد بها جهة بعينها، وجدت المؤسسة العسكرية نفسها مدفوعة إلى قيادة المرحلة الانتقالية، على اعتبار أنها أقوى مؤسسات الدولة المصرية وتحظى باحترام جميع الأطراف، وأظهرت قدرًا عاليًا من الحكمة وتوازنًا خلال الثورة.

❖ تنتظر إسرائيل لمصر على أنها قوة مهمة وذات ثقل إستراتيجي في المنطقة العربية وأن أي تحول فيها يؤثر بشكل مباشر على موقع إسرائيل ومكانتها الإقليمية ولذلك أصيبت المؤسسات الإسرائيلية بالصدمة من الثورة المصرية وتفاعلاتها، كما أن إسرائيل لم تكن تتوقع وقوع الثورة المصرية فضلاً عن نجاحها في إسقاط مبارك وهو الأمر الذي أربك إسرائيل وجعل مواقفها محسوبة ودفعها في بداية الأمر إلى الصمت والترقب قبل أن تحاول في اللحظات الأخيرة الضغط للحفاظ على نظام مبارك.

❖ أظهرت الدراسة أن ثمة أموراً مهمة تشغل بال إسرائيل وقيادتها فيما يتعلق بالتطورات في المشهد المصري وأهمها الحفاظ على اتفاقية السلام كامب ديفيد كنقطة أساسية وعنصر مركزي في إستراتيجية إسرائيل، كما سعت إسرائيل إلى منع وصول الإسلاميين للحكم وخاصة جماعة الإخوان المسلمين ثم أبدت ارتياحها لاحقاً بعد الإطاحة بمرسي، بالإضافة إلى سعيها

الدائم لإبقاء مصر ضمن دائرة محور الاعتدال العربي لما في ذلك من مصلحة لضمان أمن إسرائيل واستقرارها.

❖ بدأت إسرائيل أكثر قلقًا واستياء عند صعود الإسلاميين إلى الحكم في مصر، وذلك خشية التأثير على اتفاقية السلام من جانب، والمساهمة في كسر الحصار عن غزة من جانب آخر وهو الأمر الذي سيجعل منطقة الحدود بين مصر وغزة منطقة مفتوحة تساهم في تعزيز حركة المقاومة، ولذلك أشارت الصبغة العامة للموقف الإسرائيلي إلى ضرورة التسوية للصراع مع الفلسطينيين وتشجيع المصالحة الفلسطينية لضمان سيطرة السلطة على غزة ومعاييرها، وفتح قنوات اتصال مع الدول المناهضة لثورات الشعوب وخاصة الأردن ودول الخليج العربي.

❖ تخشى إسرائيل من ظهور مصر كدولة ديمقراطية في المنطقة لأنها كانت تسوق نفسها للعالم على أنها الدولة الوحيدة التي تستحق الديمقراطية في الشرق الأوسط وسط دول يحكمها الاستبداد والفساد، لذلك حاولت إسرائيل جاهدة حرق مسار الثورة المصرية، كما كانت أول من تحرك على المستوى الرسمي والدبلوماسي والأمني لحماية الإجراءات التي قام بها الجيش بعد الإطاحة بأول رئيس مصري مدني منتخب في أعقاب الثورة.

❖ جاءت الثورة المصرية لتصب بشكل مباشر في صالح القضية الفلسطينية وحركات المقاومة فيها، والتي وجدت أن الثورة نجحت في إعادة تصويب البوصلة رسميًا وشعبيًا في مصر تجاه دعم القضية الفلسطينية وضرورة رفع الحصار عن غزة من جهة مصر، كما تجلت نتائج الثورة في نجاح صفقة تبادل الأسرى بين المقاومة وإسرائيل، كما أن صعود الإخوان المسلمين إلى الحكم في مصر حول القاهرة من مكان تُعلن فيه الحرب على غزة كما حدث عام 2008م إلى منصة تُعلن من خلالها قيادة المقاومة استجابة إسرائيل لمطالبها خلال حرب العام 2012م.

❖ لقد شكلت الإطاحة بمرسي ووصول قائد الجيش عبد الفتاح السيسي لسدة الحكم، انتكاسة كبيرة في العلاقات بين مصر وغزة، حيث وضعت مصر قطاع غزة على رأس سلم أولويات التصفية والاستهداف من خلال إغلاق معبر رفح وتدمير الأنفاق ووضع حماس على قائمة الإرهاب ووجدت المقاومة نفسها رهينة الخلافات الداخلية في مصر، كما وجد أهل غزة أنفسهم يُعاقبون بتهمة التدخل في الشأن الداخلي لمصر وهو ما سعت حركات المقاومة في غزة إلى نفيه مرات عديدة.

❖ أظهرت مصر ما بعد الثورة انحيازًا واضحًا إلى الثورة السورية وفتحت أبوابها أمام اللاجئين السوريين، واحتضنت المعارضة السورية ودعت إلى الإطاحة بنظام الأسد كمدخل لحل الأزمة السورية، وقد أظهرت مصر في عهد الرئيس مرسي مواقف واضحة وثابتة وكان صوتها الأعلى من بين الدول العربية في الوقوف إلى جانب الثورة السورية عبر الدعوة لتنفيذ حظر للطيران في الأجواء السورية.

❖ في أعقاب الإطاحة بمرسي تحولت المواقفة المصرية من داعمة للثورة السورية إلى داعمة لنظام الأسد، ومن حاضنة للاجئين السوريين إلى طاردة ورافضة لوجودهم وقد تُرجم ذلك عبر التضيق عليهم ومنع دخولهم لمصر إلا بعد الحصول على التأشيرة، وشن حملة إعلامية تحريضية عليهم وصلت لحد الدعوة لحرق بيوتهم.

❖ عاشت الدول العربية خلال الثورات حالة من عدم الاستقرار انهارت معها كل المحاور والتحالفات التي تشكلت قبيل الثورة وتحديداً محورا الاعتدال والممانعة، وظهرت خلال المرحلة الأولى للثورة تحالفات جديدة لعبت القاهرة والرياض فيها نقطة الارتكاز حيث سعت مصر إلى بناء تحالفات مع الدول التي ساندت الثورة كتركيا وقطر وتونس دون أن تقطع علاقاتها بالدول الأخرى، بينما سعت السعودية إلى توسيع دول مجلس التعاون الخليجي وضم الأردن والمغرب فيما عُرف بمحور الملكيات العربية.

❖ ساهمت الإطاحة بالرئيس مرسي في مصر بصورة كبيرة في إعادة الروح إلى محور الاعتدال العربي، وقد شعرت إسرائيل بارتياح كبير من إعادة تشكل هذا المحور، لكن محور الاعتدال الذي تشكل في أعقاب الإطاحة بمرسي وضع الإسلام السياسي على رأس التحديات التي تواجهه وساهم بشكل مباشر في مُحاصرة حركات المقاومة في فلسطين، كما سعى إلى تشجيع السلطة الفلسطينية على ضرورة مواصلة المفاوضات مع إسرائيل للوصول لتسوية للقضية الفلسطينية.

❖ مرت العلاقات الإسرائيلية المصرية بمراحل متعددة ففي بداية الثورة حرصت إسرائيل على البقاء في حالة من الترقب والصمت والمتابعة، ثم دخلت العلاقة مرحلة من الضبابية وعدم الوضوح وصولاً للتوتر الذي شاب العلاقة بين مصر وإسرائيل في أعقاب الحرب على غزة صيف العام 2012م، لكن سرعان ما عادت هذه العلاقة لتصبح علاقة إستراتيجية على كل المستويات السياسية والأمنية بعد الإطاحة بالرئيس المصري محمد مرسي وما قيل عن دور إسرائيلي في مساعدة الانقلاب على الاستمرار والبقاء.

ثانياً: توصيات الدراسة

في ضوء النتائج التي خلُصت إليها الدراسة فإنه من الواضح أن رسم معالم المستقبل تبدو صعبة فالواقع العربي يشهد حالة من السيولة غير المسبوقة والتحولات الإستراتيجية الكبرى المتسارعة، والظاهر لنا أن صورة المستقبل القريب لا تحمل لنا أخباراً سارة، وإن كان لدي إيمان بأن الثورات العربية ستواصل طريقها لتحمل الخير للمنطقة والقضية الفلسطينية.

وعليه فإن الباحث يضع بعض التوصيات سعياً في إحداث التغيير المأمول:

❖ العمل على وقف الحرب الطائفية المذهبية التي تشهدها المنطقة العربية لما في ذلك من حرق للبوصلة عن القضية المركزية للأمة وهي القضية الفلسطينية.

❖ السعي إلى اتخاذ خطوات عملية لإنهاء الأزمة السورية، وأن تمارس الدول العربية دوراً جاداً لوقف معاناة الشعب السوري واحتضان اللاجئين السوريين، والضغط على النظام السوري لوقف المجازر والمذابح بحق المدنيين.

❖ دعوة القوى والأحزاب المصرية إلى إجراء حوار شامل حول الأوضاع في مصر لإنقاذ حالة الانهيار الحاصل في مكونات الدولة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، من أجل إعادة الاعتبار إلى مصر وموقعها الإقليمي لأن ضعف الدولة المصرية فيه مصلحة مباشرة لإسرائيل.

❖ الحرص على تجميع القوى والأحزاب العربية داخل البلدان العربية وإجراء حوار وطني شامل في كل بلد عربي للوصول لمصالحة مجتمعية تلبي طموحات الشعوب وآمالها وتطلعاتها نحو الحرية والعدالة الاجتماعية، وتساهم في وقف الصراعات الداخلية في البلاد العربية.

❖ استنهاض جامعة الدول العربية من جديد عبر ضخ دماء جديدة وقيادات شابة فيها لتكون مظلة عربية جامعة قادرة على معالجة هموم ومشاكل المنطقة.

❖ إعادة الاعتبار إلى القضية الفلسطينية بصفتها القضية الأولى للأمة، ويُمكن أن تكون محل إجماع عربي، كذلك إعادة النظر في اتفاقيات السلام والمبادرة العربية مع الاحتلال والتي أقرتها جامعة الدول العربية عام 2002م.

❖ العمل على بناء تحالف عربي إسلامي يضع مصالح المنطقة وشعوبها على سلم أولوياته، ويعمل على وقف حالة التغول الغربي في المنطقة، وإنهاء حالة التفرد والهيمنة من قبل الإدارة الأمريكية في مصير الشعوب العربية والإسلامية.

❖ تعزيز العلاقات السياسية مع الدول الصاعدة في المجتمع الدولي، مثل دول أمريكا اللاتينية ودول شرق آسيا، وغيرها من الدول القوية الصاعدة وذلك لكسر الهيمنة الغربية على المنطقة، وكسر حالة الاحتكار وازدواجية المعايير الأمريكية التي تقف ضد إرادات الشعوب طامحة للحرية.

❖ العمل على تعرية الموقف الإسرائيلي من الثورات العربية ودوره في كسر إرادة الشعوب، وإبراز مواقفه المناهضة للديمقراطية في الشرق الأوسط، والتأكيد على أنه العدو الأول للأمة.

أما على المستوى الوطني الفلسطيني فإن الباحث وانطلاقاً مما تشهده المنطقة من ثورات وتحولات مهمة تؤثر في القضية الفلسطينية بشكل مباشر وغير مباشر، الأمر الذي يدعونا إلى التحلي بالرشاد والنضج السياسي، وإدراك خطورة اللحظة التاريخية التي تعبرها منطقتنا وقضيتنا، وبناء عليه توصي الدراسة القيادات السياسية فلسطينية بمجموعة من التوصيات العاجلة وهي:

❖ إنهاء حالة الانقسام السياسي بشكل فوري، والذهاب إلى حوار وطني شامل على قاعدة حماية القضية الفلسطينية في ظل حالة التشتت العربي، وتقديم كل ما يلزم من مرونة سياسية وتنازلات تضمن الوصول لمصالحة وطنية جادة، دون استقواء طرف على طرف، وأن تكون هذه المصالحة من داخل الأراضي الفلسطينية ولا ضير من توفر رعاية عربية شاملة مع شبكة أمان لنجاح هذه المصالحة.

❖ عدم التدخل تحت أي ظرف من الظروف في الشأن الداخلي لأي بلد عربي، ودعوة اللاجئين الفلسطينيين في الشتات إلى عدم التدخل في الأزمات التي تمر بها البلاد التي يسكنون بها، كذلك عدم الدخول في التحالفات والمحاور التي تتشكل في المنطقة اليوم لأنها تحالفات ومحاور غير مستقرة ولما لهذا الأمر من انعكاس سلبي على القضية الفلسطينية والتي هي نقطة إجماع وتجميع.

❖ العمل على استثمار الحالة الوجدانية للشعوب العربية تجاه القضية الفلسطينية والتي برزت بشكل واضح في أعقاب الثورات العربية، وتوظيفها لتصبح قوة ضاغطة تدفع إلى تحقيق أمرين مهمين وهما: دعم الشعب الفلسطينية وتعزيز حالة الصمود في وجه الحصار والاحتلال، والضغط على الأنظمة لتبني مواقف سياسية صارمة تجاه إسرائيل ورفض كل أشكال التطبيع معه.

- ❖ العمل على بذل كل الجهود من أجل رفع الحصار عن قطاع غزة، ومعالجة كل الآثار الإنسانية المترتبة على هذا الحصار، ودعوة الدول والأحزاب في العالم إلى تشكيل لوبي ضاغط من أجل وقف معاناة أهل غزة وتسيير قوافل الإغاثة لمساعدتهم.
- ❖ استغلال الحملات الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني، في فضح الممارسات الإسرائيلية لدى المجتمع الدولي.
- ❖ السعي إلى تدويل القضية الفلسطينية من خلال إعادة طرحها أمام المجتمع الدولي، وهذا يتطلب صياغة إستراتيجية وطنية حول الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي وكيفية مواجهته.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

ثانياً: المراجع العربية.

ثالثاً: المراجع الأجنبية

رابعاً: المراجع العبرية

خامساً: المجلات والوثائق والصحف.

سادساً: المواقع الإلكترونية.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

- القرآن الكريم.
- السنة النبوية.

ثانياً: المراجع العربية:

أ. الكتب

1. ابن منظور، (1968): لسان العرب، مج4، بيروت: دار صادر.
2. الأسود، شعبان الطاهر (2003): علم الاجتماع السياسي قضايا العنف السياسي والثورة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر.
3. الباز، محمد (2012): جنرالات وثوار الجيش والشعب من الوفاق إلي الصدام، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، مصر.
4. الباز، محمد (2011): سقوط الألهة كيف انهار مبارك ورجاله، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة.
5. الجمل، مایسة، النخبة السياسية في مصر.
6. الحاج ولد، إبراهيم (يناير 2012): الثورات العربية والاستشراق عند إدوارد سعيد، مركز الجزيرة للدراسات.
7. السيد، عبد الفتاح (2011): ثورة التحرير أسرار وخفايا ثورة الشباب، دار الحياة، القاهرة.
8. العريان، عصام (2011): يوميات الثورة، الجزء الأول، مؤسسة البداية القاهرة.
9. الكيالي، عبد الوهاب موسوعة السياسة ج1، دار الهدى، بيروت.
10. المناوي، عبد اللطيف (2012): الأيام الأخيرة لنظام مبارك 18 يوم، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر.
11. الميناوي، رمزي، ثورات غيرت وجه العالم، دار الكتاب العربي، الجزء الأول، القاهرة.
12. بشارة، عزمي (2011): في الثورة والقابلية للثورة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة.
13. بشارة، عزمي، في مفهوم الثورة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
14. بكري، مصطفى (2011): الجيش والثورة قصة الأيام الأخيرة، دار الحياة، القاهرة.
15. بودبوس، رجب (2011): محاضرات في علم الثورة، المركز العالمي لدراسات الكتاب الأخضر، القاهرة.
16. ثابت، محمد، (2011): الحكام العرب: كيف سقطت العروش من المحيط إلي الخليج، دار الحياة للنشر والتوزيع، القاهرة.
17. جاويش، علاء الدين (2011): مصر حرة "25 يناير"، مؤسسة حورس للنشر، الإسكندرية، مصر.

18. عبد السميع، ماهر (2011): الأيام الثمانية عشر التي غيرت تاريخ مصر، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، مصر.
19. عبد الفتاح، السيد (2011): ثورة التحرير أسرار وخفايا ثورة الشباب، دار الحياة، القاهرة، مصر.
20. عمر، إيهاب (2011) الثورة المصرية الكبرى، دار الحياة للنشر، الجيزة، مصر.
21. غربال محمد، (1965): مشرف الموسوعة العربية الميسرة، دار الشعب للطباعة، القاهرة، مصر.
22. نصار، آية وآخرون (2012): الثورة المصرية الدوافع والاتجاهات والتحديات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة. قطر.
23. هارون، عبد السلام (1960): المعجم الوسيط، مج1، المكتبة العلمية، طهران.
24. هيكل، محمد حسنين (2012): مصر إلى أين ما بعد مبارك وزمانه، دار الشروق، القاهرة.

ت. الرسائل العلمية والدراسات

1. أبو هلال، فراس (2011): الموقف الإسرائيلي من الانتفاضة العربية الكبرى، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة.
2. أبو نمل، حسين (2014/8/11): العدوان على قطاع غزة: قراءة مقارنة للمبادرة المصرية 2014 مع تفاهات 2012، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
3. النعامي، صالح (2011): إسرائيل وفزاعة الإسلاميين في أعقاب الثورات العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
4. النعامي، صالح (2011/7/11): تطويق مرسى: استراتيجية تقليل الضرر، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة.
5. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (مايو، 2012): تقدير موقف "الموقف الإسرائيلي من إلغاء صفقة الغاز المصري: تداعيات ودلالات".
6. أبو عامر، عدنان (2012): الموقف الإسرائيلي من صعود الإسلاميين في العالم العربي، مركز الزيتونة، بيروت.
7. أبو نحل، أسامة (2013): الحراك العربي المعاصر دراسة سياسية سيكولوجية، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، بيروت.
8. جبر، ظافر (2013): أثر ثورة 25 يناير كانون ثاني المصرية على القضية الفلسطينية، جامعة النجاح، فلسطين.
9. سلامة، لبنى (2013): الموقف الإسرائيلي من التحول الثوري في جمهورية مصر العربية، جامعة النجاح، فلسطين.
10. صفار، محمد (إبريل 2011): إدارة مرحلة ما بعد الثورة.. حالة مصر، السياسة الدولية، العدد 184.
11. عبد الحي، وليد (2011): إسرائيل: حيرة أمام الثورات العربية المعاصرة، مركز الجزيرة للدراسات.

12. عبد العليم، محمد (2010) العلاقات المصرية، الاسرائيلية في عهد مبارك، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، مصر.
13. لوز، ياسر (2013): دور المؤسسة العسكرية المصرية في ثورة 25 يناير 2011، جامعة الأزهر، فلسطين.
14. محارب محمود (2011/4/21): اسرائيل والثورة المصرية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
15. محمود، فارس(2012): العلاقات المصرية الأمريكية 1991 . 2001، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل.
16. مركز الحضارة للدراسات السياسية (2011): تقرير استراتيجي رقم 1، الدور السياسي للجيش ما بعد 25 يناير الواقع والمنتظر، القاهرة.
17. مركز الدراسات المعاصرة، (2012): دراسة: تبعات انتخاب مرسي في عيون اسرائيلية.
18. مركز الزيتونة للدراسات (2011): التقدير الاستراتيجي (30)، مستقبل الموقف الاسرائيلي من مصر بعد ثورة 25 يناير.

ثالثاً: المراجع المترجمة:

1. بارك، إيهود (2011): مسيرة السلام في شرق أوسط مضطرب.
2. ميليتشايين، ميخائيل (2011): شرق أوسط قديم جديد: الثورات في الشرق الأوسط وانعكاساتها على إسرائيل، مجلة الدراسات الفلسطينية.

رابعاً: المراجع الأجنبية

1. Israel's Pessimistic View of the Arab Spring
2. The Arab Spring's Impact on Egypt's Securitocracy
3. The Palestinians – lessons from the Arab Spring
4. Who owns “the spring” in Palestine? Rethinking popular consent and resistance in the context of the “Palestinian State” and the “Arab Spring”
5. DAVID D.KIRKPATRICK ‘the new york times newspaper ‘, published; January 29.2011policy Foreign (FP) online magazine, 18/8/2014, <http://foreignpolicy.com/>

خامساً: المراجع العبرية

1. القناة الثانية الإسرائيلية، (2012/3/22): تكشف النقاب عن أن نتنياهو أجرى اتصالات سرية مع الإدارة الأميركية وقادة الكونغرس حاثاً إياهم على الضغط على العسكر لعدم التنازل عن صلاحياتهم لأية قيادة مدنية مصرية منتخبة.
2. القناة الثانية الإسرائيلية، (2012/7/2): للمرة الاولى في عهد مرسى: مبعوث نتنياهو يلتقي مع مسؤولين في القاهرة.
3. إبراموفيتش أمنون، (2016/7/5): معلق قناة القناة الإسرائيلية الثانية.
4. أميتاي يعقوب، (2013/7/20): تصريحات أدلى بها السفير الإسرائيلي لدى القاهرة لوزير الزراعة أيمن أبو حديد خلال تهنئته، نقلها موقع ميدل إيست مونيتور.
5. إنبار، إفرام (2011): الثورات العربية والأمن القومي الإسرائيلي، جامعة بار إيلان.
6. آيلاند، غيورا، تأثير الثورات فى الشرق الأوسط على أمن إسرائيل، معهد أبحاث الأمن القومي، تل أبيب.
7. باراك أيهود، (2012/7/1): خلال لقاء مع أعضاء لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، ونقلتها الإذاعة العبرية.
8. باريش هيلال، نتائج الثورات العربية على المشهد الإسرائيلي، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة "بار إيلان".
9. كيرشنير، ماجدولينا (2012): انعكاسات ربيع العرب على صراعات الشرق الأوسط، مركز دايان، جامعة تل أبيب.
10. هنجي، تساحي (الجمعة، 2013/7/5): عن حزب الليكود، نقلتها الإذاعة الإسرائيلية.
11. يعاري، أيهود، (2012-6-27): في تعليق له على نتائج الانتخابات الرئاسية المصرية، القناة الثانية في التلفزيون الإسرائيلي.

سادساً: المجلات والصحف

1. المزين، ميسون (2007): صفحة جديدة في السياسة الخارجية أم أجندة جمهورية بتعديلات ديمقراطية؟، سياسات، العدد (2)، الكونغرس الأمريكي الجديد.
2. بيلين يوسي (2013/8/19): الجيش زور انتخابات لإعادة لصالح مرسى، القدس العربي.
3. تيرا رون، (أكتوبر 2011): اهتزاز الفضاء الاستراتيجي لإسرائيل، مجلة "عدكون إستراتيجي"، مركز أبحاث الأمن القومي، مجلد 14، عدد 3.
4. تيرا رون، (أكتوبر 2011): اهتزاز الفضاء الاستراتيجي لإسرائيل، مجلة "عدكون إستراتيجي"، الصادرة عن "مركز أبحاث الأمن القومي"، مجلد 14، عدد 3.

5. حسيب، خير الدين (25/24 مارس/2012): الربيع العربي: نحو آلية تحليلية لأسباب النجاح والفشل، القدس العربي.
6. خوجي، جاكى (2013/8/28): الأيام الحالية شهدت ميلاد زعيم جديد بمصر، موقع غلوبس.
7. رسلان، هاني (2011/2/27): ثورة 25 يناير: الأبعاد والتفاعلات والمستقبل، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.
8. صحيفة القدس، (الجمعة 2012/11/16): رئيس الوزراء المصري يزور قطاع غزة اليوم للتأكيد على التضامن معها، العدد: 6052.
9. صحيفة معاريف (مارس 2011): مختارات إسرائيلية، العدد 195.
10. صحيفة الدستور (2011/2/13): الأردن.
11. صحيفة المصري اليوم (5 فبراير 2011): بيان لجنة الحكماء، العدد 2428.
12. صحيفة صوت البلد المصري، (السبت، 2011/2/12): ترحيب دولي بفتحى مبارك وعودة الاستقرار لمصر، المحور السياسي.
13. صحيفة هارتس (2012/6/27): سياسي اسرائيل رفيع المستوى: مرسى لن يتهرب من اتفاق السلام.
14. صحيفة هآرتس (2011/2/8) مختارات إسرائيلية، افتتاحية، العدد 195.
15. عبد الحى، وليد وعلوش، إبراهيم وآخرون (2011)، الثورات الشعبية في المنطقة: الخصائص العامة، التصورات الإسرائيلية، الأبعاد المستقبلية، مجلة الشرق الأوسط، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان.
16. عبد الفتاح، بشير (2011/7): أمريكا والربيع العربي، شئون عربية، العدد 146.
17. عزام، مها (مايو 2012): المجلس العسكري والانتقال إلى الديمقراطية، برنامج دراسات الشرق الأوسط، مذكرة إحاطة 2012/2.
18. كورأوغلو، برهان (2011/10/3): العلاقات التركية مع مصر بعد الثورة الواقع والطموحات، مركز الجزيرة للدراسات الاستراتيجية.
19. ليفي، هليل (2013/7/11): مرحباً بعودة نظام مبارك، صحيفة السبيل، الأردن.
20. مجلة السياسة الدولية (2011): يوميات ثورة 25 يناير، مصر.
21. مجلة المشهد السياسي (2012/11/17): المحور المصري - التركي الجديد.. تحول جيوسياسي وطموحات إقليمية كبيرة، أنقرة استبدلت دمشق بالقاهرة.
22. عبد المنعم، سعيد (1991): العرب والنظام العالمي الجديد: الخيارات المطروحة، كراسات استراتيجية 3، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية القاهرة، مصر.
23. ناصف، عماد (2011): محاكمات الثورة، القاهرة: المنظمة العربية للإصلاح الجنائي.
24. ننتياهو (2013/7/3): يمنع وزرائه من التصريح حول أحداث مصر، صحيفة الشرق الأوسط، لندن.

25. هرييل عاموس، (11 كانون الأول 2011): إهود باراك يرجح: الأسد آيل للسقوط خلال أسابيع، هارتس.

سابعاً: لقاءات تلفزيونية

1. شفيق، أحمد (الجمعة 2011/2/4): حوار خاص، حاوره حافظ المرازى، قناة العربية.
2. شفيق، أحمد (2015/06/16): الصندوق الأسود، حاوره عبد الرحيم علي، قناة العاصمة.

سابعاً: المواقع الإلكترونية

1. الجزيرة (2015/5/1): حماس تأسف لحكم القضاء المصري وتصفه بالمسيح، على الرابط:
<http://www.aljazeera.net/home/Getpage/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/eec71a2d-6b3e-4a65-a388-9dde5a593e41>
2. القدس العربي (2013/8/15): مصر تغلق معبر رفح حتى إشعار آخر، على الرابط:
<http://www.alquds.co.uk/?p=74518>
3. أبو خضير، محمد (2014/7/4): خطف وتعذيب وقتل، الجزيرة نت، على الرابط:
<http://goo.gl/vgulQc>
4. بوستون، يوفال (2013): الشرق الأوسط والجماعات المختلفة، على الرابط:
<http://www.sikurmemukad.com/magazine/062013/4groups.html>
5. دنيا الوطن (2013/7/15): السيسي يأمر بتدمير الأنفاق مع غزة كلياً خلال يومين فقط، على الرابط:
<http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2013/07/15/414689.html>
6. روسيا اليوم (2014/8/27): بنود اتفاق وقف إطلاق النار بين حماس وإسرائيل، على الرابط:
<https://goo.gl/DWGhg3>
7. صحيفة المصريون (2014/7/9): ضرب إسرائيل لغزة مسرحية هزلية، على الرابط:
<http://goo.gl/myLt5C>
8. عبد العزيز، حسين (2015/5/26): السياسة المصرية تجاه الأزمة السورية، الجزيرة نت، على الرابط:
<http://goo.gl/pBxgsC>
9. فلسطين اليوم (2013/7/15): "شيطنة غزة" في الإعلام المصري بين المستفيد والصامت والمتضرر، على الرابط:
<https://paltoday.ps/ar/post/173060>
10. فلسطين اليوم (2015/1/31): إسرائيل اعتبار القسام منظمة إرهابية "أمر مذهل"، على الرابط:
<https://paltoday.ps/ar/post/227793>

11. مشعل، خالد (2012/11/19): نص خطاب، فلسطين أون لاين، على الرابط:
<http://felesteen.ps/details/news/81833/%D9%86%D8%B5-%D8%AE%D8%B7%D8%A7%25>
12. نصار جمال، (2014/7/20): الإنتكاسة: الدور المصري في الحرب الإسرائيلية على غزة، مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط:
<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/07/201471711111892808.html>
13. وكالة الأنباء البحرينية (2012/11/21): الرئاسة المصرية تنشر نص تفاهات اتفاق وقف إطلاق النار في غزة، على الرابط: <http://www.bna.bh/portal/news/534348>
14. نظمي، محمد، (2011): ثورة مصر بعيون زعماء العالم، الهيئة العامة للاستعلامات، على الرابط:
<http://www.sis.gov.eg/Newvr/34/14.htm>
15. نظمي، محمد، (2011): ثورة مصر بعيون زعماء العالم، الهيئة العامة للاستعلامات، على الرابط:
<http://www.sis.gov.eg/Newvr/34/14.htm>
16. البشبيشي، علاء (2014/5/18): أكثر 10 ثورات تأثيراً في العالم، ساسة بوست، على الرابط التالي:
<http://www.sasapost.com/top-10-revolutions-around-the-world>
17. التمامي، سعود (2015/1/15): توسعة عضوية مجلس التعاون الخليجي: الخيارات والمحددات، مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط:
<http://studies.aljazeera.net/ar/files/gccpath/2015/01/2015114124159988287.html>
18. الجزيرة (2011): مبارك والعدالي متهمان بالقتل، على الرابط التالي: <http://goo.gl/rM607D>
19. الجزيرة (2011): مطالب إئتلاف شباب ثورة الغضب، على الرابط التالي: <http://goo.gl/uaJtrz>
20. الجزيرة الوثائقية (2011): وثائقي يوميات الثورة المصرية، على الرابط: <https://goo.gl/iOr2CB>
21. الجزيرة الوثائقية (2012): وثائقي يوميات الثورة المصرية، على الرابط التالي: <https://goo.gl/c97iZD>
22. الجزيرة مباشر، (2011): نص خطاب مبارك الأول على الرابط:
<http://mubasher.aljazeera.net/specialcoverage/egypt/2016/01/2016126214024178125.htm>
23. الجزيرة نت (2014/11/11): إغلاق مراكز التعليم السورية بمصر، على الرابط:
<http://goo.gl/r2dyax>
24. الجزيرة نت (2011/2/12): ترحيب دولي بتنحي مبارك، <http://goo.gl/dZJe8Q>
25. الجزيرة نت (2014/3/7): السعودية تعلن الإخوان المسلمين "تنظيمًا إرهابيًا"، على الرابط:
<http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014>
26. الجزيرة نت (2013/10/17): العفو الدولية تتهم مصر بإيقاف وإبعاد اللاجئين السوريين، على الرابط:
<http://goo.gl/p6FT9J>
27. الجزيرة نت، (2014/7/14): تناقضات الموقف المصري من العدوان على غزة، على الرابط:
<http://www.aljazeera.net/home/Getpage/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/8500de41-29ff-450c-a1ec-a584921efef7>

28. الجزيرة نت، 2014/7/14 جيروزاليم بوست: السيسي وإسرائيل يد واحدة ضد حماس، على الرابط:
<http://goo.gl/A9J4we>
29. الجزيرة وثائقية (2012): سلسلة يوميات الثورة المصرية، يوتيوب، الحلقة الأولى، على الرابط التالي:
<https://www.youtube.com/watch?v=xhzVvLP3T74>
30. الحاج، ولد إبراهيم (الخميس 19 يناير 2012): الثورات العربية والاستشراق عند إدوارد سعيد، مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط التالي:
<http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2012/01/2012119112638383380.html>
31. الحسيني، يوسف (2015/7/10): السوريين مرتزقة، قناة أون تي في، على الرابط:
<https://www.youtube.com/watch?v=1twdC1DxbO4>
32. الرسالة نت (2013/6/15): مصر تقطع علاقتها بسوريا، على الرابط:
<http://alresalah.ps/ar/index.php?act=post&id=75300>
33. الرنتاوي، عريب (2011/5): حلف عربي على أنقراض الاعتدال، الجزيرة نت، على الرابط:
<http://goo.gl/e3KG0W>
34. الزيات، محمد (2013/5/9): العلاقات العربية العربية بعد الثورات.. التحديات والملامح الجديدة، معهد العربية للدراسات، على الرابط:
<http://goo.gl/cOFWBH>
35. الشارقة العرب (2014/3/8): وضعت المملكة العربية السعودية جماعة الإخوان المسلمين بالإضافة لجماعات سلفية وشيعية أخرى على قائمة الإرهاب وفق بيان صادر عن وزارة الداخلية بأمر ملكي، على الرابط:
<http://goo.gl/xdHHqS>
36. الشروق المصرية (2015/1/20): السيسي: الأسد سيكون جزء من الحل السياسي، على الرابط:
<http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=20012015&id=02c488f4-bf8f-45f5-a3e5-dbc937071d3a>
37. العربية نت (2011/5/11): انضمام المغرب والأردن لمجلس التعاون: فاتورة رابحة أم مكلفة؟، على الرابط:
<http://www.alarabiya.net/articles/2011/05/11/148753.html>
38. العريان، عصام (2011): يوميات الثورة، ويكيبيديا الإخوان المسلمين، على الرابط التالي:
<http://goo.gl/uCYWYq>
39. العكوك، فرج (2011/8/24): السياسة السعودية تجاه ثورات الربيع العربي، مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط:
<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/07/201172371850917103.html>
40. العناني، خليل (2014/8/17): الدور المصري في مفاوضات غزة، الجزيرة نت، على الرابط:
<http://goo.gl/jq3uNG>
41. القدس العربي (2014/7/10): الجرف الصامد: أهداف الحملة واستراتيجية تحقيقها، على الرابط:
<http://www.alquds.co.uk/?p=191413>
42. القدس العربي (2014/7/16): بهلوان الإعلام المصري يسبب غزة ومقاومتها، على الرابط:
<http://www.alquds.co.uk/?p=19356>

43. القدس العربي، 2014/7/18 إعلامية مصرية تطالب بقصف غزة وتدمير حماس، على الرابط:
<http://www.alquds.co.uk/?p=194976>
44. اللجنة السورية لحقوق الإنسان (2013/8/13): تقرير حول أوضاع اللاجئين السوريين في مصر، على
الرابط: <http://www.shrc.org/?p=16659>
45. اللجنة السورية لحقوق الإنسان (2013/8/13): تقرير حول أوضاع اللاجئين السوريين في مصر، على
الرابط: <http://www.shrc.org/?p=16659>
46. المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية (2012/6/30): كيف تتابع اسرائيل الانتخابات الرئاسية المصرية،
مدار، على الرابط التالي: <http://www.madarcenter.org>
47. المصري اليوم (2012/11/22): قراءة في العلاقات التركية المصرية بعد الثورة، على الرابط:
<http://www.egyptindependent.com/node/1976511>
48. المصري، عبد الله (2015/12/12): اتفاقية الغاز بين مصر وإسرائيل، مصر العربية، على الرابط:
<http://www.masralarabia.com>
49. النعامي، صالح (2014/6/18): اسرائيل فزع من الربيع العربي واحتفاء من بالثورات المضادة، الجزيرة
نت، على الرابط: <http://goo.gl/XPCS8s>
50. النعامي، صالح (2013): ما وراء الاستنفار الإسرائيلي للدفاع عن نظام السيسي، موقع صالح النعامي،
على الرابط التالي: <http://naamy.net>
51. النعامي، صالح (2014/7/23): محور الاعتدال يساعدنا في الحرب على حماس، عربي21، على الرابط:
www.arabi21.starware.net/story/764284
52. النعامي، صالح (2012/12/25): دور مرسى في إرباك المشهد الإسرائيلي، موقع الإسلام اليوم، على
الرابط التالي: <http://www.islamtoday.net/albasheer/artshow-14-178593.htm>
53. النعامي، صالح، (2013/8/31): انقلاب السيسي يحيي محور الاعتدال العربي، الجزيرة نت، على
الرابط: <http://goo.gl/q0nCKr>
54. الهور، أشرف (2011/1/30): الموقف الصهيوني من ثورة الشعب المصري: بن أليغاز، أي نظام سيحكم
مصر سيحترم معاهدة السلام إلا في حالة وصول الإخوان المسلمين" على الرابط:
www.ata.com/vb/showthead
55. الهيئة العامة للاستعلامات، (2011): أسباب قيام الثورة، على الرابط التالي:
<http://www.sis.gov.eg/Newvr/egyptionrevoution/julyone.html>
56. إذاعة الأقصى (2014/8/9): معلقون صهاينة: نريد وقف النار والسيسي يورطنا، على الرابط:
<http://mobile.alaqsavoice.ps/index.php?action=detail&id=139640>
57. أبو القاسم، محمود (2012/8/30): قراءة في الموقف المصري من الأزمة السورية، الحوار المتمدن، على
الرابط: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=322035>
58. أحمد، عبد المعطي (2012/6/29): على الرابط التالي:
<http://digital.ahram.org.eg/Home.aspx?aspxerrorpath=/articles.aspx>
59. أوياما بارك (الجمعة، 2011/2/11): لمشاهدته كاملاً على الرابط التالي:
<https://www.youtube.com/watch?v=4Uv0bhnXu2g>

60. أورلوزروف ميراف (2011/1/30): لامبالاة وزارة المالية غير مبررة، صحيفة ذي ماركير، على الرابط:
<http://www.themarket.com/markets/1.599447>
61. باراك، أيهود (2012): كيف تتابع إسرائيل انتخابات الرئاسة في مصر، مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، على الرابط: <http://goo.gl/YXWW4H>
62. بردنشتاين، إيلي (29 يناير 2011): قلق في القدس: عدم الوضوح يسود في موضوع مصر، معاريف، على الرابط التالي:
http://www.nrg.co.il/Scripts/artPrint/artPrintNew.php?channel=1&channel_news&ts=14042008120049
63. بردنشتاين، إيلي (29 يناير 2011): قلق في القدس: عدم الوضوح يسود في موضوع مصر، معاريف، على الرابط التالي:
http://www.nrg.co.il/Scripts/artPrint/artPrintNew.php?channel=1&channel_news&ts=14042008120049
64. برهان، كريم، (2011/7/28): الربيع العربي بأعين البعض، الوطن الجزائرية، على الرابط:
http://www.elwatandz.com/r_ation/khatira/2444.html
65. بن إيعازر (2012): وردت تصريحات في مقابلة مع صحيفة "ذي ماركير"، على الرابط التالي:
<http://www.themarket.com/dynamo/1.1694938>
66. بن يشاي، رون، (2014/7/29): إسرائيل تفضل الوساطة المصرية الجزيرة نت، على الرابط:
<http://goo.gl/DVQsTg>
67. بوابة الأهرام (2012/3/5): المبادرة المصرية لحل الأزمة السورية، على الرابط:
<http://gate.ahram.org.eg/News/180374.aspx>
68. بي بي سي عربي (2011/5/11): دول الخليج تؤيد إنضمام الأردن والمغرب لمجلس التعاون، على الرابط:
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/05/110510_gulf_morocco_jordan.shtm
69. بيلين، يوسي، (2011): مصر: أين كان أوباما (متسرايم: هيخان نمتسا أوباما)، موقع وللا الإخباري،
www.news.walla.co.il/?w=2680/1786357
70. بيلين، يوسي (2011): حتى قبل أن يكون متأخراً جداً (لفني شيهي مأوچار مداي)، صحيفة إسرائيل اليوم، على الرابط:
www.israelhayom.co.il/site/newsletter_opinion.php
71. بيلين، يوسي (2012): المساعدات الأمريكية لمصر: المنطق يتحدث، إسرائيل اليوم، على الرابط:
<http://www.israelhayom.co.il/opinion/99547>
72. بيلين، يوسي (2012-6-27) بين مرسي وإسرائيل، إسرائيل اليوم، على الرابط:
http://www.israelhayom.co.il/site/newsletter_opinion.php?id=9000&hp=1&newsletter=27.06.2012
73. تكلا، ليلي (26 يونيو 2011): الثورة.. دستور، صحيفة المصري اليوم، على الرابط:
<http://www.almasryalyoum.com/news/details/208667>

74. جريدة الإندبندنت البريطانية، (2011/2/11).
<http://www.independent.co.uk/voices/commentators/fisk/robert-fisk-as-mubarak-clings-on-what-now-for-egypt-2211287.html>
75. حمودة، صلاح (2011): ثورة 25 يناير، موقع المصطبة، على الرابط التالي:
<http://vb.elmstba.com/t207624.html>
76. خنافر، صادق (2011/3/1): أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة الحاكم في مصر.. سير ذاتية، على الرابط التالي:
<http://www.almanar.com.lb/adetails.php?fromval=2&cid=38&frid=21&seccatid=38&eid=13973>
77. خورشيد، سارة، الموقف المصري من الحرب على غزة: المكاسب والخسائر المصرية، مدى مصر، 2014/8/3، على الرابط: <http://goo.gl/ym4HGe>
78. درور، بحزقيل (4 فبراير 2011): في مواجهة الدوامة، هآرتس، على الرابط التالي:
<http://www.haaretz.co.il/hasite/objects/pages/PrintArticle.jhtml?itemNo=1213335>
79. دنيا الوطن، النص الحرفي للمبادرة المصرية لوقف إطلاق النار بين غزة وإسرائيل، 2014/7/14، على الرابط: <http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2014/07/14/567397.html>
80. راديو سوا (2012/2/7): مجلس الشعب المصري يجمد علاقاته مع مجلس الشعب السوري، على الرابط: <http://www.radiosawa.com/content/article/13706.html>
81. رفيد، براك (28 يناير 2011): ننتيا هو أمر الوزراء: لا تحدثوا بموضوع مصر، هآرتس، على الرابط التالي:
<http://www.haaretz.co.il/hasite/objects/pages/PrintArticle.jhtml?itemNo=1212204>
82. رفيد، براك (2013/7/9): إسرائيل للولايات المتحدة: واصلوا تقديم الدعم للجيش المصري، هارتس، <http://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.2066810>
83. رمضان، حسام (2011): أسباب قيام الثورة المصرية، على الرابط التالي:
<http://www6.mashy.com/home/tahrir-egypt/revolution-causes>
84. روسيا اليوم (2016/2/14): مصر تعلن موقفها من إرسال قوات سعودية لسوريا، على الرابط: <https://goo.gl/q3TqYA>
85. رويترز (2013/2/19): مصر تستدعي سفيرها لدى سوريا، على الرابط:
<http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE81Q56220120219>
86. سويلم، حسام (2013/1/1): حرب غزة والإنقلاب في استراتيجية الردع الإسرائيلية". ملف الأهرام الاستراتيجي، موقع الأهرام الرقمي، على الرابط:
<http://acpss.ahram.org.eg/OtherEsdatat.aspx?Arch=13>
87. شافيت آرييه (2013/7/4): الإسلام يتنحى والفوضى تتصاعد، هارتس، على الرابط:
<http://www.haaretz.co.il/.premium-1.2062705>
88. شافيت، آرييه (2013-7-11): الكيماء الإسرائيلية تجاه السيسي، هارتس، على الرابط التالي:
<http://www.haaretz.co.il/opinions/.premium-1.2068559>

89. شبكة رصد (2015/9/28): أبرز الإعلاميين المحرضين على اللاجئين السوريين، على الرابط:
<http://rassd.com/158825.htm>
90. صالح، النعامي (2014/6/19): إسرائيل فزع من الربيع العربي واحتفاء بالثورات المضادة ج2، الجزيرة نت، على الرابط: <http://goo.gl/ulcRoh>
91. صحيفة العرب، محمد أبو الفضل، "فك الإلتباس بين مصر والأزمة السورية"، 2015/9/14، على الرابط:
<http://www.alarab.co.uk/m/?id=61743>
92. صحيفة جيروزاليم بوست، (2011/1/31): على الرابط التالي:
<http://www.jpost.com/DiplomacyAndPolitics/Article.aspx?id=206086>
93. صلاح وليد (2014/8/14): ملف توريث جمال مبارك، فيتو الإخباري، على الرابط التالي:
<http://bit.ly/1Mlhk73>
94. عبد البصير، صبحي (2011): يوميات الثورة المصرية، الهيئة المصرية للاستعلامات، على الرابط التالي:
<http://www.sis.gov.eg/Newvr/34/13.htm>
95. عربي برس (2013/9/18): مصر تلغي معاملة الطالب السوري كالمصري، على الرابط: <http://arabi-press.com/news/83564>
96. عز الدين، ناهد (2012): خريطة محدودة، ثبات الفاعلين وتغير الأدوار بعد الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد 188، على الرابط:
<http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/18/126/2399/Portal/IssueContent/0.aspx>
97. عز عمرو (2011/7/21): شاهد على الثورة المصرية، قناة الجزيرة، على الرابط التالي:
<http://goo.gl/QXraHy>
98. عز، عمرو، (2011/6/30): شاهد على الثورة المصرية، الجزيرة نت، على الرابط التالي:
<http://www.aljazeera.net/programs/centurywitness/2011/6/30>
99. عوفر، شيلح (1 فبراير 2011): الديمقراطية ليست للعرب، معاريف على الرابط:
http://www.nrg.co.il/Scripts/artPrint/artPrintNew.php?channelName=channel_new&s&ts=14042008120049
100. عياش، عبد الرحمن (2011): وقامت منظمة العفو الدولية بمطالبة وقف تصدير الأسلحة والقنابل المسيلة للدموع للداخلية، نون بوست على الرابط: <http://www.noonpost.net/content/997>
101. غولد، دوري (2011): صحيفة "إسرائيل اليوم"، على الرابط التالي
http://www.israelhayom.co.il/site/newsletter_opinion.php?id=8958&newsletter=22.06.2012
102. فايلر، يدلين بوعز (9 فبراير 2011): قد يتغير الجيش كلية بسبب مصر"، واي نت، على الرابط التالي:
<http://www.ynet.co.il/Ext/Comp/ArticleLayout/CdaArticlePrintPreview/1,2506,L-4026362,00.html>
103. فريدمان، يرون (2013-7-31): انقلاب وبعده دولة عسكرية...السياسي بلباس مبارك، واي نت، على الرابط:
<http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4412018,00.html>

104. فريدمان، يرون (2013-7-31): انقلاب وبعده دولة عسكرية...السياسي بلباس مبارك، واي نت، على الرابط: <http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4412018,00.html>
105. قدس برس الإخباري (2011/1/31): تل أبيب تضع إمكاناتها تحت تصرف عمر سليمان لـ"حماية النظام المصري"، على الرابط <http://www.qudspress.com>
106. قدس نت (2012/11/15): مصر تقرر فتح معبر رفح على مدار الساعة وإلغاء الإجازات، على الرابط: <http://www.qudsnet.com>
107. قناة العربية (2011/11/12): وزراء الخارجية العرب يعلقون عضوية سوريا بالجامعة العربية، على الرابط: <http://www.alarabiya.net/articles/2011/11/12/176659.html>
108. قناة العربية (2011/2/12): مبارك يتنحى، على الرابط التالي: <http://goo.gl/0so2Ea>
109. قناة العربية (2015/2/28): السيسي: لا بد من حل الأزمة السورية سلمياً وسياسياً، على الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=k4_yi7LWeA8
110. قناة العربية (2012/9/5): مرسى يساوي الطلاب السوريين بالمصريين في الدراسة، على الرابط: <http://www.alarabiya.net/articles/2012/09/05/236213.html>
111. قناة العربية، (2012/8/30): مرسى: النظام السوري ظالم وفقد شرعيته، على الرابط: <http://www.alarabiya.net/articles/2012/08/30/235116.html>
112. كام، إفرايم (2013): إسرائيل ومصر: الخطر والفرصة، إسرائيل اليوم، على الرابط: <http://www.israelhayom.co.il/opinion/103013>
113. ليبرمان، أفيغدور (2012-4-22): ليبرمان يحذر نتنياهو: مصر تثير القلق أكثر من إيران، معاريف، على الرابط: <http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/360/472.html?hp=1&cat=404>
114. ليفين، ألون (2013): الشرق الأوسط ينشطر لأربعة أقسام، على الرابط: <http://www.sikurmemukad.com/magazine/062013/4groups.html>
115. ليفين، ألون (يونيو 2013): انتهاء حلم الديمقراطية، مجلة "سيكور مموكاد"، على الرابط: <http://www.sikurmemukad.com/magazine/062013/egypt062013.html>
116. ليفين، ألون (يونيو 2013): مصر تغرق في الفوضى، سيكور مموكاد، على الرابط: <http://www.sikurmemukad.com/magazine/062013/strategy062013.html>
117. ليفين، ألون (يونيو 2013): وكيل وزارة الخارجية الأسبق، والباحث يوفال بوستون، أنظر: ألون ليفين، الشرق الأوسط ينشطر لأربعة أقسام، مجلة سيكور مموكاد، على الرابط: <http://www.sikurmemukad.com/magazine/062013/4groups.html>
118. ليفين، ألون (يونيو 2013): يوفال بوستون همزراح هتيوخون بأربع حلقيم (الشرق الأوسط ينشطر لأربعة أقسام، مجلة سيكور مموكاد، على الرابط: <http://www.sikurmemukad.com/magazine/062013/4groups.html>
119. محرم رياض (2011/1/10): الحوار المتمدن . العدد: 3242، على الرابط التالي: www.ahewar.org/debat/show.art.asp
120. محمد، خليل (2012): تنافس أم تكامل؟: الرهانات التركية على التحالف مع مصر بعد الثورة، مجلة السياسة الدولية، على الرابط: <http://goo.gl/Yiikj>

121. مركز الجزيرة للدراسات حرب غزة الثالثة: حدود القوة الإسرائيلية وأفاق المقاومة، 2014/7/24، على الرابط:
<http://studies.aljazeera.net/ar/positionestimate/2014/07/2014724104718111875.html>
122. مزاحم، هيثم (2012): في معنى الثورة، بيروت: مركز البحوث المعاصرة، على الرابط:
<http://nosos.net/main/pages/news.php?nid=815>
123. مزال، تسفي (2013): هل منظومة التوازنات في الشرق الأوسط تعود إلى سابق عهدها، موقع مركز القدس لدراسات المجتمع والدولة، على الرابط:
<http://www.jcpa.org.il/Templates/showpage.asp?FID=925&DBID=1&LNGID=2&T>
[MID=99&IID=27867](http://www.jcpa.org.il/Templates/showpage.asp?FID=925&DBID=1&LNGID=2&T)
124. مصراوي (2012/11/16): خبراء عسكريون يستبعدون الدعم العسكري لغزة ويؤكدون الدعم إعلان حرب، على الرابط:
<http://www.masrawy.com/news/Egypt/Politics/2012/November/15/5433867.aspx>
[2012/11/15](http://www.masrawy.com/news/Egypt/Politics/2012/November/15/5433867.aspx)
125. موقع إذاعة الأقصى الفلسطينية (2011/2/12): ردود الأفعال بعد سقوط مبارك، على الرابط:
<http://alaqsavoice.ps/arabic/?action=detail&id=71676>
126. موقع كنانة أون لاين (2012): قرار المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم 350 لسنة 2012، على الرابط التالي:
<http://kenanaonline.com/users/lawing/posts/432406>
127. ميدل إيست أونلاين (الجمعة، 2011/2/11): زعماء العالم يثنون على تنحي مبارك، على الرابط:
<http://www.middle-east-online.com/?id=104893>
128. نتنيهاو (2011/2/1): على أي حكومة احترام معاهدة السلام، موقع قناة بي بي سي، على الرابط التالي:
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/02/110201_israel_egypt
129. نتنيهاو (2014/8/20): الحرب لم تنتهي والعالم العربي ضد حماس، فلسطين أون لاين، على الرابط:
www.felesteen.ps/details/news/122255
130. نتنيهاو (7 فبراير 2011): قد تسير مصر وراء إيران، هآرتس، على الرابط:
<http://www.haaretz.co.il/hasite/objects/pages/PrintArticle.jhtml?itemNo=1213820>
131. نصار، جمال (2014/7/20): الدور المصري في الحرب الإسرائيلية على غزة، مركز الجزيرة للدراسات: الدوحة، على الرابط التالي:
<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/07/20147171111892808.html>
132. هارئيل، عاموس (30 يناير 2011): أعمال شغب في مصر: كابوس قادة أجهزة المخابرات، هآرتس، على الرابط التالي:
<http://www.haaretz.co.il/hasite/objects/pages/PrintArticle.jhtml?itemNo=1212218>
133. هآرتس، ألوف بن (26 مايو 2010): صلاة لسلامة مبارك، على الرابط التالي:
<http://www.haaretz.co.il/hasite/objects/pages/Printarticle.jhtml?itemNo=1170543>
134. هويدي، فهمي (2011/7/19): ربيع العرب ينتظر مصر، الجزيرة نت، على الرابط:
<http://goo.gl/AiuxNJ>

135. واكد، عمرو (2014/7/22): يهاجم الإعلام المصري بسبب غزة، بوابة الشرق، على الرابط:
<http://www.al-sharq.com/news/details/2587404>
136. وكالة سما (2013/7/14): منظمات حقوقية مصرية ترفض التحريض الإعلامي ضد اللاجئين السوريين، على الرابط: <http://samanews.com/ar/index.php?act=post&id=164527>
137. وكالة صفا الإخبارية (2011/2/5): على الرابط: www.safa.ps
138. وليام برانينغن ومنصور محمد (2012/11/17): أحداث غزة أول اختبار حقيقي للرئيس المصري، جريدة الشرق الأوسط، على الرابط:
<http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&article=704742&issueno=12408#.VxP9LPkrLIV>
139. ويكيبيديا الموسوعة الحرة (2011): تعريف مبارك على الرابط : <https://goo.gl/tVqBNv>
140. ويكيبيديا الموسوعة الحرة، (2011): التسلسل الزمني لثورة 25 يناير، على الرابط التالي:
<https://goo.gl/Z633OV>
141. ويكيبيديا الموسوعة الحرة، (2012): التسلسل الزمني لثورة 25 يناير، على الرابط التالي:
<https://goo.gl/EgFrHn>
142. ويكيبيديا الموسوعة الحرة، أحداث شارع محمد محمود، على الرابط التالي: <https://goo.gl/R8vKYY>
143. ويكيبيديا الموسوعة الحرة (2014) مقتل خالد سعيد، على الرابط التالي: <https://goo.gl/OhssWq>
144. ياسين، أسامة، (2011/11/15): شاهد على الثورة المصرية، الجزء الثاني قناة الجزيرة، على الرابط التالي: <http://goo.gl/sqa8Ss>
145. يوتيوب (2011/2/10): خطاب عمر سليمان، على الرابط:
<https://www.youtube.com/watch?v=x-WCWNsX1mw>
146. يوتيوب (2012/11/14): شاهد بيان الرئاسة المصرية حول العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة عام 2012، على الرابط: <https://www.youtube.com/watch?v=pRGjHmD9gaE>
147. يوتيوب (2013/7/15): شاهد "توفيق عكاشة يهدد بتدمير بيوت اللاجئين السوريين، على الرابط:
<https://www.youtube.com/watch?v=U01y6baHvm4>
148. يوتيوب (2011): إعلان تنحي مبارك من قبل نائبه عمر سليمان، على الرابط:
https://www.youtube.com/watch?v=mfyRr5Lg_4
149. يوتيوب، (2012/11/21): شاهد خطاب خالد مشعل ورمضان شلح بعد إعلان الرئاسة المصرية التوصل لوقف إطلاق النار، على الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=-VQPDMyx_us

الملاحق

- أولاً: ملحق رقم (1): نص خطاب الرئيس محمد حسني مبارك يوم 28 يناير 2011
- ثانياً: ملحق رقم (2): نص خطاب الرئيس مبارك يوم 1 فبراير 2011
- ثالثاً: ملحق رقم (3): نص خطاب الرئيس مبارك يوم 10 فبراير 2011
- رابعاً: ملحق رقم (4): البيان رقم 1 للمجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية
- خامساً: ملحق رقم (5): البيان رقم 3 للمجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية
- سادساً: ملحق رقم (6): البيان رقم 4 للمجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية
- سابعاً: ملحق رقم (7): البيان رقم 5 للمجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية

ملحق رقم (1): نص خطاب الرئيس محمد حسني مبارك يوم 28 يناير 2011

أيها الإخوة المواطنون

أتحدث إليكم في ظرف دقيق يفرض علينا جميعاً وقفة جادة وصادقة مع النفس تتوخى سلامة القصد وصالح الوطن لقد تابعت أولاً بأول التظاهرات وما ناددت به وما دعت إليه كانت تعليماتي للحكومة تشدد عليهم إتاحة الفرصة أمامها للتعبير عن آراء المواطنين ومطالبهم ثم تابعت محاولات البعض لاعتلاء موجة تلك التظاهرات والمتاجرة بشعاراتها وأسفت كل الأسف من ضحايا أبرياء من المتظاهرين وقوات الشرطة، لقد دعوت الحكومة لتنفيذ هذه التعليمات وكان ذلك واضحاً في تعامل قوات الشرطة مع شبابنا فقد بادرت إلى حمايتهم في بداياتها احتراماً لحقهم في التظاهر السلمي طالما تم في إطار القانون وقبل أن تتحول هذه التظاهرات لأعمال شغب تهدد النظام العام وتعيق الحياة اليومية للمواطنين أن هذه التظاهرات وما شهدناه قبلها من وقفات احتجاجية خلال الاعوام القليلة الماضية ما كان لها ان تتم لولا المساحات العريضة لحرية الرأي والتعبير والصحافة وغيرها من الحريات التي اتاحتها خطوات الإصلاح لأبناء الشعب ولولا ما تشهده مصر من تفاعل غير مسبوق لقوى المجتمع.

إنني كرئيس للجمهورية وبمقتضى الصلاحيات التي خولها لي الدستور كحكم بين السلطات أكدت مراراً أن السيادة للشعب وسوف أتمسك دائماً بحقي في ممارسة حرية التعبير طالما تم في إطار الشرعية واحترام القانون أن خيطاً رفيعاً يفصل بين الحرية والفوضى وإنني إذ أنحاز كل الإنحياز لحرية المواطنين في إبداء آرائهم أتمسك بذات القدر بالحفاظ على أمن مصر واستقرارها وبعدم الانجراف بها وبشعبها لمنزلقات خطيرة تهدد النظام العام والسلام الاجتماعي ولا يعلم أحد مداها وتداعياتها على حاضر الوطن ومستقبله أن مصر هي أكبر دولة في منطقتها سكاناً ودوراً وثقلاً وتأثيراً وهي دولة مؤسسات يحكمها الدستور والقانون وعلينا أن نحاذر مما يحيط بنا من أمثلة عديدة انزلت بالشعوب إلى الفوضى والانتكاس فلا ديمقراطية حققت ولا استقراراً حفظت.

أيها الإخوة المواطنون

لقد جاءت هذه المظاهرات لتعبر عن تطلعات مشروعة ولمزيد من الإسراع في جهود محاصرة البطالة وتحسين مستوى المعيشة ومكافحة الفقر والتصدي بكل حسم للفساد إنني أعني هذه التطلعات المشروعة للشعب وأعلم جيداً قدر همومه ومعاناته لم أنفصل عنها يوماً وأعمل من أجلها كل يوم لكن ما نعانیه من مشكلات وما نسعى إليه من إصلاحات لن يحققه اللجوء إلى العنف ولن تصنعه الفوضى وإنما يحققه ويصنعه الحوار الوطني والعمل المخلص الجاد ان

شباب مصر هو أعلى ما لديها ونتطلع إليهم كي يصنعوا مستقبلها وتربأ بهم أن يندس بينهم لنشر الفوضى ونهب الممتلكات العامة والخاصة وإشعال الحرائق وهدم ما بنيناه إن اقتناعي ثابت لا يتزعزع بمواصلة الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي من أجل مجتمع مصر حر وديمقراطي يحتضن قيم العصر وينفتح على العالم لقد انحازت وسوف أظل للفقراء من أبناء الشعب عل الدوام مقتنعا بأن الاقتصاد أكبر وأخطر من ان يترك للاقتصاديين وحدهم وحرصت على ضبط سياسات الحكومة للإصلاح الاقتصادي كي لا تمضي بأسرع مما يحتمله ابناء الشعب او مما يزيد من معاناتهم ان جهودنا لمحاصرة البطالة واثاحة المزيد من خدمات التعليم والصحة والاسكان وغيرها للشباب والمواطنين تظل رهنا بالحفاظ على مصر مستقرة وأمنة وطننا لشعب متحضر وعريق لا يضع مكتسباته واماله لمستقبل في مهب الريح ان ما حدث خلال هذه التظاهرات يتجاوز ما حدث من نهب وفوضى وحرائق لمخطط ابعد من ذلك لزعة الاستقرار والانقضاخ على الشرعية انني اهيأ بشبابنا وبكل مصري ومصرية مراعاة صالح الوطن وان يتصدوا لحماية وطنهم ومكتسباتهم فليس بإشعال الحرائق والاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة تتحقق تطلعات مصر وابنائها وانما تتحقق تلك التطلعات للمستقبل الافضل بالوعي والحوار والاجتهاد من اجل الوطن.

ايها الاخوة المواطنون

انني لا اتحدث اليكم اليوم كرئيس للجمهورية فحسب وانما كمصري شاءت الاقدار ان يتحمل مسؤولية هذا الوطن وأمضى حياته من اجلها حرباً وسلاماً لقد اجتزنا معا من قبل اوقاتا صعبة تغلبنا عليها عندما واجهناها كأمة واحدوقشعب واحد وعندما عرفنا طريقنا ووجهتنا وحددنا مانسعى اليه من اهداف ان طريق الاصلاح الذي اخترناه لا رجوع عنه اقر ارتداد إلى الوراء سنمضي عليه بخطوات جديدة تؤكد احترامنا لاستقرار القضاء واحكامه خطوات جديدة نحو المزيد من الديمقراطية والمزيد من الحرية للمواطنين خطوات جديدة لمحاصرة البطالة ورفع مستوى المعيشة وتطويرالخدمات وخطوات جديدة للوقوف إلى جانب الفقراءومحدودي الدخل ان خياراتنا واهدافنا هي التي ستحدد مصائرنا ومستقبلنا وليس امامنا من سبيل لتخفيفها سوى بالوعي والعمل والكفاح نحافظ على ماحققناه ونبني عليه ونرعى في عقولنا وضمائرنا مستقبل الوطن ان احداث اليوم والايام القليلة الماضية القت في قلوب الاغلبية الكاسحة من ابناء الشعب الخوف على مصر ومستقبلها والتحسب من الانجراف لمزيد من العنف والفوضى والتدمير والتخريب وانني متحملا مسئوليتي الاولى في الحفاظ على امن الوطن والمواطنين لن اسمح بذلك ابدا لن اسمح لهذا الخوف ان يستحوذ على مواطنينا ولهذا التحسب ان يلقي بنظامه على مصيرنا ومستقبلنا لقد طلبت من الحكومة التقدم باستقالتها اليوم وسوف اكلف الحكومة الجديدة اعتبارا من الغد بتكليفات واضحة

ومحددة للتعامل الحاسم مع اولويات المرحلة الراهنة واقول من جديد انني لن اتهاون في اتخاذ اية قرارات تحفظ لكل مصري ومصرية امنهم وامانهم وسوف ادافع عن امن مصر واستقرارها وامان شعبها فتلك هي المسؤولية والامانة التي اقسمت يميناً امام الله والوطن بالمحافظة عليها

حفظ الله مصر وشعبها وسدد على الطريق خطانا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ملحق رقم (2): نص خطاب الرئيس مبارك يوم 1 فبراير 2011

الإخوة المواطنين

أتحدث إليكم في أوقات صعبة تمتحن مصر وشعبها وتكاد أن تنجرف بها وبهم إلى المجهول

يتعرض الوطن لأحداث عصبية واختبارات قاسية بدأت بشباب ومواطنين شرفاء مارسوا حقهم في التظاهر السلمي تعبيراً عن همومهم وتطلعاتهم سرعان ما استغلهم من سعي لاشاعة الفوضى واللجوء إلى العنف والمواجهة وللقفز على الشرعية الدستورية والانقضاض عليها

تحولت تلك التظاهرات من مظهر راق ومتحضر لممارسة حرية الرأي والتعبير إلى مواجهات مؤسفة تحركها وتهيمن عليها قوى سياسية سعت إلى التصعيد وصب الزيت على النار واستهدفت أمن الوطن واستقراره بأعمال إثارة وتحريض وسلب ونهب وإشعال للحرائق وقطع للطرق واعتداء على مرافق الدولة والممتلكات العامة والخاصة واقتحام لبعض البعثات الدبلوماسية على أرض مصر .

نعيش معاً أياماً مؤلمة وأكثر ما يوجع قلوبنا هو الخوف الذي انتاب الأغلبية الكاسحة من المصريين وما ساورهم من انزعاج وقلق وهواجس حول ما سيأتي به الغد لهم ولذويهم وعائلاتهم ومستقبل ومصير بلدهم.

إن أحداث الأيام القليلة الماضية تفرض علينا جميعاً شعباً وقيادة الاختيار ما بين الفوضى والاستقرار وتطرح أمامنا ظروفاً جديدة وواقعاً مصرياً مغيراً يتعين أن يتعامل معه الشعب وقواته المسلحة بأقصى قدر من الحكمة والحرص على مصالح مصر وأبنائها.

الإخوة المواطنين

لقد بادرت لتشكيل حكومة جديدة بأولويات وتكليفات جديدة تتجاوب مع مطالب شبابنا ورسالتهم وكلفت نائب رئيس الجمهورية بالحوار مع كافة القوى السياسية حول كافة القضايا المثارة للإصلاح السياسي والديمقراطي وما يتطلبه من تعديلات دستورية وتشريعية من أجل تحقيق هذه المطالب المشروعة واستعادة الهدوء والأمن والاستقرار لكن هناك من القوى السياسية من رفض هذه الدعوة للحوار تمسكاً بأجنداتهم الخاصة ودون مراعاة للظرف الدقيق الراهن لمصر وشعبها..

وبالنظر لهذا الرفض لدعوتي للحوار وهي دعوة لاتزال قائمة فإنني أتوجه بحديثي اليوم مباشرة لأبناء الشعب بفلاحيه وعماله مسلميه وأقباطه شيوخه وشبابه ولكل مصري ومصرية في ريف الوطن ومدنه على اتساع أرضه ومحافظاته.

إنني لم أكن يوماً طالب سلطة أو جاه ويعلم الشعب الظروف العصيبة التي تحملت فيها المسؤولية وما قدمته للوطن حرباً وسلاماً كما أنني رجل من أبناء قواتنا المسلحة وليس من طبعي خيانة الأمانة أو التخلي عن الواجب والمسئولية

إن مسؤوليتي الأولى الآن هي استعادة أمن واستقرار الوطن لتحقيق الانتقال السلمي للسلطة في أجواء تحمي مصر والمصريين وتتيح تسلم المسؤولية لمن يختاره الشعب في الانتخابات الرئاسية المقبلة

وأقول بكل الصدق وبصرف النظر عن الظرف الراهن إنني لم أكن أنوي الترشح لفترة رئاسية جديدة فقد قضيت ما يكفي من العمر في خدمة مصر وشعبها لكنني الآن حريص كل الحرص على أن أختتم عملي من أجل الوطن بما يضمن تسليم أمانته ورايته ومصر عزيزة منة مستقرة وبما يحفظ الشرعية ويحترم الدستور

أقول بعبارات واضحة إنني سأعمل خلال الأشهر المتبقية من ولايتي الحالية كي يتم اتخاذ التدابير والإجراءات المحققة للانتقال السلمي للسلطة بموجب ما يخوله لي الدستور من صلاحيات

إنني أدعو البرلمان بمجلسيه إلى مناقشة تعديل المادتين 76 و 77 من الدستور بما يعدل شروط الترشيح لرئاسة الجمهورية ويعتمد فترات محددة للرئاسة.

ولكي يتمكن البرلمان الحالي بمجلسيه من مناقشة هذه التعديلات الدستورية وما يرتبط بها من تعديلات تشريعية للقوانين المكملة للدستور وضماناً لمشاركة كافة القوى السياسية في هذه المناقشات فإنني أطالب البرلمان بالالتزام بكلمة القضاء وأحكامه في الطعون على الانتخابات التشريعية الأخيرة دون إبطاء.

سوف أوالى متابعة تنفيذ الحكومة الجديدة بتكليفاتها على نحو يحقق المطالب المشروعة للشعب وأن يأتي أداؤها معبراً عن الشعب وتطلعه للإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي وإتاحة فرص العمل ومكافحة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية.

وفي ذات السياق فإنني أكلف جهاز الشرطة بالاضطلاع بدوره في خدمة الشعب وحماية المواطنين بنزاهة وشرف وأمانة وبالاحترام الكامل لحقوقهم وحياتهم وكرامتهم.

كما أنني أطلب السلطات الرقابية والقضائية بأن تتخذ على الفور ما يلزم من إجراءات لمواصلة ملاحقة الفاسدين والتحقيق مع المتسببين فيما شهدته مصر من انفلات أمني ومن قاموا بأعمال السلب والنهب واشعال النيران وترويع الآمنين.

ذلك هو عهدي للشعب خلال الأشهر المتبقية من ولايتي الحالية أدعو الله أن يوفقني في الوفاء به كي أختتم عطائي لمصر وشعبها بما يرضي الله والوطن وأبناءه،

الإخوة المواطنون.

ستخرج مصر من الظروف الراهنة أقوى مما كانت عليه قبلها وأكثر ثقة وتماسكاً واستقراراً.

سيخرج منها شعبنا وهو أكثر وعياً بما يحقق مصالحه وأكثر حرصاً على عدم التفريط في مصيره ومستقبله.

إن حسني مبارك الذي يتحدث إليكم اليوم يعتز بما قضاه من سنين طويلة في خدمة مصر وشعبها إن هذا الوطن العزيز هو وطني مثلما هو وطن كل مصري ومصرية فيه عشت وحاربت من أجله ودافعت عن أرضه وسيادته ومصالحه وعلى أرضه أموت وسيحكم التاريخ علي وعلى غيري بما لنا أو علينا.

إن الوطن باقٍ والأشخاص زائلون ومصر العريقة هي الخالدة أبداً تنتقل رايتها وأمانتها بين سواعد أبنائها وعلينا أن نضمن تحقيق ذلك بعزة ورفعة وكرامة جيلاً بعد جيل.

حفظ الله هذا الوطن وشعبه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ملحق رقم (3): نص خطاب الرئيس مبارك يوم 10 فبراير 2011

فيما يلي نص كلمة الرئيس المصري حسني مبارك للشعب مساء الخميس 10 فبراير/شباط 2011:

"بسم الله الرحمن الرحيم.. الإخوة المواطنين، الأبناء شباب مصر وشاباتنا، أتوجه بحديثي اليوم لشباب مصر بميدان التحرير وعلى اتساع أرضها، أتوجه إليكم جميعا بحديث من القلب، حديث الأب لأبنائه وبناته.. أقول لكم إنني أعتز بكم رمزا لجيل مصري جديد يدعو إلى التغيير إلى الأفضل ويتمسك به ويحلم بالمستقبل ويصنعه.

أقول لكم قبل كل شيء، إن دماء شهدائكم وجرحاكم لن تضيع هدرًا، وأؤكد أنني لن أتهاون في معاقبة المتسببين بها بكل الشدة والحسم، وسأحاسب الذين أجرموا في حق شبابنا بأقصى ما تقرر أحكام القانون من عقوبات رادعة.

وأقول لعائلات هؤلاء الضحايا الأبرياء: "إنني تألمت كل الألم من أجلكم مثلما تألمتم، وأوجع قلبي كما أوجع قلوبكم".

أقول لكم إن استجابتي لصوتكم ورسالتكم ومطالبكم هو التزام لا رجعة فيه، وإنني عازمكم العزم على الوفاء بما تعهدت به بكل الجدية والصدق، وحريص كل الحرص على تنفيذه دون ارتداد أو عودة للوراء.

إن هذا الالتزام ينطلق من اقتناع أكيد بصدق ونقاء نواياكم وتحرككم، وأن مطالبكم هي مطالب عادلة ومشروعة، فالأخطاء واردة في أي نظام سياسي وفي أي دولة، ولكن المهم هو الاعتراف بها وتصحيحها في أسرع وقت ومحاسبة مرتكبيها.

وأقول لكم إنني كرئيس للجمهورية لا أجد حرجًا أو غضاظة أبدًا في الاستماع لشباب بلادي والتجاوب معه، لكن الحرج كل الحرج، والعيب كل العيب، وما لم ولن أقبله أبدًا.. أن أستمع لإملاءات أجنبية تأتي من الخارج، أيًا كان مصدرها وأيًا كانت ذرائعها أو مبرراتها.

الأبناء شباب مصر، الإخوة المواطنين.. لقد أعلنت بعبارات لا تحتل الجدل أو التأويل عدم ترشيحي للانتخابات الرئاسية المقبلة، مكتفيًا بما قدمته من عطاء للوطن لأكثر من 60 عامًا في سنوات الحرب والسلام.. أعلنت تمسكي بذلك، وأعلنت تمسكًا مماثلًا وبذات القدر بالمضي في النهوض بمسؤوليتي في حماية الدستور ومصالح الشعب حتى يتم تسليم السلطة والمسؤولية لمن

يختاره الناخبون في شهر سبتمبر المقبل، في انتخابات حرة ونزيهة توفر لها ضمانات الحرية والنزاهة.. ذلك هو القسم الذي أقسمته أمام الله والوطن، وسوف أحافظ عليه حتى نبليغ بمصر وشعبها بر الأمان.

لقد طرحتُ رؤية محددة للخروج من الأزمة الراهنة، ولتحقيق ما دعا إليه الشباب والمواطنون، بما يحترم الشرعية الدستورية ولا يقوضها، وعلى نحو يحقق استقرار مجتمعنا ومطالب أبنائه، ويطرح في ذات الوقت إطارًا متفقًا عليه للانتقال السلمي للسلطة من خلال حوار مسؤول بين كافة قوى المجتمع وبأقصى قدر من الصدق والشفافية.

طرحتُ هذه الرؤية ملتزمًا بمسؤوليتي في الخروج بالوطن من هذه الأوقات

العصيبة، وأتابع المضي في تحقيقها أولاً بأول، بل ساعة بساعة، متطلعًا لدعم ومساندة كل حريص على مصر وشعبها كي ننجح في تحويلها لواقع ملموس، وفق توافق وطني عريض ومتسع القاعدة، تسهر على ضمان تنفيذ قوائنا المسلحة بالأسلحة.

لقد بدأنا بالفعل حوارًا وطنيًا بناء يضم شباب مصر الذين قادوا الدعوة إلى التغيير وكافة القوى السياسية، ولقد أسفر هذا الحوار عن توافق مبدئي في الآراء والمواقف يضع أقدامنا على بداية الطريق الصحيح للخروج من الأزمة، ويتعين مواصلته للانتقال به من الخطوط العريضة لما تم الاتفاق عليه، إلى خريطة طريق واضحة وجدول زمني محدد تمضي يومًا بعد يوم على طريق الانتقال السلمي للسلطة من الآن وحتى سبتمبر المقبل.

إن هذا الحوار الوطني قد تلاقى حول تشكيل لجنة دستورية تتولى دراسة التعديلات المطلوبة في الدستور وما تقتضيه من تعديلات تشريعية، كما تلاقى حول تشكيل لجنة للمتابعة تتولى متابعة التنفيذ الأمين لما تعهدتُ به أمام الشعب. ولقد حرصت على أن يأتي تشكيل كلتا اللجنتين من الشخصيات المصرية المشهود لها بالاستقلال والتجرد، ومن فقهاء القانون الدستوري ورجال القضاء.

وفضلاً عن ذلك فإنني إزاء ما فقدناه من شهداء من أبناء مصر في أحداث مأساوية حزينة أوجعت قلوبنا وهزت ضمير الوطن، أصدرت تعليماتي بسرعة الانتهاء من التحقيقات حول أحداث الأسبوع الماضي، وإحالة نتائجها على الفور إلى النائب العام ليتخذ بشأنها ما يلزم من إجراءات قانونية رادعة.

ولقد تلقيت أمس التقرير الأول بالتعديلات الدستورية ذات الأولوية المقترحة من اللجنة التي شكلتها من رجال القضاء وفقهاء القانون لدراسة التعديلات الدستورية والتشريعية المطلوبة.

وإنني تجاوبًا مع ما تضمنه تقرير اللجنة من مقترحات، ومقتضى الصلاحيات المخولة لرئيس الجمهورية وفقًا للمادة 189 من الدستور، فقد تقدمت اليوم بطلب تعديل ست مواد دستورية هي المواد 76 و 77 و 88 و 93 و 189، فضلًا عن إلغاء المادة 179 من الدستور، مع تأكيد الاستعداد للتقدم في وقت لاحق بطلب تعديل المواد التي تنتهي إليها هذه اللجنة الدستورية وفق ما تراه من الدواعي والمبررات.

وتستهدف هذه التعديلات ذات الأولوية تيسير شروط الترشيح لرئاسة الجمهورية، واعتماد عدد محدد لمدد الرئاسة تحقيقًا لتداول السلطة، وتعزيز ضوابط الإشراف على الانتخابات ضمانًا لحريتها ونزاهتها، كما تؤكد اختصاص القضاء وحده بالفصل في صحة وعضوية أعضاء البرلمان، وتعديل شروط وإجراءات طلب تعديل الدستور.

أما الاقتراح بإلغاء المادة 179 من الدستور فإنه يستهدف تحقيق التوازن المطلوب بين حماية الوطن من مخاطر الإرهاب وضمان احترام الحقوق والحريات المدنية للمواطنين، بما يفتح الباب أمام إيقاف العمل بقانون الطوارئ فور استعادة الهدوء والاستقرار وتوافر الظروف المواتية لرفع حالة الطوارئ.

الإخوة المواطنون.. إن الأولوية الآن هي استعادة الثقة بين المصريين بعضهم البعض، والثقة في اقتصادنا وسمعتنا الدولية، والثقة في أن التغيير والتحول الذي بدأناه لا ارتداد عنه أو رجعة فيه.

إن مصر تجتاز أوقاتًا صعبة لا يصح أن نسمح باستمرارها فيزداد ما ألحقته بنا وباقتصادنا من أضرار وخسائر يوميًا بعد يوم، وينتهي بمصر الأمر إلى أوضاع يصبح معها الشباب الذين دعوا إلى التغيير والإصلاح أول المتضررين منها.

إن اللحظة الراهنة ليست متعلقة بشخصي، ليست متعلقة بحسني مبارك، وإنما بات الأمر متعلقًا بمصر في حاضرها ومستقبل أبنائها.

إن المصريين جميعًا في خندق واحد الآن، وعلينا أن نواصل الحوار الوطني الذي بدأناه بروح الفريق وليس الفرقاء، وبعيدًا عن الخلاف والتناحر، كي نتجاوز مصر أزمتها الراهنة، ولنعيد لاقتصادنا الثقة فيه، ولمواطنينا الاطمئنان والأمان، وللشارع المصري حياته اليومية الطبيعية.

لقد كنت شابًا مثل شباب مصر الآن، عندما تعلمت شرف العسكرية المصرية والولاء للوطن والتضحية من أجله.. أفنيت عمري دفاعًا عن أرضه وسيادته، شهدت حروبه بهزائمها وانتصاراتها، عشت أيام الانكسار والاحتلال وأيام العبور والنصر والتحرير.. أسعد أيام حياتي يوم رفعت علم مصر فوق سيناء، واجهت الموت مرات عديدة طيارًا وفي أديس أبابا وغير ذلك كثير، لم أخضع يوما لضغوط أجنبية أو إملاءات، حافظت على السلام، عملت من أجل أمن مصر واستقرارها، اجتهدت من أجل نهضتها، لم أسع يومًا لسلطة أو شعبية زائفة.. أثق أن الأغلبية الكاسحة من أبناء الشعب يعرفون من هو حسني مبارك، ويحز في نفسي ما ألاقه اليوم من بعض بني وطني.

وعلى أية حال، فإنني إذ أعني خطورة المفترق الصعب الحالي، واقتناعًا من جانبي بأن مصر تجتاز لحظة فارقة في تاريخها تفرض علينا جميعًا تغليب المصلحة العليا للوطن، وأن نضع مصر أولاً فوق أي اعتبار وكل اعتبار آخر، فقد رأيتُ تفويض نائب رئيس الجمهورية في اختصاصات رئيس الجمهورية على النحو الذي يحدده الدستور.

إنني أعلم علم اليقين أن مصر ستتجاوز أزمتها ولن تتكسر إرادة شعبها، ستقف على أقدامها من جديد بصدق وإخلاص أبنائها كل أبنائها، وسترد كيد الكائدين وشماتة الشامتين.

سنثبت نحن المصريون قدرتنا على تحقيق مطالب الشعب بالحوار المتحضر والواعي، سنثبت أننا لسنا أتباعاً لأحد، ولا نأخذ تعليمات من أحدًا، وأن أحداً لا يصنع لنا قراراتنا سوى نبض الشارع ومطالب أبناء الوطن.

سنثبت ذلك بروح وعزم المصريين، وبوحدة وتماسك هذا الشعب، وبتمسكنا بعزة مصر وكرامتها وهويتها الفريدة والخالدة، فهي أساس وجودنا وجوهره لأكثر من سبعة آلاف عام.

ستعيش هذه الروح فينا ما دامت مصر وشعبها، ستعيش هذه الروح فينا ما دامت مصر ودام شعبها، ستعيش في كل واحد من فلاحينا وعمالنا ومثقفينا، ستبقى في قلوب شيوخنا وشبابنا وأطفالنا، مسلميهم وأقباطهم، وفي عقول وضماير من لم يولد بعد من أبنائنا.

أقول من جديد.. إنني عشت من أجل هذا الوطن حافظاً لمسؤوليته وأمانته، وستظل مصر هي الباقية فوق الأشخاص وفوق الجميع".

ملحق رقم (4): البيان رقم 1 للمجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية

انطلاقاً من مسئولية القوات المسلحة والتزاماً بحماية الشعب ورعاية مصالحه وأمنه، وحرصاً على سلامة الوطن والمواطنين ومكتسبات شعب مصر العظيم وممتلكاته، وتأكيذاً وتأييداً لمطالب الشعب المشروعة. انعقد اليوم الخميس الموافق العاشر من فبراير 2011 المجلس الأعلى للقوات المسلحة لبحث تطورات الموقف حتى تاريخه".

"وقرر المجلس الاستمرار في الانعقاد بشكل متواصل لبحث ما يمكن اتخاذه من إجراءات وتدابير للحفاظ على الوطن ومكتسبات وطموحات شعب مصر العظيم".

ملحق رقم (5): البيان رقم 3 للمجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية

من المجلس الأعلى للقوات المسلحة

أيها المواطنون

في هذه اللحظة التاريخية الفارقة من تاريخ مصر، وبصدور قرار الرئيس محمد حسني مبارك بالتخلي عن منصب رئيس الجمهورية وتكليف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شئون البلاد.. ونحن نعلم جميعاً مدى جسامته هذا الأمر وخطورته أمام مطالب شعبنا العظيم في كل مكان لإحداث تغييرات جذرية فأنا المجلس الأعلى للقوات المسلحة يتطلع مستعيناً بالله سبحانه وتعالى للوصول إلى تحقيق آمال شعبنا العظيم وسيصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة لاحقاً بيانات تحدد الخطوات والإجراءات التدابير التي ستتبع.

إن المجلس في نفس الوقت ليس بديلاً عن الشرعية التي يرتضيها الشعب، ويتقدم المجلس الأعلى للقوات المسلحة بكل التحية والتقدير للسيد الرئيس محمد حسني مبارك على ما قدمه في مسيرة العمل الوطني حرباً وسلمًا وعلى موقفه الوطني في تفضيل المصلحة العليا للوطن.

وفي هذا الصدد فإن المجلس الأعلى للقوات المسلحة يتوجه بكل التحية والإعزاز لأرواح الشهداء الذين ضحوا بأرواحهم فداء لحرية وأمن بلدهم ولكل أفراد شعبنا العظيم.. والله الموفق والمستعان..

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ملحق رقم (6): البيان رقم 4 للمجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية

بسم الله الرحمن الرحيم
من المجلس الأعلى للقوات المسلحة

نظرًا للظروف التي تمر بها البلاد والأوقات العصيبة التي وضعت مصر وشعبها في مفترق الطرق وتقرض علينا جميعا الدفاع عن استقرار الوطن وما تحقق لأبنائه من مكتسبات، حيث إن المرحلة الراهنة تقتضي إعادة ترتيب أولويات الدولة علي نحو يحقق المطالب المشروعة لأبناء الشعب وأبناء الوطن في الظروف الراهنة.. وإدراكًا من المجلس الأعلى للقوات المسلحة أن سيادة القانون ليست ضمانًا مطلوبًا لحرية الفرد فحسب، ولكنها الأساس الوحيد لمشروعية السلطة في نفس الوقت.. وتصميمًا ويقينًا وإيمانًا بكل مسئولياتنا القومية والوطنية والدولية وعرفانًا بحق الله ورسالته وبحق الوطن وبسم الله وبعوونه يعلن المجلس الأعلى للقوات المسلحة التالي:

أولاً: التزام المجلس الأعلى للقوات المسلحة بكل ما ورد في البيانات السابقة التي أصدرها.
ثانياً: أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة على ثقة في قدرة مصر ومؤسساتها وشعبها على تخطي الظروف الدقيقة الراهنة.

ومن هذا المنطلق، على كل جهات الدولة الحكومية والقطاع الخاص القيام برسالتهم السامية والوطنية لدفع عملية الاقتصاد إلى الأمام وعلى الشعب تحمل مسئوليته في هذا الشأن.
ثالثاً: قيام الحكومة الحالية والمحافظين بتسيير الأعمال حتي تشكيل حكومة جديدة.
رابعاً: التطلع إلى الانتقال السلمي للسلطة في إطار النظام الديمقراطي الحر، الذي يسمح بتولي سلطة مدنية منتخبة لحكم البلاد لبناء الدولة الديمقراطية الحرة.

خامساً: التزام جمهورية مصر العربية بكل الالتزامات والمعاهدات والاتفاقيات الإقليمية والدولية.
سادساً: يتوجه المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلى شعبنا العظيم أن يتعاون مع إخوانهم وأبنائهم من رجال الشرطة المدنية، ويجب أن يسود الود والتعاون بين الجميع ويهيئ برجال الشرطة المدنية الالتزام بشعار الشرطة في خدمة الشعب.

والله ولي التوفيق

ملحق رقم (7): البيان رقم 5 للمجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية

بسم الله الرحمن الرحيم

البيان الخامس من المجلس الأعلى للقوات المسلحة

"في ظل الظروف الطارئة التي تمر بها البلاد وقيام القوات المسلحة بحماية أبناء الشعب الشرفاء الذين قاموا بالمطالبة بحقوقهم المشروعة وبعون الله وتوفيقه أصبح المناخ مهياً لتيسير سبل الديمقراطية من خلال صدور إعلان دستوري يضمن تعديلات دستورية وتشريعية تحقق المطالب المشروعة التي عبر عنها الشعب لتهيئة المناخ الديمقراطي الحقيقي إلا أنه تلاحظ قيام بعض القطاعات في الدولة بتنظيم وقفات رغم عودة الحياة الطبيعية في ظروف من المفترض أن يتكاتف فيها كافة فئات وقطاعات الشعب لمواصلة هذا التحرك الإيجابي ودعم جهود المجلس الأعلى للقوات المسلحة لتحقيق كافة طموحات وتطلعات المواطنين."

"إن المصريين الشرفاء يرون أن هذه الوقفات في هذا الوقت الحرج تؤدي إلى آثار سلبية تتمثل في الآتي:

أولاً: الإضرار بأمن البلاد لما تحدثه من إرباك في كافة مؤسسات ومرافق الدولة.

ثانياً: التأثير السلبي على القدرة في توفير متطلبات الحياة للمواطنين.

ثالثاً: إرباك وتعطيل عجلة الإنتاج والعمل في قطاعات من الدولة.

رابعاً: تعطيل مصالح المواطنين.

خامساً: التأثير السلبي على الاقتصاد القومي.

سادساً: تهيئة المناخ لعناصر غير مسئولة للقيام بأعمال غير مشروعة الأمر الذي يتطلب من كافة المواطنين الشرفاء تضافر جميع الجهود للوصول بالوطن لبر الأمان وبما لا يؤثر على عجلة الإنتاج وتقدمها.

"والمجلس الأعلى للقوات المسلحة يؤكد أنه في سبيل تحقيق الأمن والاستقرار للوطن والمواطنين وضمان استمرار عجلة الإنتاج لكافة مؤسسات الدولة، يهيب بالمواطنين والنقابات المهنية والعمالية القيام بدورها على الوجه الأكمل كل في موقعه مع تقديرنا لما تحملوه لفترات طويلة.

"ونأمل من الجميع تهيئة المناخ المناسب لإدارة شئون البلاد في هذه الفترة الحرجة إلى أن يتم تسليمها إلى السلطة المدنية الشرعية والمنتخبة من الشعب لتتولى مسؤوليتها لاستكمال مسيرة الديمقراطية والتنمية.

والله الموفق والمستعان،،